



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

حول «قانون الاستثمار الجديد» و«ثقافة الاستثمار»..

[12]



الافتتاحية

المصالحة الوطنية... كيف؟

يوحي ضيق الأفق للبعض بأن مجرد إنهاء الوجود الأجنبي في البلاد، وتوحيد جغرافيتها تحت سلطة واحدة، سيكونان لضمان استمرار الوجود الجغرافي السياسي لسورية، ولضمان وحدتها... مما لا شك فيه، أن توحيد الجغرافيا وتخليصها من الوجود الأجنبي هو جزء لا بد منه لاستعادة البلاد ووحدتها، وتحقيق هذا غير ممكن دون حل سياسي شامل على أساس التنفيذ الكامل للقرار 2254، وواهم من لا يزال يحلم بغير ذلك.

ما ينبغي إيلاؤه اهتماماً كبيراً، ليس فقط النضال المطلوب ضد تقسيم الأمر الواقع القائم حالياً ضمن الإحداثيات الجغرافية، ومحاولات الغرب والصهاينة تكريس، والمساعدات التي يتلقاها مخطط التقسيم هذا من المتشددین من الأطراف السورية، بل وأيضاً ينبغي العمل ضد الإحداثيات البشرية لعملية التقسيم، والذي يقسم السوريين ملايين مقابل ملايين، بين «جيدین» و«سيئین»، و«وطنیین» و«خونة».

فإذا كانت عودة البلاد موحدة بالمعنى السياسي وخالية من الوجود الأجنبي ليست بمتناول اليد بشكل فوري، فإن العمل على إبقاء ارتباط السوريين ببعضهم البعض، وببلدهم، هو مكون أساسي لا غنى عنه في الدفاع عن وحدة سورية واستمرارها. إن الأزمات الكارثية العميقة التي تقسم عمودياً شعباً من الشعوب بين ملايين على هذه الضفة وملايين على الضفة المقابلة، لا يمكنها أن تنتهي بانتصار إحدى الضفتين. وأي واهم يرى انتصاراً من هذا النوع فإنما يظهر بشكل واضح أنه عملياً مع مخطط التقسيم أياً تكن نواياه.

أزمات وطنية بعمق الأزمة التي مرت بها سورية، تتطلب بعد نظر وحكمة وسعة صدر ومسؤولية وطنية عالية من الواضح أنها غير متوفرة نهائياً لدى المتشددین من الأطراف السورية بمصالحهم الانانية الضيقة، ومطامحهم المحدودة وصغيرة الشأن.

إن الحفاظ على وحدة سورية تتطلب العمل بشكل متوازن لاستعادة وحدة أرضها، ولإستعادة وحدة شعبها.

واستعادة وحدة الشعب السوري تمر بالضرورة عبر القطع نهائياً مع الثنائيات الكاذبة التي قسمت السوريين طوال السنوات الماضية، وعبر تظهير الثنائية الحقيقية التي يحاول المتشددون بشكل مستمر إخفاءها: المنهوبون والناهبون... المنهوبون هم الأغلبية الساحقة والمضطهدة من الشعب السوري، وهم موجودون على امتداد الخارطة السورية وفي دول اللجوء، وهؤلاء مقسمون شكلياً بين معارض وموال، وعلى قوميات وطوائف والخ. والناهبون هم الأقلية الناهبة والمتنفذة في النظام والمعارضة على حد سواء، وهم أنفسهم نواة من نسيمهم بالمتشددین من الطرفين. هؤلاء لا مشكلة لديهم في توزيع ثروة معاد لمصلحة الأغلبية العظمى من السوريين «نستطيع تبين ذلك من سلوكهم في مناطق سيطرتهم ومن برامجهم المعلنه»، المشكلة بالنسبة لهم هي من يحوز النهب، وصراعهم ينحصر فيمن هو «صاحب الحق» في نهب الشعب السوري...

أمام استهتار المتشددین بوحدة البلاد وانفصالهم عن الواقع، فإن على عاتق الوطنيين من كل الأطراف السورية أن يكتفوا عملهم المشترك ويرفعوا تنظيمهم إلى الحدود القصوى، للعمل ضد محاولات تعميق العداوات والانقسامات بين المنهوبين من السوريين. على الوطنيين من كل الأطراف أن يدفعوا معاً باتجاه تنفيذ 2254، باتجاه حل سياسي تسود على أساسه الأغلبية المنهوبة المضطهدة والمظلومة من الشعب السوري، وتتصالح فيما بينها وتضمد جراحها، وتتجاوز أشياء كثيرة مما حصل في الماضي، لكي تتمكن من الاتحاد بوجه ناهبيها، الذين كانوا هم الأساس في إغراقها بالدماء والعذابات... لأن هذه الأغلبية هي وحدها ضمانة وحدة سورية، وهي صاحبة المصلحة الأولى بسورية موحدة.

شؤون عربية ودولية



العراق وتوتير ما قبل الانسحاب الأمريكي

18

شؤون اقتصادية



هل سيزول الدولار كعملة احتياط عالمية؟

14

شؤون محلية



الجفاف والاستفاقة الحكومية الخلبية

11

شؤون عمالية



نحن فقراء بسببهم؟

02

حقوق على ورق؟!



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



نحن فقراء بسببهم؟

ترتفع وتيرة الوعود التي يطلقها أصحاب العقد والربط، بتحسين الوضع المعيشي لعموم الفقراء، ومنهم: العمال، عبر أشكال من الاقتراحات، منها: خفض الأسعار وتعديل التعويضات المختلفة للعمال ومتطلبات الأجور، وتعديل قانون الحوافز الإنتاجية، ولكن جميعها تبقى بإطار القول لا الفعل، لأن القاعدة الأساسية التي يمكن أن تغير واقع العمال من حال إلى حال هي في حالة شلل أو تعطل، أي المعامل سواء في القطاع العام أو الخاص فكلاهما تتدهور أوضاعهما.

إن ذاك الكلام المعسول أصبح ثقيلاً على أسماع العمال لكثرة ترديده في كل مناسبة وغير مناسبة، وخاصة في المؤتمرات والاجتماعات العامة التي تُعقد، ويحضرها «أصحاب» العقد والربط.

العمال يطرحون في مجالسهم سؤالاً: لماذا تصدق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب الأموال وأصحاب النعم وتغلق عليهم ليزدادوا نعماً وثروة، ولا تصدق بوعودها معنا نحن العمال؟ مع العلم أن جميع من يتحدثون عنا، يشيرون بتضحياتنا الجسام وبوطنيتنا وعملنا، ومع هذا عندما تصبح الأمور على الملح، أي: عندما نحشرهم في الزاوية بمطالبنا المشروعة، والتي هي حقنا الطبيعي، يذهبون إلى ناحية الموارد، التي لا تسمح لهم كما يقولون لنا بالصرف من أجل زيادة أجورنا، أو تعديل حوافزنا الإنتاجية، وغيرها من القضايا المرتبطة مباشرة في خروج وضعنا المعيشي من عنق الزجاجة، التي أدخلتنا إليها الحكومة وحلفاؤها أصحاب النعم المستجذون والسابقون، من خلال سياساتها الاقتصادية التي عملت طويلاً على تقطيع لحمنا ورمينا عظماً، لتنهشنا الأقدار التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، بل فرضت علينا بحكم قانون توزيع الثروة الذي جعل الأغنياء يغتنون من عرقنا ودمنا، والفقراء يزدادون فقراً كونهم إلى هذه اللحظة غير قادرين بعد على رد الفكر، وانتزاع حقهم فيما يصنعونه من ثروات!

العمال في مجالسهم يتساءلون عن سبب فقرهم، ومجرد طرحهم لهذا السؤال يعني اقترابهم من وعي الحقيقة، وعي مصالحهم ومصدر شقائهم، وبالتالي ابتداء أدواتهم التي ستجعلهم قادرين على رسم معالم طريق تحصيل حقوقهم المنهوبة، أي: إنهم سيكتشفون من خارجهم ومن تجربتهم قوانين الصراع مع من يستغلهم، ومن يحاول أن يجعل فقرهم أبدياً، وهذا لن يطول لأن درجة الضغط على معيشتهم عالية، ودرجة النهب والمنع لحقوقهم أصبحت مركزة بشكل عال، وأصبح يقر بها القاصي والداني، ولم تعد تقيّد كل الكلمات المعسولة عن تحسين أوضاعهم، التي تقال لهم دون خطوات ملموسة ومحسوسة يقتنع بها العمال، وإلا فإن قانون الصراع دافعاً عن المصالح سيكون حاضراً.

يُعد الدستور القانون الأسمى في الدولة، ووفق مبدأ سمو الدستور على جميع القوانين، أن تكون متوافقة مع الدستور نصاً وروحاً، وفي حالة تعديل الدستور تبقى بعض القوانين سارية المفعول إذا كانت لا تتعارض مع الدستور الجديد، أو لا تخالف أحكامه، أو تبقى هذه القوانين دستورية حتى يتم تعديلها، أو تنص الدساتير عادة على مدة معينة يجب خلالها تعديل القوانين بما يتوافق والدستور الجديد.

نصت على أنه يمكن وقف كل نقابة أو شركة أو جمعية وكل هيئة اعتبارية عن العمل....» وهنا مثل هذا المواد باتت لا تتمتع بالشرعية القانونية والدستورية، فالجالس المنتخبة عادة لا يمكن حلها أو وقفها عن العمل، لأنها هيئات منتخبة، وليست معينة تعييناً من قبل السلطة، وهي تستمد شرعيتها من قبل ناخبيها ويضمن لها الدستور التمتع باستقلالية بدلالة المادة العاشرة منه.

الدستور الجديد جاء بالعديد من الحقوق للطبقة العاملة، واعترف لها بحقها الكامل في ممارسة كافة الأساليب النضالية السلمية للدفاع عن حقوقها، ونص على حقوق العمال في عيش كريم وأجور تناسب الأسعار، وألزم الحكومة باتباع سياسة اقتصادية تؤمن العدالة الاجتماعية، وتحافظ على القطاع العام، وأن تديره وفق مصالح الشعب السوري، ولكن كل هذه الحقوق ما زالت حبراً على ورق، ويستمر يوماً بعد يوم تجاهل الحكومة للدستور واعتباره كأنه لم يكن، وهو ما يجعل جميع تصرفاتها وقوانينها معرضة للطعن، بعيب عدم المشروعية، وبالتالي إلغاؤها واعتبارها كأنها لم تكن.

يشوبها عيب عدم المشروعية، وجزأؤها البطلان لمخالفتها الواضحة والصريحة للدستور الجديد، ويجب أن يحصل الانتخاب وفق الطرق الدستورية والقانونية الجديدة حسب المادة الثامنة من الدستور، والتي نصت على التعددية السياسية وممارسة السلطة بالطرق الديمقراطية عبر الاقتراع.

تجريم الإضراب؟!

كما أن قوانين العمل المعمول بها حالياً، وقوانين العقوبات التي تجرم الإضراب في القطاعين العام والخاص، والتي يواجه بها العمال، باتت أيضاً غير دستورية، وتفتقد لأدنى درجات المشروعية، لا اعتبارها الإضراب جنحة، حيث نص الدستور الجديد بشكل صريح وواضح على حق الطبقة العاملة بممارسة حق التظاهر السلمي والإضراب عن العمل في المادة الرابعة والأربعين.

ضمان استقلالية النقابات

كما أن هناك بعض النصوص في قانون العقوبات، والتي تسمح بحل أو وقف أية نقابة أو جمعية عن ممارسة عملها، وذلك حسب المادة 108 من قانون العقوبات، والتي

تغيير بما يتوافق والمادة الثامنة الجديدة.

ومن هذه القوانين الهامة التي صدرت بناء على المادة الثامنة من الدستور القديم، قانون التنظيم النقابي رقم 84 الصادر عام 1968 وخاصة أن هذا القانون لم يصدر بناء على أحكام الدستور، بل صدر بناء على أحكام القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم 2 لعام 1966 وقرار مجلس الوزراء رقم 84 لعام 1968.

كما أن الأسباب الموجبة التي وردت في متن القانون، والتي تعد مقدمة له باتت أيضاً غير دستورية، ويجب أن يتم تغييرها بما يتلاءم والدستور الجديد الصادر عام 2012 خاصة المادة الثامنة، وأن يتم إصدار قانون نقابي جديد بناء على أحكام الدستور، متضمناً حق الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي في استقلالية قرارهما فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة بكل الطرق والأشكال السلمية، التي نصت عليها مواد عدة من الدستور.

الانتخاب داخل النقابات

أيضاً، باتت طريقة الانتخاب داخل النقابات بطريقة القائمة المغلقة

■ اديب خالد

مهلة ثلاث سنوات!

الدستور الجديد الصادر في سورية عام 2012 نص في المادة الثالثة والخمسين بعد المائة على أنه: «تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إقرار هذا الدستور سارية المفعول إلى أن تُعدل بما يتوافق مع أحكامه، على أن يتم التعديل خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ميلادية»، ولكن ومع مرور ثلاث سنوات على انتهاء المهلة الدستورية، لم يتم لغاية الآن تعديل أية قوانين، بل على العكس عمل على إصدار قوانين جديدة تخالف الدستور، ولا سيما قانون التشاركية، حتى التصرفات والقرارات الحكومية باتت تخالف الدستور، وخصوصاً ما يتعلق منها بمستوى معيشة المواطن والأجور والعدالة الاجتماعية.

قوانين غير دستورية؟

جاء الدستور الجديد بتغيير جذري خاصة في المادة الثامنة منه، وبالتالي باتت جميع القوانين التي صدرت بناء على هذه المادة باطلة دستورياً وبحاجة إلى

حوادث العمل في مصر... دلالات ومؤشرات!



شخص للإصابة أو المرض في حوادث مرتبطة بالعمل. وتقدر المنظمة الخسائر الاقتصادية المتعلقة بساعات العمل بنحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتصل في بعض البلدان إلى 6%. وإن كانت الدولة وأصحاب العمل لهما أدوار ومسؤولية أساسية في تأمين بيئة العمل، فإن لسلوك العمال - أو ما يسمى بثقافة الصحة المهنية، والتي تتشكل عبر التوعية والتدريب والتأهيل - دوراً هاماً في الحفاظ على سلامتهم، والأدوار الثلاثة حائط ضمن عملية الحماية، للحد من الخسائر البشرية والاقتصادية التي تلحق بالاقتصاد والدخل القومي كمحصلة نهائية، بما فيها كلفة الإصابات والعجز عن العمل وأثارها المتسلسلة اجتماعياً واقتصادياً على الأسر.

للمنشآت الإنتاجية والصناعية في القطاعين العام والخاص وقطاع الأعمال، والتي تظهرها بيانات التعداد الاقتصادي الخامس. ورغم ضالة عدد المنشآت التي تم رصد الحوادث فيها، فإن حالات الإصابة بلغت عام 2018 ما يزيد عن 14 ألف حالة إصابة. ولا تتوقف في كل الأحوال الخسائر على عمال المنشآت الذين يصابون، لكن هناك كلفة تخسرهما الدولة بشكل مباشر فيما يتعلق بساعات العمل والإنتاج، عدا التكاليف غير المباشرة والمتعلقة بمصاريف وبندود الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وحتى وإن كانت الإعانات والتعويضات متواضعة. وتشير منظمة العمل الدولية إلى موت 2,78 مليون شخص بسبب وظائفهم، وتعرض 374 مليون

العمال وافتقارهم للتأمين الاجتماعي والصحي، وهي سمة تلحق بمعظم مؤسسات القطاع الخاص، وحتى وإن كان قانون العمل 12 لسنة 2003 يتضمن مواد عدة تخص الصحة والسلامة المهنية، فإن تطبيقها رهن اعتبارات يصعب تطبيقها، كذلك لا تتناسب عقوبات المخالفات مع حجم الضرر الذي يتعرض له العمال في أغلب الأوقات. المادة 256 تقر غرامة لا تقل عن ألف جنيه، ولا تتجاوز 10 آلاف جنيه في حال الوفاة أو الإصابة الجسيمة. وحتى هذه النصوص وغيرها من تشريعات قانونية لا تترجم إلى قواعد حاكمية، إلا في ظل حالة توازن قوى تسمح بذلك. وتناول تقرير إصابات العمل خلال 2018 ما يقل عن 10 آلاف منشأة، وهو عدد هزيل بالنسبة

بعيدة عن الرقابة، ويدار بعضها بشكل عشوائي ومختلف تقنياً. وأظهرت الحوادث الأخيرة في مصر، ومن بينها حريق مصنعين في مدينة العبور في القاهرة الكبرى، والذي أسفر عن وفاة أكثر من 20 عاملاً، غير المصابين، قسوة ظروف العمل والمخاطر التي يعاني منها العمال، وسبقت هذه الواقعة حادثة سقوط منجم أسوان، جنوب البلاد، والتي تسببت في وفاة 40 عاملاً، وسبقتها أيضاً حوادث مروعة، منها حادثتا مصنعين إسمنت أسوان وكيماء. وتترجم حوادث العمل - في مصر أيضاً - موازين القوة بين أطرافها الثلاثة، العمال ورؤوس الأموال والهيئات الرسمية المنظمة لقواعد العمل، والتي هي جزء من بنية الدولة، ويفترض أن تراقب سياسات الصحة والسلامة المهنية، وتضع شروط استيفائها بشكل دوري.

تُظهر الحوادث الكارثية المؤلمة جانباً من واقع الطبقة العاملة المصرية، وما تعانيه من مشكلات نتيجة ضعف تنظيمها، والإهمال الذي يقابلها، سواء كان رسمياً من الهيئات المعنية بأحوال العمال، كالقوى العاملة ووزارة الصناعة، وتشترك معها أدوار غائبة لهيئات كالإدارة المحلية لتحسين بيئة العمل أو أدوار لاحقة. إذا لحقت بأماكن العمل مشكلات ضخمة، كالحرائق أو التلوث والانفجارات وما تحمله من آثار تتجاوز محيط العمل أيضاً. عملياً، تكشف حوادث العمل موقف الدولة من أصحاب العمل، وما يشوب عمليات الرقابة من تكاسل، مما يديم حالات عدم المطابقة، وأحياناً الفساد والتواطؤ معه. ومن بين ما تكشفه الحوادث، واقع

■ مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي «بتصرف»

حوادث العمل في مصر... دلالات ومؤشرات!

كما يشير تكرار حوادث العمل في جانب منه إلى تخلف البنى الاقتصادية، سواء من حيث طبيعة القطاعات النشطة، كأعمال البناء والتشييد، وانخفاض الطلب بالقطاعات الإنتاجية المتطورة، وذات الضوابط المؤسسية التي تراعي حداً أدنى من الضوابط والاشتراطات الصحية، غير أن انخفاض الطلب على العمل بشكل عام، يعني: التسابق للحصول على فرصة عمل، حتى ولو احتوت على مخاطر صحية.

ويزداد الأمر صعوبة لفئات واسعة من العمال الذين لا يملكون مهارات تنافسية، وهؤلاء ينضمون لأية قطاعات تتصف بالخطورة، ويقبلون ظروف عمل مجحفة في أغلب الأحيان.

وتعتمد العديد من القطاعات الإنتاجية على المجهود البدني، كقطاعات التحجير والبناء والمناجم ومعظم الصناعات التحويلية التي ترتفع فيها نسب الإصابة، وتُصنف عالمياً بالأكثر خطورة من حيث إصابات العمل.

وتزداد احتمالات الإصابات في بيئة العمل مع توسع العمالة في القطاعات الخطرة، وغياب الرقابة والمتابعة لاشتراطات الصحة والسلامة المهنية، خاصة في القطاع الخاص، والذي يشمل مؤسسات

تشكل الحوادث التي تطال العاملين في بيئة العمل مرآة تعكس سمات سوق العمل، من بينها: إهمال اشتراطات الصحة والسلامة المهنية، وارتفاع معدلات البطالة، والتي تُفرض على جزء من قوة العمل، والتي تزداد سنوياً، والقبول بأعمال خطيرة تفتقد الأمان المهني والصحي والاجتماعي.

الطبقة العاملة



لبنان - إضراب عام

نفذ اتحاد العمال العام يوم 26، إضراباً عاماً في مختلف أنحاء لبنان، احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تمر بها البلاد. ونظمت وقفات احتجاجية لمئات العمال والموظفين في مختلف المناطق، إضافة إلى وقفة مركزية أمام مقر الاتحاد العمالي العام في العاصمة بيروت. وفي طرابلس، سجلت أيضاً مشاركة قطاعات عدة، منها: نقابة المحامين، ورابطة التعليم الأساسي، ولجان سائقي الحافلات والشاحنات، واتحادات النقل البري وغيرها..

ودعا رئيس الاتحاد العمالي العام - في كلمته خلال الاعتصام - إلى تشكيل حكومة إنقاذ من اختصاصيين فوراً، ومن دون حكومة لا مجالات ولا حل للامزات، فالمعضلات تتفاقم، كما لوح بالتصعيد: اليوم نجتمع والطرق سالكة.. وهذا يسجل للحركة العمالية حتى لا تزيد الماسي على المياومين، وعمال تحت الطلب، وعلى الناس ومصالحها، إنما إذا بقيت الأمور على ما هي عليه فنحن ذاهبون إلى تصعيد تصاعدي أكثر فأكثر».



إيران - احتجاج المعلمين

شهدت 5 محافظات إيرانية على الأقل، يوم 23 أيار، تجمعات للمعلمين والعاملين في قطاع الخدمات بوزارة التربية والتعليم، احتجاجاً على تدني رواتبهم وعدم تحديد مصير توظيفهم. وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي صوراً تظهر تجمع المعلمين في المدارس الأهلية أمام مبنى البرلمان الإيراني في طهران، مطالبين بمتابعة شؤون توظيفهم.

وفي الوقت نفسه، احتج المعلمون الذين يعملون في مراكز التوجيه ما قبل المدرسة، أمام البرلمان الإيراني، وقد جاؤوا من مدن مختلفة في إيران، مطالبين بزيادة رواتبهم وتحديد أوضاعهم الوظيفية.

كما أفادت التقارير بتجمع معلمي المدارس الأهلية في محافظات إيرانية أخرى بما فيها سيستان وبلوشستان، وكرمان، وأذربيجان الشرقية.



بلجيكا - عمال النظافة

توقف عمال نظافة متقاعدون - من عدة مستشفيات في جميع أنحاء البلاد - عن العمل يوم 25 أيار، وذلك للمطالبة بزيادة بسبب كورونا، ووزع النقابيون منشورات تندد بالتمييز بين فئتين من العمال المتشابهين، وتطالب بالحصول على تعويض من وزير الصحة. هذا التمييز بدأ حين قررت الحكومة منح حافز إجمالي 985 يورو، وخصص هذا الحافز لجميع الموظفين، باستثناء عمال النظافة.

وصرحت النقابة: في البداية اعتقدنا أنه كان سهواً، لكننا نشجب هذا الظلم، لقد بعثنا بعدة رسائل للنواب والوزراء المعنيين منذ أيلول وتم تجاهلنا. وبحسب الأرقام الصادرة عن الاتحاد البلجيكي العام لقطاع التنظيف، هناك حوالي 1100 عامل متضرر. وتطالب النقابات الحكومة بمنح نفس المكافأة لموظفي التنظيف الخارجيين، مثل تلك الممنوحة لموظفي المستشفى الداخليين.



سلطنة عمان - مظاهرات صحار

تظاهر عشرات المحتجين الغاضبين من إجراءات تسريح العمال وسوء حالة الاقتصاد العماني في مدينة صحار، وسط اضطرابات بسبب الاقتصاد المتعثر في السلطنة، والتي أفرزت انكماشاً في أسواق العمل في مدينة صحار الواقعة على بعد نحو 200 كيلومتر شمال غرب العاصمة مسقط، وجالت المظاهرات التي استمرت ثلاثة أيام مدينة صحار، وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «إلى متى المواطن سينتظر» و«إذا كان الشباب ثروة الوطن فلماذا نُهدر».

وصور ناشطون المظاهرات ونشروها على وسائل التواصل الاجتماعي، وظهر في الفيديو طابور طويل من شرطة مكافحة الشغب مشتبكا مع المتظاهرين، واستخدمت الشرطة فيها الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، كما قامت باعتقال عدد من المتظاهرين.

ما زال الفقر مستمراً للعمال!



أي قانون، أو تشريع يصدر يكون تعبيراً عن محصلة القوى الفاعلة على الأرض، وقدرتها في التعبير عن مصالحها وفرضها، حيث يتضمنها القانون المراد إصداره، وللعمل وفقه أو بكلام أدق: هو تعبير عن المصالح العميقة للطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً.

■ عادل ياسين

تخضع الطبقة المهيمنة - اقتصادياً وسياسياً - الطبقات الأخرى لقانونها، أي: لمصالحها، وإن كان يتناقض، ويتعارض مع مصالح هذه الطبقات الأساسية «العمال والفلاحين»، وينعكس ضرراً على حقوقها، وهذا الضرر الذي يحدثه القانون بمصالح الطبقات المستغلة، يجرمها أيضاً من إمكانية الدفاع عنها، حيث يترافق مع الهيمنة وتشديد الاستغلال انخفاض أو حتى انعدام لمستوى الحريات السياسية والديمقراطية، حيث يجعل المجتمع ينقسم وفقاً للمصالح المتناقضة، أي: يصبح الصراع بين الطبقات في جوهره صراعاً طبقياً، حتى وإن أخذ مظاهر أخرى لا تبدو أنها واضحة لبعض أصحاب المصالح المختلفة.

الاستلاب ما زال مستمراً وإن تغيرت القوانين

إن الطبقة العاملة السورية عانت كثيراً من جملة واسعة من القوانين، والتشريعات التي صدرت منذ الاحتلال العثماني، وقانونه سيئ الصيت المسمى قانون الأشغال العثماني، مروراً بالقوانين التي أصدرها المستعمر الفرنسي مستنداً إلى قانون الشغل العثماني، ليستمر في تحكمه وسيطرته على الطبقة العاملة السورية

الوليدة، ومنع قواها من التطور والنمو، وهو خبير بحكم التجربة التاريخية للرأسمالية مع الطبقة العاملة، بكل أشكال القمع والحصار، كي لا تستطيع الطبقة العاملة التحول إلى قوة حقيقية على الأرض، وتفرض من خلالها إرادتها المستندة إلى برنامج تعبر فيه عن مصالحها وحقوقها على طريق تغيير علاقات الإنتاج الرأسمالية، التي هي السبب الرئيس في شقاء، وبؤس العمال، ومن هنا فقد عانت الطبقة العاملة السورية، وكانت لها مصلحة حقيقية في مقاومة المحتل الفرنسي إلى جانب القوى الوطنية الأخرى التي قاومته، للخلاص منه، ومن قوانينه، ولكن العمال خرجوا «من تحت الدلف إلى تحت المزراب»، حيث أعيد إنتاج القوانين المعبرة عن مصلحة البرجوازية بكل ألوانها وأشكالها اللاحقة، التي استندت إلى خبرة الرأسمالية ومصالحها في صياغة القوانين الناضمة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال، والتي في جوهرها ترسيخ لنهب قوة العمل ومركزة أعلى للثروة.

صراع لتحسين بيع قوة العمل

عملت الطبقة العاملة السورية كثيراً على التخفيف من وطأة النهب، والاستغلال الذي تم تكريسه في قانون العمل الذي صدر في عهد الاستقلال، مستخدمة سلاحها الوحيد، وهو التنظيم وحق الإضراب التي تملكه، ولكنه الفعال، وله تأثير، ونتائج كانت ملموسة على العمال، وذلك بتحسين شروط العمل، وزيادة الأجور، وتخفيض ساعات العمل، التي كانت تمتد من طلوع

الفجر إلى مغيب الشمس، هذا العمل الذي أنجزه العمال وحركتهم النقابية وبثأثير مباشر وواضح من النقابيين الشيوعيين الذين نقلوا للطبقة العاملة خبرة الحركات العمالية في مواجهة قوى رأس المال، فقد لعب هذا دوراً مهماً في تنظيم العمال في حركة نقابية واحدة موحدة، جعل منها قوة أساسية لا يمكن التفريط عنها، وتجاوز مصالحها، وهذا ما تم لحظه في قوانين العمل اللاحقة التي صدرت في عهد الوحدة، وما بعدها، فقد جرى التأكيد على العديد

من حقوق العمال، حيث كان الظرف السياسي، وموازن القوى المحلية، والعالمية تسمح بذلك، لكن مع هذا خسرت الطبقة العاملة أهم سلاح فعال في الدفاع عن مصالحها، وحقوقها، ألا وهو حق الإضراب، الذي كان مصححاً به في قانون العمل السابق زمان «البرجوازية الوطنية»، واستقلاليتها التنظيمية، واستقلالية قرارها.

طُرحت العديد من الشعارات فيما بعد، والتي أوهمت الطبقة العاملة بأن ما هو جارٍ من إجراءات هي «الاشتراكية» بعينها، وأن العمال للعمال، وما على العمال سوى التسليم بهذا كونه تعبيراً عن مصالحهم الحقيقية التي ناضلوا من أجلها، ليكتشف العمال مع مرور الوقت أنهم يخسرون حقوقهم، ومكتسباتهم تباعاً، خاصة مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، وتطبيق السياسات الليبرالية، وتعليمات المؤسسات المالية الرأسمالية، صندوق النقد الدولي وبنك النقد الدولي.

قلق وحذر مشروعات

لم تتمكن الحركة النقابية والطبقة

العاملة من مواجهة هذه السياسات ونتائجها الكارثية على الطبقة العاملة، والاقتصاد الوطني برمته، والسبب واضح، وتعلم به كواد الحركة النقابية، وينعكس في العديد من مواقفها التي تُعلن عنها في المؤتمرات والاجتماعات النقابية، وهذا يعكس تخوفها مما هو جارٍ على الأرض، ويعكس حسّها الطبقي بقلقها على مصالح العمال ومكاسبهم، نتيجة تلك السياسات ولكن العين بصيرة واليد قصيرة.

النص الدستوري يحتاج إلى من يحميه إن وجود دستور ينص على حقوق الطبقة العاملة بما فيها حق الإضراب هو شرط غير كاف لحصول العمال على حقوقهم، وإنما يتطلب - تحقيق ذلك - مبادرة العمال في الدفاع عن حقوقهم الدستورية المشروعة وحمايتهم، التي لا يمكن أن تُقدم لهم على طبق من ذهب، وتجربة الطبقة العاملة بما وصلت إليه أوضاعها المعيشية ومستوى أجورها وتآكل حقوقها برهان قوي على صلاحية المثل الشعبي القائل: «ما بيحك جلدك إلا ظفرك».

انفتاح الأفق السياسي بالتغيير الجذري المطلوب سيجعل إمكانية أكبر أمام الطبقة العاملة، وحركتها النقابية، لأخذ زمام المبادرة من أجل استعادة استقلاليتها التامة في اتخاذ قراراتها، وصياغة برامجها المعبرة عن مصالح من تمثلهم، وفي مقدمة ذلك: تغيير قوانين العمل التي أضرت بحقوق العمال، وصياغة قانون انتخابي عمالي يؤمن وصول المناضلين العمال، بعيداً عن التدخلات من أية جهة كانت.

انفتاح الأفق

السياسي

بالتغيير الجذري

المطلوب

سيجعل

الإمكانية أكبر

أمام الطبقة

العاملة

وحركتها

النقابية لاخذ

زمام المبادرة

من أجل استعادة

استقلاليتها

التامة في اتخاذ

قراراتها

حلفاء لواشنطن:

ليس في الجعبة الأمريكية سوى التوريط



خطوة نحو حرب مع روسيا، حيث يدرك النرويجيون أن المناطق التي يستخدمها الجيش الأمريكي ستصبح بطبيعة الحال أهدافاً أساسية في حالة نشوب صراع عسكري بين الناتو وروسيا، ما سيرتب عواقب وخيمة على النرويج نفسها. ذلك عدا عن أن هذا القرار يضرب عميقاً جذور الدعاية السائدة حول نماذج الرفاه التي ترفض نظرياً دخول أية قوات أجنبية إلى البلاد. رغم ذلك، فإن أول غواصة نووية أمريكية ستترسو قريباً في ميناء ترومسو الصناعي المدني بالنرويج، مما أثار - وفقاً لصحيفة في جي النرويجية - جدلاً كبيراً بين السكان المحليين، حيث ينتقد الكثيرون فكرة السماح بدخول الغواصات النووية الأمريكية. وبعد السماح للغواصات الأمريكية بالرسو في ترومسو ستبدأ السلطات المحلية في توزيع أقراص اليود على رياض الأطفال والمدارس «لأغراض وقائية» في حالة تسرب المواد المشعة. بيد أن الخبراء يشيرون إلى خطر آخر: إذا حملت الغواصات الأمريكية أسلحة نووية على متنها، فستصبح على الفور أهدافاً أساسية لضربات انتقامية محتملة.

إلى جانب النرويج، عبّرت وسائل الإعلام السويدية عن رفض مماثل للمحاولات الأمريكية لتوريط الدول المشاركة في المغامرات العسكرية الأمريكية. وتتساءل هذه الوسائل: لماذا تجري مناورات «حلف شمال الأطلسي 2021» على مقربة كبيرة من حدود روسيا، ألا ينبغي أن يزعج هذا أحداً؟

التسخين، أصبحت الرحلات الجوية الاستفزازية في بحر بارنتس وبحر البلطيق والبحر الأسود حدثاً منتظماً وشبه يومي، رغم اعتراض الطائرات العسكرية الروسية لها. وفي الآونة الأخيرة، بدأت واشنطن في دفع حلفائها للقيام بمثل هذه الاستفزازات، على أمل استهلاك هؤلاء الحلفاء كوقود للتصعيد. ومثال على ذلك: استخدام النرويج وقواتها المسلحة في أحدث المغامرات المعادية لروسيا من جانب البناتاغون، حيث سيوسع الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والنرويج التعاون العسكري بين البلدين، ما يسمح للولايات المتحدة ببناء منشآت على الأراضي النرويجية لدعم عملياتها في المنطقة، بينما ستحصل القوات الأمريكية على «وصول دون عوائق» إلى أية منشآت عسكرية نرويجية. كما يمنح هذا الاتفاق البناتاغون حقوق بناء أي شيء يريد عبر عدد من المرافق، وهي مطار ريج وسولا الواقعة بالقرب من الساحل الجنوبي للنرويج، وكذلك مطار إيفينز وقاعدة رامسوند البحرية، التي تقع في الجزء الشمالي من البلاد. ويأتي توسيع التعاون العسكري بين البلدين وسط تصاعد التوترات بين روسيا وأوروبا، ولا سيما حول القطب الشمالي.

حسب العديد من وسائل الإعلام النرويجية، يشعر السكان المحليون بالذعر إزاء قرار الحكومة السماح للولايات المتحدة بإنشاء قواعد عسكرية في النرويج. وفي رأيهم أن هذا ليس عنصراً من عناصر الردع، بل على العكس من ذلك،

يشعر السكان المحليون بالذعر إزاء قرار الحكومة السماح للولايات المتحدة بإنشاء قواعد عسكرية في النرويج وفي رأيهم أن هذا ليس عنصراً من عناصر الردع، بل خطوة نحو حرب مع روسيا

العسكري الذي تتربّح منه النخب الأمريكية الحاكمة دفع الولايات المتحدة باستمرار نحو صراعات جديدة. ولم يكن من قبيل المصادفة ألا تكون روسيا فحسب «خصماً» للولايات المتحدة بل الصين أيضاً، الأمر الذي يؤدي إلى تعبئة القوات العسكرية للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو» على نحو متواصل، جعل من استعراض العضلات في المناورات العسكرية والاستفزازات على طول حدود روسيا والصين حدثاً تقليدياً ومتواصلاً.

تجمع واشنطن عدداً متزايداً من القوات الأمريكية على الحدود الروسية. وكشفت صحيفة «نيويورك تايمز» مؤخراً، أن الولايات المتحدة لن تسحب قواتها من ألمانيا كما عزم ترامب سابقاً، بل ستزيد من وجودها العسكري، حيث سيتم نشر 500 جندي آخر في القاعدة الأمريكية في مدينة فيسبادن وسط ألمانيا. وستتألف إحدى الوحدات من قدرات استخباراتية وحرب فضائية وحرب إلكترونية، في حين أن الأخرى مكلّفة بتحسين التعاون المتعدد الجنسيات. وخلال زيارة لبرلين، أكد رئيس البناتاغون، لويد أوستن، أن هذه القوات «ستقاتل وتتصّر». إلا أنه وعلى نطاق واسع، ينظر إلى الموجة الأخيرة من التصعيد الأمريكي بوصفها تسخيناً لعدد من الجبهات قبيل قمة الرئيسين بوتين وبايدن، حيث يحاول الجانب الأمريكي تصريف هذا التسخين على طاولة التفاوض.

السفن النووية وأقراص اليود بهدف ضمان أعلى درجة من

بعد المأساة الأمريكية في حرب فيتنام والهزيمة في العراق، تثبتت أفغانستان الآن ومجدداً أن الولايات المتحدة غير قادرة فعلياً على كسب الحروب. والواقع أن كل حالة من حالات العدوان العسكري الأمريكي نجمت عن الثقة الذاتية الفانضة من جانب النخب الأمريكية، التي كانت واثقة دائماً من قدرتها العسكرية اللازمة لمواجهة أي عدو، ومع ذلك، فقد أظهر لنا التاريخ بوضوح: أن الأمر ليس على النحو الذي تتمناه الإمبراطورية المتراجعة.

■ إعداد: سعد خطار

يمكن تفسير أغلب الإخفاقات العسكرية الأمريكية بعدد من الأسباب المترابطة. منها: عدم قدرة واشنطن على فهم تعقيد البلد الذي تغزوه والمنطقة التي يقع فيها هذا البلد، وعدم العثور على شركاء جديرين بالثقة على أرض الواقع، فضلاً عن العامل الأهم: وهو مقاومة سكان البلد الذي تغزوه، وفوق ذلك فشل واشنطن في الوفاء بالوعود التي ستقدمها لناخبها عند إعلان الغزو.

تسخين قبيل الاتفاقات؟

لم تحقق الولايات المتحدة أية انتصارات حاسمة في أي من الصراعات المسلحة التي خاضتها في «دول العالم الثالث». في الوقت ذاته، أدى الاحتقان الذي نشأ نتيجة للغارات العسكرية الأمريكية - سواء في البلدان التي تعرضت للغزو، أو في الولايات المتحدة نفسها، المترافق مع العوامل الاقتصادية المتغيرة - إلى الانحدار السريع للقوة الأمريكية كلاعب أساسي على الساحة الدولية.

رغم ذلك، فإن ضرورات الإنفاق

يُنظر إلى الموجة الأخيرة من التصعيد الأمريكي بوصفها تسخيناً لعدد من الجبهات قبيل قمة الرئيسين بوتين وبايدن حيث يحاول الجانب الأمريكي تصريف هذا التسخين على طاولة التفاوض

خطوة أولية للوقوف على: كيف يجري تحريف تاريخ



التشويه الجارية... لأن الصهيونية نفسها تعلم أن مهمة الانتقال هذه هي مهمة مستحيلة تقريباً... مع ذلك، فإن تقديم صورة للكيان بوصفه لا مشروع الغرب فقط، بل ومشروع الشرق أيضاً، من شأنه «على ما يظن الكيان» أن يخلق وهماً بأنه لن يتراجع بتراجع المشروع الغربي، بل سيبقى قائماً وسيستفيد مع الظرف الجديد... وهذا أمر يستخدمه الكيان في دعايته الداخلية هذه الأيام، في محاولة للملة للخسائر. ويستخدمه خارجياً هو وأنظمة التطبيع العربية على حد سواء، لكي يدعموا خيارهم التطبيعي، ويحاولوا التقليل من معاكسته للاتجاه التاريخي الواقعي.

إذا كان السببان السابقان لعملية التشويه، يرتبطان بـ«إسرائيل» كأحد مشاريع الصهيونية العالمية، فإن السبب الأكثر عمقاً هو الذي يرتبط بالصهيونية نفسها كأحد المراكز الأساسية للرأسمالية العالمية، وليس بأحد مشاريعها فقط. ما نقصده هنا بوضوح هو: أن عملية تغيير ميزان القوى الدولي الجارية، ليست مجرد تبديل بين قوى صاعدة وأخرى هابطة، وليست عملية تبادل كراسي... التغيير الذي نراه على السطح الآن هو انعكاس أولي لأزمة بنيوية عميقة هي أزمة النظام الرأسمالي نفسه، والتي على أساس أزمة شبيهة بها، وأقل عمقاً، حدثت ثورة أكتوبر ونشأ الاتحاد السوفييتي. الاتحاد الذي انتصر وتقدم - بالذات - تحت راية كل من لينين وستالين... وبهذا المعنى، فإن هناك خطراً محدقاً من وجهة النظر الرأسمالية وفي ظل الأزمة الراهنة من احتمال ثورة جذرية جديدة في روسيا خاصة، أو في الصين، أو في أي مكان آخر بالعالم... ولكن المهم هو أن أية ثورة اشتراكية جديدة ولكي تنجح، ينبغي أن تنطلق من أعلى مستوى وصلته الثورة السابقة... وأين هو ذلك المستوى؟ بالضبط في مرحلة الانتصار العظيم على النازية... أي: في مرحلة ستالين!

محاولات تشويه تاريخ الاتحاد السوفييتي في عيون شعوب العالم «الثالث»، هي في

ما هي الأهداف؟ قبل الشروع في تصفح بعض من وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي تتجاوز مئة ألف وثيقة، فمن المفيد أن نعرض ما نعتقد أنها أهداف سياسية راهنة تكمن وراء تصاعد محاولات الربط بين الاتحاد السوفييتي وقيام الكيان «الإسرائيلي». «إسرائيل»، وبعيداً عن مفرقات صفقة القرن واتفاقات التطبيع، وقريباً من الواقع المباشر لهزيمتها الأخيرة، تعلم يقيناً أنها على وشك أن تتينم... بوضوح أكبر، فإن تراجع الوزن الأمريكي على المستوى الدولي، وتراجع الوزن الغربي عموماً، سيعني بشكل مباشر، تراجعاً في وزن وفي قدرات الكيان على الاستمرار. وليس مستغرباً بالتالي أن يكون لدى البعض ضمن الكيان أحلام وأوهام بالبحث عن متبني جديد، خاصة وأن لدى هذا الكيان تجربة الانتقال من بنوة بريطانيا إلى بنوة الولايات المتحدة... وتشويه التاريخ بهذا المعنى، يهدف إلى التمهيد على طبيعة الكيان كمشروع ليس عنصرياً واستيطانياً واستعماريّاً فحسب، بل والتغطية على كونه جزءاً أساسياً من المشروع الغربي العالمي، وعلى تاريخ العداء الطويل بين الاتحاد السوفييتي وروسيا ضمناً، والكيان... وهو العداء الذي ظهر في مفاصل متعددة من التاريخ، بينها موقف ستالين نفسه، وخاصة اتجاه تروتسكي ومجموعة البوند اليهودية. كذلك إنذار بولغاين الذي أوقف العدوان الثلاثي على مصر، وبينها أيضاً ضباط سوفييت قتلوا في المعركة المباشرة مع الصهيوني في حرب تشرين 1973، ناهيك عن أن كل السلاح الذي حاربت به «إسرائيل» هو سلاح أمريكي وغربي، وكل السلاح الذي حوربت به طوال عقود عديدة هو سلاح سوفييتي... وغيرها الكثير، وهذا تاريخ كامل من العداء، ويحتاج إلى جهود كبيرة حقاً لتغيطه وتشويهه...

وهم الانتقال إلى بنوة روسيا مع التراجع الغربي، ليس الهدف الأساسي لعمليات

لطالما كان تزوير التاريخ جزءاً من معركة الحاضر والمستقبل، لأن الطريقة التي يفهم بها الناس ماضيهم، وماضي شعوبهم وعالمهم، هي أمر حاسم في تشكيل مواقفهم واصطفاؤهم اتجاه مختلف القوى، واتجاه مختلف الصراعات الراهنة التي تدور بينهم وحولهم وعليهم...

■ ريم عيسى

هذا الخبر-وللمفارقة الساخرة- هو خبر نشرته BBC البريطانية عن كتاب بعنوان «موسكو- تل أبيب: وثائق وأسرار» لكاتب مصري اسمه سامي عمارة، وعنوان الخبر لدى BBC كان كالتالي: «لولا ستالين لما قامت إسرائيل!»

توضيح

هذه المادة هي البداية فقط ضمن سلسلة مقالات نعمل عليها، وتتناول الموضوع نفسه، استناداً إلى المعطيات والوثائق التاريخية. ورغم أننا كنا نرتب لإخراج البحث الذي نقوم به بحيث يظهر على شكل دراسة متكاملة مهما كان حجمها، إلا أن ما دفعنا إلى البدء بنشر بعض مما توصلنا إليه في البحث، هو أن هناك من يدفع الموضوع أكثر فأكثر نحو دائرة الضوء، باتاً سموم الكذب والتلفيق القديمة والمستحدثة لأهداف سنوضح بعضها تالياً... وستكون مهمة هذه المادة محصورة بالرد على أكاذيب وردت في مقال منسوب لكاتبة روسية اسمها ناديزدا مادزليفسكايا تم نشره الشهر الماضي، بعنوان «اليهود مدينون لستالين»، وترجمه إلى العربية المترجم العراقي عادل حبه.

اقتباس ضروري

«سوف يتم تشويه العديد من الأمور المتعلقة بحزبنا وشعبنا وتساءً معاملتنا، وقبل كل شيء في الدول الأجنبية، وحتى في بلدنا أيضاً. سوف تكون الصهيونية، في شعارها التدميري من أجل التفوق العالمي، قاسية علينا، وتنتقدنا بسبب نجاحاتنا وإنجازاتها. ما زالوا ينظرون إلى روسيا كدولة بربرية، كملحق للمواد الخام. وسيتم أيضاً الافتراء على اسمي. يجري الافتراء عليه حتى في الوقت الحالي. وسوف ينسبون إلي الكثير من الجرائم.

سوف تحاول الصهيونية العالمية بكل الوسائل تدمير اتحادنا، بحيث لا تستطيع روسيا أن تنهض مرة أخرى. تمكن قوة الاتحاد السوفييتي في صداقة الشعوب. سيتم توجيه النصل الحاد للصراعات، أولاً وقبل كل شيء، نحو تدمير هذه الصداقة، لقطع روسيا عن محيطها...».

ألكساندرا كولنتاي الذي تضمن هذا الكلام «وضمن النسخة الإلكترونية سيتم أيضاً وضع روابط المصادر وصور عن الوثائق التي تم استخدامها».

هذا الاقتباس هو جزء من كلام موثق قاله ستالين بالذات في تشرين الثاني من عام 1939، ويمكن عبر المقال بنسخته الإلكترونية الانتقال بالرباط إلى النص الكامل لحواره مع

الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بفلسطين؟ ولماذا؟



«الأخرى» هو خيار غير مقبول وغير وارد... «هذا الخيار هو الخيار البريطاني الذي أشرنا إليه بمشروع 1937».

كرر غروميكو هذه الآراء في جلسة أخرى في 26 تشرين الأول 1947 قبل أيام قليلة من تمرير القرار 181، حيث قال:

وبالتالي، وبناءً على ما سبق، لم يكن الخيار الأول لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للحل هو تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية والأخرى يهودية، بل بقاء فلسطين دولة واحدة. علاوة على ذلك، أوضح غروميكو أن خيار إقامة دولة واحدة، قومية-عربية أو يهودية- مع تجاهل القومية

والخ. السخرية تستند لمقولة: نعم كان جيداً لكنه الاتحاد السوفياتي وليس روسيا المعاصرة... إذاً فهو كذلك هذا المنطق الأعوج: حين يجري الحديث عن «أمور سيئة» في تاريخ الاتحاد السوفياتي وهي ملفقة بالغالب، يقال: انظروا هذا تاريخ روسيا... وحين يجري الحديث عن إيجابيات الاتحاد السوفياتي، يقال: دعم من ذلك، تلك دولة لم يعد لها وجود، وليس من علاقة تربطها بروسيا المعاصرة!

نهاية المطاف جزء من الصراع الدولي الراهن... حيث يجري نسب الأكاذيب الملفقة حول الاتحاد السوفياتي إلى روسيا المعاصرة. ولكن في الوقت نفسه يجري استخدام السخرية حين يتم استحضار التاريخ العظيم للاتحاد السوفياتي في وقوفه إلى جانب شعوب العالم الثالث، سواء في الحصول على استقلالها من الغرب، أو بعد ذلك بتطويرها صناعياً وعسكرياً وبالمشاريع الكبرى والسدود



دولة أم دولتان؟

بعد هذه المقدمة الطويلة، (والتي يمكن اعتبارها مقدمة لسلسلة المقالات القادمة وليس لهذا المقال وحده)، نعود إلى حديث عن مقال مادز اليفسكايا.

تدور مقالة الكاتبة - كما يظهر من عنوانها- حول محاولة اختراع كذبة وإثباتها: هي أنّ الفضل الأول في قيام الكيان «الإسرائيلي» إنما يعود لستالين بالذات!

ولأنّ الكذبة كبيرة، وكبيرة جداً، تبدأ الكاتبة بالإقرار بالدور البريطاني والأمريكي، وبوعد بلفور وإلى ما هنالك، ولكن تسعى إلى التقليل من أهمية هذين الدورين وتمهد بذلك لإلقاء كذبتها.

بعد ذلك تسعى إلى دعم تلك الكذبة باقتطاع بضع جمل من كلام أندريه غروميكو ممثل الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة في حينه، والتي تحدث فيها عن معاناة اليهود من النازية، بحيث تحاول بهذه الاقتطاعات التشويهية إثبات مقولتها. ثم تقفز الكاتبة على الفور لتعلن أنّ ستالين وافق شخصياً على تقسيم فلسطين، وعلى إنشاء دولتين منفصلتين عربية ويهودية.

لا بد بداية من التذكير، أنّ أول مشروع

لتقسيم فلسطين هو ذلك الذي اقترحته اللجنة الملكية «البريطانية» في تقريرها عام 1937 أي: قبل 10 سنوات من صدور قرار الجمعية العامة رقم 181 في 29 تشرين الثاني عام 1947.

ومشروع التقسيم البريطاني لم يكن تقسيماً لفلسطين لدولتين عربية ويهودية، بل كان تقسيماً لفلسطين إلى ثلاثة أقسام: «1- دولة لليهود، 2- قسم ثانٍ يبقى تحت الانتداب البريطاني، 3- قسم ثالث يجري ضمه إلى شرقي الأردن»، أي أنّ المشروع البريطاني الأصلي للتقسيم لم يتضمن قيام أية دولة عربية ضمن فلسطين التاريخية!

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة جلسات كانت فيها قضية فلسطين هي النقطة الرئيسية على جدول الأعمال قبل قرار التقسيم عام 1947 المذكور أعلاه. عقد أحد هذه الاجتماعات في 14 أيار 1947. واخترنا هنا عرض أجزاء واسعة مما قاله ممثل الاتحاد السوفياتي في حينه ضمن هذا الاجتماع، لأنّه يوضح بشكل جيد «وليس عبر اقتباسات تشويهية كالتى استخدمتها الكاتبة الروسية» جزءاً هاماً من موقف الاتحاد السوفياتي من المسألة:

مشروع التقسيم البريطاني لم يكن تقسيماً لفلسطين لدولتين عربية ويهودية بل كان تقسيماً لفلسطين إلى ثلاثة أقسام

حول الاعتراف بـ «إسرائيل»

الكذبة الثانية الرئيسية والمتكررة «أو في أفضل الأحوال، الحقيقة الجزئية»، والتي ذكرها المقال، هي أنّ الاتحاد السوفياتي كان أول دولة تعترف بدولة «إسرائيل» الجديدة. الحقيقة الجزئية هي أنه في 15 أيار 1948، وهو اليوم الذي انتهى فيه الانتداب البريطاني رسمياً، أرسل وزير خارجية «الحكومة المؤقتة لإسرائيل» برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان «إعلان دولة إسرائيل»، وفي 17 أيار عام 1948، كان الاتحاد السوفياتي أول دولة تعترف بقيام «إسرائيل» دولة بحكم القانون «de jure» وهو ما ستوضح معناه تالياً.

ولكن نادراً ما يُذكر أنّ الولايات المتحدة كانت أول دولة تعترف بـ «إسرائيل»، وليس كدولة بحكم القانون، بل كدولة بحكم الواقع «de facto»، وجرى ذلك قبل اعتراف الاتحاد السوفياتي، بل وقبل يوم واحد من الإعلان الفعلي لـ «إسرائيل»، وانضمت في حينه بضع

«عندما كانت قضية مستقبل فلسطين قيد المناقشة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، أشارت حكومة الاتحاد السوفياتي إلى أكثر الحلول قبولاً لهذه المسألة. الأول: كان إقامة دولة عربية يهودية ديمقراطية واحدة يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية. في حال ثبت عدم جدوى هذا الحل بسبب إصرار العرب واليهود على عدم قدرتهم على العيش معاً في ظل تدهور العلاقات بينهم، أشارت حكومة الاتحاد السوفياتي من خلال وفدها في الجمعية إلى أن الحل الثاني: كان تقسيم فلسطين إلى دولتين حرتين وديمقراطيتين - دولة عربية وأخرى يهودية».

دول أخرى إلى الولايات المتحدة. وسنبين الوثائق التي تثبت ذلك بعد قليل، ولكن من المهم قبله أن نبين أهمية الفرق بين شكلي الاعتراف المعروفين ضمن القانون الدولي. الاعتراف بقيام «إسرائيل» بحكم الواقع، هو استكمال للمشروع البريطاني نفسه، القائل بإقامة دولة لليهود، وبعد قيام دولة للعرب، أي: هو قفز فوق قرار التقسيم نفسه ذي الرقم 181، وعودة إلى مشروع 1937 البريطاني. بالمقابل، فإنّ اعتراف الاتحاد السوفياتي بالكيان «بحكم القانون»، هو التزام بالقرار 181 والتزام باستكمال تنفيذه عبر قيام الدولة العربية ضمن موازين القوى الدولية القائمة في حينه. والهدف الواضح من المسارعة للاعتراف بالكيان «بحكم القانون»، هو وضعه ضمن إطار تطبيق القرار 181 بالذات، أي: وضعه ضمن الإطار الذي يضمن إقامة دولة عربية.

■ يتبع..

توثيق الاعتراف الأمريكي

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً في 14 أيار 1948 لمناقشة قضية حكومة فلسطين المستقبلية. ونظر الاجتماع في عدد من القضايا المتعلقة بالمسألة، من بينها مشروع قرار يقترح تشكيل حكومة وصاية في القدس. وتلا مندوب الولايات المتحدة خلال ذلك الاجتماع البيان التالي الصادر عن رئيس الولايات المتحدة: «أبلغت هذه الحكومة بإعلان دولة يهودية في فلسطين، وطلبت الحكومة المؤقتة الاعتراف بها. تعترف الولايات المتحدة بالحكومة المؤقتة باعتبارها سلطة الأمر الواقع لدولة إسرائيل الجديدة».

غلاء المعيشة قضى على موسم «المونة»



وبكل أريحية أن ينعم بأكل الفروج بعدما أن أصبح سعر الكيلو الواحد منه 5000 ليرة فقط! فهل الحال كما يروج فعلاً؟! «تخيل يا يراعك الله» الضحك على اللحى وعلى عقول المعدومين بهذا النوع من انخفاض التسعيرة الفريدة من نوعها، إضافة إلى ذلك الأسعار على أرض الواقع لم تنخفض في أغلب المحلات، فما زال كل محل يبيع بتسعيرة تختلف عن غيرها حسب المنطقة وحسب مزاج البائع.

ويمكننا العودة إلى الموضوع نفسه، ألا وهو التصريحات الصادرة من قبل المعنيين دون مراقبة حقيقية، وأيضاً يمكننا اعتبارها أنها لا تصب في مصلحة ومعالجة مشكلة حقيقية للمواطن السوري في تأمين مستلزماته الغذائية، واعتبارها رفاهية مطلقة لكل من يستطيع الحصول على الغذاء في سورية.

غصة

واقعيًا، يُمثل موسم «المونة» غصة لكثير من العائلات السورية والتي بالكاد تستطيع تأمين غذاء يومها، لأن السوريين يتجهون إلى عملية التخزين في محاولة للحفاظ على أمنهم الغذائي لاستمرار حياتهم، والتي تعمل الحكومة ومن خلفها من الحيتان جاهدين على حرمانهم منه.

والتصريحات الحكومية التي تقوم على خفض الأسعار، لم تعد محل ثقة لدى المواطن السوري لأنها ما زالت عبئاً كبير على مدخله، رغم كل محاولاتهم بإقناعه أنهم يعملون لأجله، لذلك بقي في قلق بشأن أمنه الغذائي لتوقعه دائماً ما هو أسوأ في ظل القرارات الحكومية التي ما زالت ليومنا هذا تنهك كاهل الشعب السوري كل دون رحمة منهم، ولا حتى تأنيب الضمير.

وفي الوقت ذاته، نقلاً على لسان وزير التموين لصحيفة الوطن الرسمية «اليوم وبعد استقرار سعر الصرف، تبين أن هناك انخفاضاً بالأسعار ولا سيما المواد الأساسية بنسبة 30%».

وأمام هذه الأسعار على سبيل المثال: نرى أن كل ما يتم التصريح عنه عبارة عن «صف كلام» كالمعتاد لا شيء حقيقياً على أرض الواقع، وجميع تلك الأسعار عبارة عن عبء حقيقي على جيبه المواطن السوري ذي الدخل المحدود.

وبالمقابل، لم يعد تخزين المواد الغذائية «المونة» أولوية لجميع السوريين كما هو الحال سابقاً، حيث يتركز تفكيرهم على تأمين قوتهم يوماً بيوم هذا إن استطاعوا تأمينه بالمحصلة.

نعمل لأجلكم

في هذا السياق، فقد قامت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق بتعديل نشرة أسعار الفروج والبيض والشاورما بتاريخ 27 الشهر الجاري، وانخفضت الأسعار فيها بقيمة تراوحت بين الـ 100 ليرة والـ 500 ليرة للكيلو الواحد، مقارنة مع نشرة الأسعار الصادرة قبل يومين، أي: بتاريخ 25 الشهر.

بحيث إن هذه الأسعار «بعد الانخفاض الرهيب» قد ناسبت دخل الفرد وأصبحت الأسعار أكثر واقعية ويمكن تقبلها خصوصاً ذاك الهبوط من فئة الـ 100 ليرة.

على سبيل المثال: الموظف الحكومي الذي لا يملك دخلاً إضافياً وليس لديه أية مساعدات خارجية كغيره مثلاً، كان لا يستطيع أن يشتري فروج حي بـ 5100 ليرة للكيلو الواحد، أما اليوم وبعد هبوط الأسعار، التي تتناسب طردياً مع مدخله الشهري، فيمكنه

للتذكرة، لأناس حتماً باتت قد ناست ما يسمى بموسم «المونة». موسم «المونة» هو تقليد ملازم الشعب السوري ككل منذ مئات السنين، يمتد بالفترة الزمنية من الربيع حتى الخريف، حيث يقوم الأهالي بحفظ وتخزين جميع المواد الغذائية وأصنافها والطعام «المونة» لاستخدامها في غير موسمها دون أي استثناء لأي طبق من الأطباق.

■ دعاء دادو

مصدر الحرمان

من المعلوم، أن موسم «المونة» هو موسم محبب لدى غالبية النساء السوريات، ويعد عنصراً للمفاخرة بينهن بحسب الطريقة التي يقمن بها بالاحتفاظ بالمواد الغذائية لمدة طويلة، وبشكل صحيح وكيفية الحفاظ على لون الطازج من هذه المواد.

ولكن بالتزامن مع الأزمة السورية وما تلاها من أزمات مفتعلة وحقيقية والتي أنهكت بدورها الكبير - عائق الشعب السوري ككل، بدايةً بانقطاع التيار الكهربائي المزمّن، وما تلاه من تدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للأجور أمام الأسعار بزيادة سعر الصرف في السوق السوداء.. إلخ، فقد باتت هذه الأزمات مصدراً للحرمان من أهم التقاليد الملازمة للشعب السوري منذ عقود طويلة.

فمن المعلوم والمؤكد، أن جميع العائلات السورية لن تستطيع الإقدام على التفكير حتى بـ موسم «المونة»، الذي فعلياً يحتاج إلى ميزانية تساوي راتب الموظف مضروباً بـ عشرات أضعافه، باستثناء تلك الفئة - الناهبة - من الحيتان وكبار التجار والناهبين للاقتصاد السوري الذين يستطيعون إيجاد أصعب المقومات المعيشية التي يعاني من فقدانها الفقراء السوريين، وهذا على صعيد السعر والتمن. أمّا على صعيد توفير التيار

الكهربائي، فإن استطاع أحد في يومنا هذا أن يقوم بالإقدام على «المونة» كما يقال «من قريبو»، فلن يحالفه الحظ ولن ينعم بالفرح، لأن الانقطاع المستمر والترددي للتيار يفسد كل تعب وعمل ومشقة للمرأة السورية، تماماً كما هو الحال مع الفساد الحكومي وأفعاله بنا في ابتلاع وتشويه نتائج عملنا وجهنا.

ولذلك فإن الغالبية من النساء السوريات لجأن إلى الطرق البديلة والعودة إلى نمط الأجداد في اعتماد فكرة المونة الجففة، وكما قالت إحداهن: «فالشمس لن تنقطع عنا بفعل فاعل».

فروقات حادة

يعاني اليوم المواطن السوري من فروقات سعرية حادة ما بين راتبه الذي يبلغ حوالي الـ «60» ألف، وبين متطلبات حياته والتي من بينها «المونة» مثلاً، فعاماً بعد عام أو إن صح القول: يوماً بعد يوم تختلف الأسعار، وتكون المفارقات السعرية كبيرة بالنسبة لسابقها.

فمثلاً: بالنسبة لسعر كيلو الفول والبالزلاء «المونة» في العام الماضي لم يصل إلى حدود الـ «1000» ليرة سورية حتى! أما اليوم وبحسب إحدى صفحات المواقع الاقتصادية على فيسبوك: فقد ارتفعت أسعار «المونة» حوالي ثلاثة أضعاف، كيلو البالزلاء بقشرو بـ 3200 ل. س، كيلو الفول بقشرو بـ 2500 ل. س، كيلو الفول المفصص بـ 8000 ل. س!

لم يعد تخزين المواد الغذائية «المونة» أولوية لجميع السوريين كما هو الحال سابقاً حيث يتركز تفكيرهم على تأمين قوتهم هذا إن استطاعوا تأمينه بالمحصلة

لابتلاع الحقوق عنوان «السورية للتجارة»



بما إنو حاكيبين من قبل عن العمل الرهيب في تخفيض الدعم وبشكل جديد على الساحة السورية، فما رح يكون الاسم مفاجاً الكون...

■ داريت السكري

بس حدا لاحظ إنو مادة «الشاي» ملغية من قائمة المواد المدعومة؟

أكد لاحظتو... بس عرفنو السبب؟

أكد لا... رح أكيلكون عن السبب... السبب يا حبيباتي إنو كي يتم إمكانية إرسال الطلب للمواد المدعومة عن طريق برنامج «وين» لازم تنطش خيار تبع مادة «الشاي»...

يعني بما معناه، ما لازم تقرب ع الشاي أبداً... وإذا صار وقربت ع هل الخيار فعراف تماماً إنو ما رح يربط طلبك يا عزيزي يا مواطن يلي راکض ع المواد المدعومة...

وبهاد السياق، من جديد وعلى لسان أحد العاملين بالسورية للتجارة.. لحتى تستلم رسالة السكر لازم ما تقرب ع خيار مادة «الرز»...

أي نعم... يعني فوق التأخير وطلعان العيون بالطول وبالعرض المواد المدعومة عم تنزاح شوي ورا شوي...

عدا ع مادة «الزيت» يلي صرعونا فيه إنو حيكون أرخص من السوق ورح تكون السورية للتجارة مضاربة للتجارة ورح توقف بوش الفساد تبعون و... إلخ...

أي يمكن طلعت شافطون وبايعتون وبأعلى سعر كمان...

المختصر المفيد يا أبحائي، ما يتم من أحداث على أرض الواقع بين المواطنين والعاملين

أي نعم... السورية للتجارة عنوان جديد لابتلاع الدعم الحكومي وع عينك يا تاجر... كلنا منعرف عملاء الحكومة يلي تحت إيديهون وتحت رعايتون وبدعم منون وبإشرافون- شو عم يعملوا وكيف عم يستغلوا هل الشعب المسحوق والميت فعلياً...

كيف عم يحاولوا يمسوا أخر نقطة بدمو- كيف يعوفوا حياتوا- كيف يخلوه يشتهي الموت وما يلاقيه- كيف يجوعوه- كيف يسحقوه ويطنحونه أكثر مالون ساحقين وطاحنين...

ومن العملاء الجدد للحكومة كانت «السورية للتجارة» بواجهة الحدث... وللأسف هل المؤسسة هي حاملة اسم «السورية»...

ومنشان تفهموا عليهم إنو كل الداعمين والعاملين في عملية تخفيض الدعم بهل المؤسسة هي هنن سوريين... يعني مثلاً مثل غيرها ما في أيادي خارجية... منون وفيون يعني...

وبأخر ما صرح للمؤسسة السورية للتجارة بتاريخ 14 أيار عبر وكالة سانا: «مددت فترة بيع المواد المدعومة «السكر والرز» الخاصة بأشهر «شباط وأذار ونيسان» إلى نهاية الشهر الجاري بهدف وصول المواد إلى كل المواطنين وحصولهم على كامل مستحقاتهم».

الجاية... حاول تنطش خيار مادة «السكر» كمان...

يعني يلي ما وفرونا الزيت ولا الشاي ولا الرز رح يوفرونا السكر؟؟؟ خدوها من الجانب الإيجابي... خوفاً عليكم من السكري يا عيوني...

ومع آخر الأخبار انو السورية للتجارة تمدد فترة بيع المواد المدعومة أسبوعاً آخر... يعني بلعو أسبوع من الشهر الجاية كمان... يعني صار شهر وأسبوع من استحقاق المواطنين بخبر كان!

والسؤال يا حبابينا بالسورية للتجارة: طالما لسا ما في مواد طيب ليش التمدد؟؟؟

في مؤسسات السورية للتجارة هو التالي: نقاش... جدال... عياط... خناق... هففة طول الوقت...

وأخر الشي بيطلع المواطن غلطان بحق العاملين يلي يمكن مو ذنبهم انو ما عندهم مواد بس كمان المشكلة عند المواطن انو هنن ببوز المدفع...

عزيزي المواطن... تحية طيبة وبعد... حابة خبرك رسالة منشان ما عاد تتفاجئ بعمايلون السودا...

إذا كنت حابب تبقى البطاقة الـ «ذكية» وتضل عنصراً فعال ع برنامج الـ «وين» بالأسهر

هل تشفع وزارة الزراعة لما تبقى من غطاء نباتي في دمشق؟



حساب الغطاء النباتي أحياناً، ولو على حساب شجرة واحدة تعتبر متنفساً في مكانها، يضاف إلى ذلك ما تلتهمة الحرائق في بعض الأحيان من أشجار وبقية أحراش هنا وهناك نتيجة الإهمال أو التعمد!

الأسوأ، هو ما جرى على مستوى طرح الاستثمارات في الحدائق العامة بذريعة البحث عن الإيرادات لتغطية الإنفاق على الخدمات العامة في المحافظة، وطبعاً كان ذلك على حساب متنفسات المواطنين وحرقهم المشروع بهذه الحدائق، بما فيها من أشجار وألعاب ومساحات افتراضية للأطفال، فلم يشفع للغطاء النباتي حق المواطنين به على أيدي المحافظة، ولم يشفع للأطفال حقهم بمساحات كافية للعب في هذه الحدائق دون أن يتكدس ذوهم بعض النفقات لتصب في جيوب المستثمرين وأصحاب الأرباح.

الزراعة تتدخل

ببادرة إيجابية تسجل لوزارة الزراعة أن عقدت اجتماعاً مع محافظ دمشق، فقد ناقش وزير الزراعة مع محافظ دمشق واقع المناطق الحراجية والغطاء النباتي في المحافظة، والإجراءات اللازمة لحمايتهم من الحرائق وإعادة

انحسار الغطاء النباتي في دمشق وتقلص المساحات الخضراء فيها، بما في ذلك حدائقها العامة ومتنفساتها، التي دخلت عليها الاستثمارات برعاية المحافظة، التي لم تكن محافظة بهذا الشأن، أصبح أمراً ملموساً للقاصي والداني.

■ نوار الدمشقي

وقد دخلت وزارة الزراعة على خط الحفاظ على ما تبقى من غطاء نباتي في محافظة دمشق على ما يبدو، من خلال ما رشح عن الاجتماع الذي عقد بين وزير الزراعة ومحافظ دمشق بتاريخ 2021/5/29 في مبنى وزارة الزراعة.

سوابق مسجلة

التعدي على الحدائق العامة في دمشق، وعلى كل عرق أخضر في المدينة تكرر تباعاً خلال السنين الماضية، بما في ذلك عمليات قص الأشجار المعمرة في بعض المنصفتات على الطرقات العامة بذريعة التحسين والتجديد والتوسيع، وكذلك التعدي على الوجائب، بل وحتى الأرصفة، على

للتعاون مع وزارة الزراعة لإعادة ترميم المناطق المحروقة، وزيادة الغطاء النباتي والتدخل في حال حدوث أي حريق، لافتاً إلى أهمية الإسراع بفصل المناطق السكنية عن الحراجية.

فهل سيسفر تدخل الزراعة عن إيجابيات على مستوى الحفاظ على ما تبقى من غطاء نباتي في دمشق وتحسينه وزيادته، أم تستمر المحافظة بنهجها الاستثماري الريعي، على حساب الغطاء النباتي، وعلى حساب متنفسات المواطنين؟!

الأمراض والآفات. تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارة والمحافظة لدراسة وتحديد مسار لفصل المناطق السكنية عن الحراجية، بهدف الحفاظ عليها من الحريق والتعديت.

ضرورة إنشاء مشتل لتكبير الأشجار المثمرة والحراجية، بهدف زراعة أشجار كبيرة بمواصفات موحدة في أحياء وحدائق وأطراف شوارع دمشق ومحيطها، وعدم زراعة أشجار صغيرة الحجم. بالمقابل، أشار المحافظ إلى استعداد المحافظة لتقديم ما يلزم

تأهيل المناطق المحروقة لتأهيلها وإعادة الغطاء النباتي إليها. ومما تم التأكيد عليه من قبل وزير الزراعة بحسب ما رشح عبر وسائل الإعلام خلال الاجتماع ما يلي: أهمية وضع خطة متكاملة والخرائط اللازمة لحماية المناطق الحراجية والحدائق والأراضي المشجرة في العاصمة. زيادة الغطاء الأخضر بالأنواع المناسبة، وخاصة في المناطق الصخرية. استخدام برامج مكافحة اللازمة لحماية المناطق المشجرة من

«سيرياتيل- إم تي أن» بنكهة شركتي دفع إلكتروني



أطلقت وزارة الاتصالات والتقانة ومصرف سورية المركزي يوم الاثنين الماضي بتاريخ 24 أيار، خدمة الدفع الإلكتروني عبر شركتي الاتصالات «سيرياتيل- إم تي أن»، حيث تم إطلاق الخدمة بحضور رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، في فندق الداما روز في دمشق.

■ عبر حداد

وحسب البيان الذي نشرته رئاسة مجلس الوزراء، فإن الخدمة تهدف إلى توفير مجمل الخدمات للسكان بأقل جهد ووقت وتكلفة.

الاستفادة من الخدمة

يستطيع المواطن الاستفادة منها عبر خدمة التطبيقات الإلكترونية أو عبر خدمة الـ USSD، عبر هاتفه الخليوي بشرط توفر حساب دفع إلكتروني خاص به، يتم إنشاؤه من خلال رقم الهاتف المحمول بالإضافة إلى رقم الهوية الوطني عبر خدمة الـ USSD، التي توفرها شركات الاتصالات السابقة الذكر، ويكون مخصصاً للدفع فقط، ويمكن شحن الحساب بالمبالغ المالية عبر مراكز خدمة الزبائن، أو عبر نقاط البيع المتوفرة في مناطق سورية كافة.

شركات الدفع الإلكتروني مرخصة في سورية... ولكن!

العديد من شركات الدفع الإلكتروني تأسست منذ عدة أعوام، منها شركة «المدفوعات الإلكترونية كاش لس» تأسست عام 2014 برأسمال 14 مليون ليرة، وأيضاً «المهارات للدفع الإلكتروني» التي تأسست بذات العام برأسمال 50 مليون، و«سما» خلال العام 2017، «بترا مونيكتس» التي تأسست في أيلول 2020 برأسمال مليار ليرة، و«إي- ليرة» التي تأسست في تموز الماضي برأسمال 254 مليون ليرة، و«بليكن» تأسست حزيران 2020 برأسمال 300 مليون ليرة...

بالتزامن مع إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني عبر شركتي الاتصالات، تم الترخيص لشركة جديدة في مجال الدفع الإلكتروني، والتي

تحمل اسم «أي كاش» برأسمال 730 مليون ليرة، ليرتفع عدد الشركات المرخصة في هذا المجال إلى ما يزيد عن الست، بالإضافة إلى شركة حكومية تحمل اسم «السورية للمدفوعات الإلكترونية» والتي تأسست في العام 2020، والتي من خلالها يتم تسديد فواتير الاتصالات والكهرباء والمياه بدمشق وريفها، ورسوم محافظة دمشق ووزارة الداخلية ووزارة النقل التي يتم طلب دفعها إلكترونياً.

والجدير بالذكر، أنه رغم وجود هذا العدد من الشركات المرخصة منذ عدة أعوام، الغريب أنه لم يتم التسويق والترويج لها ولخدماتها كما تم التسويق للخدمة التي تم إطلاقها عبر شركتي الاتصالات!

شركات الاتصالات والميزات الإضافية..

من المعروف أن شركتي «سيرياتيل وإم تي إن» خاصة بخدمات الاتصالات، أي: إن لها مهام محدودة ضمن مجال خدمات الاتصالات، ناهيك عن العمل الدعائي الذي تسوق له عبر خدماتها، كخدمة قنوات الإنترنت أو حتى الرنة بغنية... إلخ، وإن إعطاءها المهمة الخدمية الإضافية، التي الغاية منها تسديد بعض الفواتير عبر الدفع الإلكتروني، يعني أنها ستفتح لها باب عمل جديد ليس وارداً ضمن مهامها الافتراضية، والتي أليته تشبه آلية عمل المصارف من «عمولات- أليات التحويل- رصيد مالي»، أي: إنه تم إعطاؤها ميزة التعامل بخدمات الدفع الإلكتروني، على الرغم أنه توجد شركات مرخصة للدفع الإلكتروني ومصارف، سواء حكومية أو خاصة لمثل هذه التعاملات، وهذا يعني أنه تم منحها ميزة الطرفين معاً، بدلاً من إعطاء مثل

رغم وجود الشركات المرخصة منذ عدة أعوام الغريب أنه لم يتم التسويق والترويج لها ولخدماتها كما تم التسويق للخدمة التي تم إطلاقها عبر شركتي الاتصالات!

هذه الميزات لشركات مرخصة عبر إضافة هذه الميزة لتطبيقاتها الإلكترونية الجاهزة أصلاً، والتي منذ تأسيسها لم يلمس المواطن دورها الفاعل على المستوى الخدمات التي يفترض أن تقدم للمواطن!

وعلى سبيل السؤال: ما رأي المصارف وشركات الدفع الإلكتروني من إطلاق هذه الخدمة عبر شركتي الاتصالات، والتي تعتبر بمثابة تعدد على الدور الذي يفترض أن تغطيه مثل هذه الشركات المرخصة، وحتى المصارف؟ والأهم من ذلك، أنه توجد شركة حكومية للدفع الإلكتروني!

وإلا ما الداعي من وجود هذه الشركات التي تعتبر عدداً زائداً اليوم بعد هذا الإطلاق والتسويق؟

والأهم مع هذه الميزة الممنوحة لشركات الخليوي، والتي تم وضعها بمثابة شريك لمؤسسات الدولة من مياه إلى كهرباء واتصالات... إلخ، على حساب المتعاملين عبر العمولات التي ستقاضيها لقاء الخدمة التي ستقدمها لهم...

فلم يتم التطرق للحديث عن العمولات التي يفترض أن تتقاضاها لقاء هذه الخدمات التي ستقدمها شركتا الاتصالات الخليوية، لا كنسبة عمولة ولا كعبالغ مقطوعة!

فلا شك أن مثل هذه الخدمة ستوفر على المواطن جهداً ووقتاً، ولكن من المؤكد أنه سيكون على حساب جيبه المواطن، الذي بات من المعروف أن وضعه المالي سيء اليوم، مع واقع الأجر المتردي الذي لا يغطي تكاليف معيشته بالحد الأدنى، فهل يستطيع تغطية تكاليف إضافية للاستفادة من هذه الخدمة التي تعتبر بمثابة رفاهية له؟ فمثل هذه الشركات لا تعمل كرم أخلاق أو لوجه الله، فالربح السمة الطاغية على أولوياتها، ومصحتها فوق مصلحة المواطن بالتأكيد!

شركة الدفع الإلكتروني الحكومية ومدى فعاليتها.. «السورية للمدفوعات الإلكترونية»
إن وجود شركة دفع إلكتروني حكومية أمر إيجابي، ويجب استثماره بشكله الأفضل،

عبر العمل على تطوير البنية التحتية التي تساهم بنجاح مثل هذه المشاريع ووضع الإستراتيجيات التي تعزز نجاح مثل هذه «المشاريع الحكومية»، وصولاً إلى تعزيز وجود «نقاط بيع» تتعامل مع السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون عموماً، وتوسيعها أفقياً وعمودياً، وليس بعض الخدمات الحكومية فقط، فالبنية التحتية اليوم واقعها مترد، سواء كان واقع شبكة الإنترنت أو حتى الكهرباء، كون مثل هذه الخدمة بحاجة للربط عبر شبكات الإنترنت، فيجب العمل على تحسينها ليتم التخلص من معوقات التطور بهذا الاتجاه، والتوجه نحو شركة الدفع الإلكتروني الحكومية كونه يمكن التحكم بقضية نسبة العمولة أكثر من أية جهة خاصة، والتي تعود بالفائدة على المواطن بشكل أفضل، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات بدل تعقيدها أمام المواطن، ناهيك عن أهمية الداتا الرقمية التي تتعامل بها ومن خلالها هذه الخدمات بتسريعها، وأهمية الحفاظ على أمنها وأمن المتعاملين بها «أفراد ومؤسسات».

فالتحول الرقمي وأهميته الذي تحدثوا عنه ضمن سلسلة الفعاليات التي أقيمت خلال الفترة الماضية، يحتاج ليس فقط لبنية تحتية متطورة، بل أيضاً لتوفر الأجهزة التي تدعم بالحد الأدنى استخدام التطبيقات الإلكترونية التي تسمح لنا بالتوجه نحو التحول الرقمي، وليس وضع المعوقات أمام المواطن ابتداءً من التعرف الجمركية وانتهاءً باحتكار الأجهزة لجهة محددة، والتي انعكست على واقع سعر الأجهزة التي حلت عالياً.

فاليوم، حتى نستطيع المضي قدماً باتجاه الحداثة والتطوير والتحول الرقمي المزمع، لابد من وضع مصلحة المواطن نصب عيني التوجهات الحكومية، بعيداً عن تقديم الخدمات والمنح والعطايا لكبار الحيتان، وذلك على حساب المواطن الذي أرهقه الكلام المعسول عوضاً عن الأفعال الحقيقية!

الجفاف والاستفاقة الحكومية الخلبية



يعتبر الجفاف ظاهرة طبيعية تصيب مناطق من الأرض تؤدي إلى التسبب بأضرار متفاوتة النسبة ودرجات مختلفة، وخاصة على مستوى تضرر القطاع الزراعي ومحاصيله، التي قد تصل إلى درجة الكوارث، وقد تؤدي إلى حدوث المجاعات في بعض الأحيان، والتاريخ «القريب والبعيد» يسجل الكثير من الأمثلة على ذلك، بالإضافة إلى الكثير من التداعيات السلبية الكثيرة الأخرى، فأثار الجفاف السلبية لا تقف عند حدود الإضرار بالقطاع الزراعي فقط.

■ عادل إبراهيم

على الطرف المقابل لا بد من الإشارة إلى أن العصر البشري يعتبر من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن الجفاف، فقد يكون هذا العامل مساهماً في زيادة حدته ومضاعفة أثره، وقد يكون ملطفاً من هذه الآثار، والحديث عن العامل البشري هنا هو كناية متشعبة تشمل السياسات المعتمدة والمنفذة على أرض الواقع، في رقعة جغرافية ما من قبل الحكومات المعنية، بالتوازي مع الممارسات الفردية.

فماذا عن الجفاف في سورية، ودور العامل البشري «الحكومي تحديداً» حياله؟

بين الرسمي والشعبي

لم تغب ظاهرة الجفاف عن الحديث الرسمي والشعبي طيلة العقود السابقة وحتى الآن، فبين الحين والآخر يتم تسليط الضوء على الظاهرة ونتائجها السلبية الملموسة، سواء من قبل الرسميين أو من قبل شرائح المتضررين المباشرين من هذه الظاهرة، وخاصة الفلاحين والمستهلكين للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى عموم المواطنين ربطاً مع ظاهرة شح مياه الاستخدام اليومي «للغسيل والتغسيل والشرب» كنتيجة من نتائج الجفاف أيضاً.

مؤخراً، أقامت وزارة الزراعة، بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد، ورشة عمل بتاريخ 2021/5/22، تحت عنوان «أثر التغيرات المناخية على القطاع الزراعي والتكيف معها». وبحسب وزير الزراعة، فإن الهدف من الورشة هو: «تسليط الضوء على التغيرات المناخية والجفاف وارتفاع درجات الحرارة التي حدثت هذا العام وتأثر الإنتاج الزراعي بشكل كبير، وخاصة المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية من القمح والشعير، وخاصة المساحات البعل وأيضاً الأشجار المثمرة والمناطق الحراجية التي تعتمد على الأمطار بشكل رئيسي في زراعتها ونموها وحياتها».

الورشة أقيمت في محافظة حماة بحضور كل من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، ووزير الموارد المائية، ومدير عام المركز العربي أكساد، ومحافظي حماة وإدلب والرقعة، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في سورية، ونقيب المهندسين الزراعيين، وعدد من أعضاء مجلس الشعب واتحاد الفلاحين في حماة، والمعنيين في وزارة الزراعة ومحافظات حماة وحمص وإدلب والرقعة.

الأهمية والضرورة

تأتي أهمية الورشة وضرورتها، بحسب ما

نقلته صفحة «الإعلام الزراعي في سورية»، بعد تعرض القطاع الزراعي في سورية هذا العام إلى ظروف استثنائية نتيجة للتغيرات المناخية التي تأثرت بها البلاد، والتي أدت إلى:

تدني إنتاجية الأراضي وتناقص الغلة بسبب الإجهاد الحراري وسوء توزيع الهطول المطري والجفاف.

انخفاض مردود الأراضي الرعوية الناتج عن تدهور الغطاء النباتي الرعوي واضمحلاله.

الآثار طويلة الأمد على تدهور الأراضي وتناقص مساحتها القابلة للزراعة، وعلى تسارع انجراف التربة وتباطؤ عمليات تحليل المادة العضوية ونُدرة موارد المياه.

انخفاض كميات المياه المخزنة في السدود إلى نسب كبيرة.

انخفاض المياه الجوفية إلى حدود حرجة. خروج المساحات المزروعة بعلأ وعدم وصولها إلى مرحلة الإنشائ.

ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية، لأن هناك تكاليف أكبر من أجل سحب المياه الجوفية.

نتائج وتوصيات

تمت الإشارة خلال الورشة إلى النقاط التالية:

المشكلة ليست بفقد الإنتاج فقط وتأثر الفلاحين، لأن الفلاحين عندما يفقدون إنتاجهم يفقدون معهم أمنهم الغذائي، وإمكانية الزراعة في العام القادم لعدم امتلاكهم موارد مالية لتأمين المستلزمات.

لابد من إيجاد مؤسسات تمويل زراعي وتغيير أساليب التمويل المتبعة حالياً في المصرف الزراعي التعاوني لتمكين الفلاحين من الزراعة في الأعوام القادمة.

التعاون مع المنظمات ومراكز البحث العلمي والجامعات لإيجاد برامج ومشاريع متخصصة لمواجهة أثر التغيرات المناخية.

تعديل الدورات الزراعية، ودراسة مناطق

إلا أن الغائب على مستوى النقاط المذكورة هو دور الدولة والحكومة، حيث يتضح اقتصر هذا الدور على مستوى النص والإرشاد والتوجيه فقط لا غير.

فجل النقاط المذكورة ما زالت تحيد الدور الحكومي ودور الدولة، بل تغييره، وتحمل النتائج والتداعيات السلبية للجفاف على المناخ والفلاحين والمواطنين، والاقتصاد الوطني عموماً بالنتيجة.

الاستقرار الزراعي وتعديل أساليب الفلاحة والمعاملة السمادية.

الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وإدارة الأصناف المناسبة والملائمة للزراعة التي تواجه الجفاف.

وضع مشروع وطني متكامل لتطبيق تقنيات الري الحديث بشكل أوسع على كامل الأراضي السورية.

مع أهمية ما تم طرحه بحسب ما ذكر أعلاه،

بين التعريف والواقع

يُعرف الجفاف، بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كما يلي: «الظاهرة الطبيعية التي تحدث عندما يكون المطر أدنى بدرجة محسوسة من مستوياته المسجلة، وهي تتسبب بذلك في وقوع اختلالات هيدرولوجية تؤثر تأثيراً صاراً على نظم إنتاج الموارد الأرضية».

بينما اقترحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التعريفين التاليين:

« تخلف المطر عن السقوط أو سوء توزيعه لفترة طويلة»

« فترة يسودها طقس جاف بدرجة غير عادية وتطول بما يكفي لكي يتسبب نقص الأمطار في اختلال هيدرولوجي خطير».

المؤشرات الملموسة محلياً تقول: إن معدلات هطول الأمطار في سورية قد تراجعت بشكل كبير على مدى السنوات الماضية، بالتوازي مع الارتفاعات المسجلة على درجات الحرارة، والتي أدت مجتمعة إلى تضرر كبير في الأراضي الزراعية، كان من نتيجته تراجع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، الأمر الذي أدى فيما أدى إليه: ارتفاع أسعار الأغذية، واللجوء إلى استيراد جزء من المحاصيل الزراعية الهامة على مستوى الأمن الغذائي، مثل: القمح.

كذلك يجب ألا يغيب عن الذهن استثمار واستغلال ملف الموارد المائية من قبل تركيا وبشكل متكرر، من خلال ممارساتها ذات الصبغة العدوانية بما يتعلق بمياه نهري الفرات ودجلة، والآثار الكارثية لذلك على مستوى الأراضي الزراعية ومحاصيلها في منطقة الجزيرة، وعلى مستوى الأمن المائي والغذائي، والوطني العام بالنهاية.

أما الأكثر سوءاً على مستوى التداعيات السلبية لنتائج الجفاف ومواجهته المتتالية فهو: الاضطرار إلى هجرة الأرض والعمل الزراعي على شكل موجات بشرية متتالية أيضاً، تزامناً مع موجات الجفاف ودرجاتها المتباينة، ليتفاقم كل ذلك خلال سني الحرب والأزمة مع تداعياتها، بالتوازي مع غياب الدور الحكومي، أو تغييره، بما يحقق مصالح البعض من أصحاب الأرباح، حيتان النهب والفساد، بالإضافة إلى تجار الحرب والأزمة طبعاً بذريعة الحصار والعقوبات وغيرها، على حساب مصالح الغالبية الفقيرة، توافقاً مع السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة، بما في ذلك السياسات الزراعية المتبعة.

الغائب على

مستوى النقاط

المذكورة هو دور

الدولة والحكومة

حيث يتضح اقتصر

هذا الدور على

مستوى النص

والإرشاد والتوجيه

فقط لا غير

صدر يوم 19 أيار الجاري القانون رقم 18 لعام 2021 والمسمى «قانون الاستثمار الجديد»، وهو ثالث تشريع «عام» للاستثمار بعد القانون رقم 10 لعام 1991، والمرسوم رقم 8 لعام 2007

حول «قانون الاستثمار الجديد»، و«ثقافة الاستثمار».. مرحلة جديدة من التعفن النيوليبرالي!



■ سعد صائب

تسرّد «هيئة
الاستثمار السورية»
18 قانوناً تحت عنوان
«قوانين الاستثمار
في سورية». تعود
بعض القوانين
في هذه القائمة
إلى السبعينات
والثمانينات، وعلى
ما يبدو لم يجر
تحديث الصفحة بعد
ليضاف إليها «قانون
الاستثمار الجديد»،
الذي سيكون القانون
التاسع عشر في
القائمة.

هذه القوانين بمعظمها، وكقاعدة عامة، هي قوانين قطاعية القطاع، يختص كل منها بقطاع اقتصادي بعينه، أو حتى بفرع معين من قطاع؛ مثلاً: هنالك قانون خاص بمنح التراخيص للشركات النفطية، وآخر للسرية المصرفية، وثالث للاستثمار الزراعي، ورابع للصحة والتأمين الصحي، وخامس للمدن الصناعية، وهكذا... تُستثنى من هذه القاعدة ثلاثة تشريعات: القانون 10 لعام 1991، المرسوم 8 لعام 2007، القانون 18 لعام 2021؛ فهذه التشريعات عامة الطابع، أي: إنها لا تختص بقطاع بعينه، بل تنظم الاستثمار بشكل عام، وفي كل القطاعات الاقتصادية.

الموقع القانوني

للتشريعات (10، 8، 18)

من المعروف في الإطار القانوني: أن القوانين الخاصة بتقييد القوانين العامة، أي: حين يتقاطع مجال عمل قانون عام وآخر خاص، فإن الواجب التطبيق هو القانون الخاص. مثلاً: في حالة الاستثمار الزراعي، فإن قانون الاستثمار الزراعي هو واجب التطبيق في حال وجد تضارب ما، بينه وبين قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

بهذا المعنى، فإن «قانون الاستثمار الجديد» ذا الرقم 18 لهذا العام، والذي يحل محل كل من القانون رقم 10 لعام 1991 والمرسوم 8 لعام 2007، لن يختزل ويختصر ضمنه مختلف قوانين الاستثمار، كما يمكن أن يفهم خطأ من حديث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال لقاء أجرته معه الأسبوع الماضي قناة الإخبارية السورية، فكل القوانين الأخرى الخاصة بالاستثمار، ستبقى موجودة ومفعلة.

هذه القاعدة القانونية نفسها، أي: «الخاص يقيّد العام»، لا تقلل من أهمية القوانين العامة، بل على العكس من ذلك، توضحها... فأهمية القوانين الأكثر عمومية ضمن المنظومة القانونية ككل، هي أنها تظهر بجلاء ووضوح أكبر المقاصد والأهداف العامة التي يتوخاها المشرع ضمن المجال المعني، وبكلام آخر: فهي تعبر عن فلسفة المشرع في التعامل مع المجال المعني... وبوضوح: حين يكون الحديث عن قوانين تتعلق بالاقتصاد، فإن هذه القوانين العامة تُبَيّن طبيعة انحياز المشرع اقتصادياً، وعن مصالح من، يدافع.

لمصلحة من؟

يُوضّح المحامي ميلاد شوقي في مقال نشر في العدد 826 من قاسيون بتاريخ



20% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي». استطاع هذا الفساد خلال عقدين ونيف أن يراكم ثروات كبيرة على شكل أموال منهوبة، ولكن غير مستثمرة ضمن الدورة الاقتصادية. وبات من الضروري بالنسبة للفساد الكبير، لتعظيم أرباحه ونهبه، ولتعظيم سيطرته العامة على الدولة بكل مناحيها، أن يدخل إلى السوق ويسيطر عليها شيئاً فشيئاً.

ودخل السوق هذا جاء عبر بابين كبيرين، من جهة: عبر التوافق تارة والتزام تارة أخرى مع التجار الكبار التقليديين، وخاصة منهم وكلاء الاستيراد المعتمدين لدى الغرب... ومن جهة ثانية: على حساب القطاع العام الذي تم تخسيره شيئاً فشيئاً عبر نهبه، وعبر «حسابات دفترية» ملفقة وإجرامية أظهرت بشكل كاذب مؤسسات عديدة رابحة ضمن القطاع العام كمؤسسات خاسرة، «إحدى الطرق الشهيرة في هذا التلغيف هي طريقة حساب الاهتلاكات».

والكل يتذكر في تلك الفترة الظاهرة التي سميت في حينه بـ«القطط السمان»، وتمثلت في عدد محدود من الأشخاص الذين دخلوا السوق برؤوس أموال ضخمة، وتحت مسميات «مستثمرين» و«رجال أعمال»، ولم يكونوا معروفين قبل بثرواتهم، وهو ما يمكن تفسيره بوضوح، بأن الفساد الكبير نفسه الموجود داخل جهاز الدولة، قد صنّع

السماح للمستثمر بتملك الأراضي والعقارات وتوسيعها واستثنائها من سقف الملكية المحدد في القوانين النافذة.

توسيع القطاعات التي يُسمح للمستثمرين بالعمل ضمنها وتشملها الإعفاءات والتسهيلات السابقة لتضم: النقل والاتصالات والبيئة والخدمات والكهرباء والنفط وأية مشاريع أخرى يقرر المجلس الأعلى للاستثمار تشميلها!

وإذا كانت قراءة التطور التاريخي للتشريعات الخاصة بالاستثمار تساعد على تحديد الانحياز العام لتلك التشريعات لمصلحة «المستثمرين»، فإن القراءة الاقتصادية السياسية، توضح من هم هؤلاء وما طبيعتهم، وكيف «يتطورون» وباي اتجاه.

انعطافة التسعينات

جاء صدور القانون رقم 10 لعام 1991 استجابةً لتطورين مهمين في حينه: خارجي وداخلي.

الخارجي: هو انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحول العالم نحو القطبية الأحادية الأمريكية، وهو الأمر الذي شجّع «قطار الليبرالية الاقتصادية» الدولي على اختراق عدد كبير من البلدان وتجريفها وتجريف خيراتها خلال العقود التي تلت.

الداخلي: هو درجة التعلق والتضخم التي وصل إليها الفساد الكبير ضمن جهاز الدولة «والذي تتفق مختلف التقديرات أنه ابتلع بالحد الأدنى

أهمية القوانين الأكثر عمومية ضمن المنظومة القانونية ككل هي أنها تظهر بجلاء ووضوح أكبر المقاصد والأهداف العامة التي يتوخاها المشرع ضمن المجال المعني

3 أيلول 2017 وتحت عنوان «قوانين الاستثمار في سورية»، الاتجاه التاريخي لتطور قوانين الاستثمار ابتداءً من القرار رقم 186 لعام 1985 وصولاً إلى ما قبل القانون الجديد، ويعرج ضمناً على قانون التشاكرية سيئ الصيت، ذي الرقم 5 لعام 2016. نوضح القراءة القانونية لتطور التشريعات الخاصة بالاستثمار، أن الاتجاه الوحيد الثابت في كل هذه التشريعات هو: أن الدولة تقدم تنازلاً وراء الآخر لمصلحة «المستثمرين» (وهو الاسم الحركي لأصحاب الأرباح)، وعلى حساب أصحاب الأجور.

وفيما يلي، وبلاستفادة من المقال المشار إليه آنفاً، نعرض بضع نقاط أساسية من هذه التنازلات: إعفاءات ضريبية لخمس سنوات من بداية الاستثمار، وإعفاء كامل من كل الرسوم والضرائب لمدة السنوات الثلاث الأولى.

تخفيضات ضريبية لاحقة متكررة. تساهل كبير في تحويل المستثمرين لأموالهم نحو الخارج.

تساهل كبير لمصلحة المستثمرين وضد مصلحة العاملين لديهم، وأهم الأمثلة هو: إعفاء المشاريع من أحكام قانوني العمل رقم 49 لعام 1962 «صناعي»، ورقم 137 لعام 1958 «زراعي»، وفوقها استحداث قانون العمل سيئ الصيت رقم 17 لعام 2010.

تساهلات بما يخص احتفاظ المستثمرين بالقطع الأجنبي.



من المادة الثالثة الخاصة بتحديد نطاق عمل أحكام القانون الجديد، وتبين هذه الفقرة: أن أحكام هذا القانون تنطبق على «المشروع الذي يتم بناءً على طرح الجهات العامة لأملكها الخاصة على الاستثمار مع القطاع الخاص، ولا يخضع لقانون التشاركية».

أي: إن هذا القانون، وعبر هذه الصيغة العامة يستكمل ما لم تصل له يد قانون التشاركية، ويفتح الباب واسعاً نحو خصخصة شبه معلنة لما تبقى من الجهات العامة.

ضمن التنازلات الجديدة، ما أسماه القانون «المناطق الاقتصادية الخاصة» وعرفها بأنها: «منطقة استثمارية تقع داخل المنطقة الجمركية في الجمهورية العربية السورية يتم إحداثها بهدف إقامة نشاط اقتصادي محدد». وحدد ثلاثة أنواع لها هي: «تنموية، تخصصية، وخاصة». وباختصار فإن هذه المناطق يمكن أن تتحول إلى جزر للملاذات الضريبية ضمن البلاد. مثلاً، بما يخص المناطق التنموية فقد عرفها القانون بأنها: «منطقة إدارية يتم اعتبارها منطقة استثمارية لأغراض تنموية أو لأغراض التطوير العقاري أو لأغراض إعادة الإعمار في حال كانت المنطقة متضررة من الحرب». وقدم تخفيضاً ضريبياً للمستثمر فيها بمقدار 75% لمدة 10 سنوات!

أي: إن الحرامية الكبار وتجار الحرب الذين يملكون ما يكفي من مال وسطوة للحصول على هكذا استثمارات، سيحصلون عليها بالمجان تقريباً، ودون أية ضمانات عن الأسعار التي سيعرضون بها العقارات التي سيبنونها للناس الذين هدمت بيوتهم! وإذا أراد المرء أن يكون واقعياً، فإن التجربة المرة مع الواقع الاقتصادي، تقول مثلاً: إن جهاز الدولة يسمح حتى اللحظة للتجار الكبار بتسيير بضائعهم على دولار بحدود 4800 ليرة سورية، رغم أن السعر تراجع إلى حدود 3200 منذ فترة أشهر. بل وتقدم لهم التسهيلات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والإعفاءات والتخفيضات الضريبية... والخ.

باختصار، فإن القانون الجديد، يمثل استمراراً لعملية التعفن النيوليبرالي التي تعيشها البلاد، وترويج هذا التعفن هو أن أثرياء الحرب، وضماً أثرياء مختلف أنواع الأنشطة غير المشروعة، ستفتح أمامهم أبواب جديدة للاستثمار» غير الإنتاجي، والذي ربما يكون الاكتناز عنوانه الأساسي!

والتي هي بشكل أساسي: الصناعة، والزراعة، والنقل، البناء، التجارة الداخلية» الذي يخدم الصناعة والزراعة. أنماط الاستثمار الأخرى غير الإنتاجية، لا يتوقف خطرهما على تعظيم التضخم فحسب؛ بل ويمكن أن تساهم في تشويه بنية الاقتصاد وفي تراجع النمو، ويمكن أن تسبب نمواً سالباً، أي: انكماشاً وخسارة ودماراً للبنية الاقتصادية للدولة... وهذا بالضبط ما فعلته خلال العقود الثلاثة الماضية.

أحد أشكال «الاستثمار» غير الإنتاجي الذي يمارسه الحرامية الكبار، هو ببساطة مجرد غطاء لعملية اكتناز الثروة. مثلاً: يحولون بعضاً من ثرواتهم نحو الهجوم على القطاع العقاري، ويملكون مساحات شاسعة بأثمان بخسة وتسهيلات هائلة بحجة الاستثمار، ويقومون مشاريع خلبية، تؤدي كمحصلة إلى تعظيم الفقاعة العقارية وتعظيم التضخم العام، ورفع أسعار البيوت، دون أن تساهم فعلياً في زيادة إمكانات الإسكان، بل على العكس يصبح تملك البيت حلاً بالنسبة للغالبية العظمى من السوريين.

رابعاً: هنالك أيضاً ادعاء، ضمنى أحياناً وصريح أحياناً أخرى، ضمن «ثقافة الاستثمار» السائدة، وهو الإيحاء بأن الاستثمار لا يمكن أن يأتي إلا عبر القطاع الخاص، وأما الدولة والقطاع العام، فلا حول لهما ولا قوة «وهذا ليس وليد سنوات الأزمة فحسب، بل ومنذ بدأت نغمة القطاع العام خاسر ويجب دفعه». علماً أن الأصل في المسألة هو: أن التراكم هو القسم من الدخل الوطني «الذي ينتجه القطاع العام والخاص والمشتراك» الذي يتم اقتطاعه لتشغيله كاستثمار إنتاجي...

وبناء على هذا الادعاء، يجري تقديم «المستثمر» وكأنه فاعل خير، وخاصة ضمن الظروف الحالية، وأن على الدولة والمجتمع أن يقدموا له كل التسهيلات لأنه طوق النجاة ولأنه المخلص...

ما الجديد في القانون «الجديد»؟

يتساءل الكثيرون محقين: هل بقيت هنالك أية تنازلات لم يجر تقديمها لل«مستثمرين» حتى يصدر قانون جديد وظيفته هي تقديم تلك التنازلات؟!

تشير نصوص القانون إلى أنه يثبت كل التسهيلات والتنازلات السابقة، وتشير أيضاً إلى أن هنالك فعلاً تنازلات جديدة يمكن تقديمها. يمكن على الأقل أن نرصد الفقرة ب

الأرباح، و25% لأصحاب الأجور». وفي آخر حساب لقاسيون لتوزيع الدخل الوطني ضمن المناطق التي يسيطر عليها النظام «84% لأصحاب الأرباح، و16% لأصحاب الأجور»!

ثانياً: يتم حساب رقم النمو بالطريقة الليبرالية على أساس الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي في عامين متتاليين، مقسوماً على ناتج العام الأول، وماخوذاً كنسبة مئوية. وهو حساب يمكن اعتماده في حال كان حساب الناتج المحلي الإجمالي في كل عام من الأعوام هو حساب صحيح. الطريقة الليبرالية المخادعة تقوم بإدراج حسابات مكررة عبر إدراج دخل قطاعات خدمية غير إنتاجية كجزء من الناتج... وبذلك تضخم بشكل وهمي ودفتري رقم النمو، وخاصة بالاستناد إلى القطاعات المالية... «وهذا التضخم ليس تضخيماً حسابياً لاستعراض إنجازات وهمية فحسب، بل هو آلية معروفة في الاقتصاد وظيفتها هي الإسهام في تضخم الأسعار الذي يحقق بدوره نهباً إضافياً يأخذه أصحاب الأرباح من أصحاب الأجور. وعلى العموم، يعتبر التضخم آلية ثانوية من آليات إعادة توزيع الدخل ضد مصلحة أصحاب الأجور».

خلافًا للتلاعب الليبرالي، فإن النمو الحقيقي يعبر عن الزيادة في قطاعات الإنتاج الحقيقي، بالدرجة الأولى في الزراعة والصناعة... وإذا كان النمو حقيقياً فهو يشكل بالفعل قاعدة صلبة لحل المشكلات المختلفة، ولكن شرط أن يكون حقيقياً، وشرط أن يفترق بنمط محدد لتوزيع الثروة، لأننا وصلنا إلى مرحلة لم يعد يمكن فيها تحقيق أي نمو حقيقي دون قدر عميق من العدالة الاجتماعية، أي: دون إعادة توزيع الدخل الوطني لمصلحة الأجور.

ثالثاً: تتضمن «ثقافة الاستثمار»، خرافة مركزية أخرى متعلقة بالنمو، حيث يجري تقديم «الاستثمار» بوصفه مولداً للنمو، وكأن هنالك معادلة خفية تربط بينهما: كلما ازداد الاستثمار، ازداد النمو. ولكن الحقيقة، وخاصة في سورية، هي شيء آخر تماماً. المعادلة العامة التي يحسب منها النمو، هي حاصل جداء التراكم بعنادية رأس المال «ثقافة الاستثمار» تعمل على تضليل الناس عبر المطابقة بين التراكم والاستثمار. الواقع هو أن التراكم هو نوع محدد من الاستثمار: الاستثمار الإنتاجي حصراً، أي: الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقي،

وأجهات له عبر «القطط السمان».

«ثقافة الاستثمار»

منذ ذلك الحين، فإن «الثقافة الاقتصادية» ككل، بدأت بالانزياح شيئاً فشيئاً. فقبل قانون الاستثمار رقم 10، كانت الشعارات الأساسية للعملية الاقتصادية ضمن ما سمي «مرحلة التحول الاشتراكي» - رغم أنها لم تكن اشتراكية بحال من الأحوال - تتمحور حول العدالة الاجتماعية، والإبداع والاعتماد على الذات، والاكتفاء الذاتي، وتطوير القطاع العام، وتطوير الزراعة والصناعة... والخ.

مع القانون رقم 10، بدأ الحديث عن «الاستثمار» يتحول مع الوقت إلى مركز الثقافة الاقتصادية ككل. أصبح الاستثمار هو العصا السحرية التي ستحل جميع المشكلات الاقتصادية من فقر وبطالة وتخلف وفساد والخ... ببساطة لأن «المستثمرين» أنفسهم، هم الفاسدون الكبار، الذين يتمحور الاقتصاد وتتمحور البلاد بأسرها حول مصالحهم الأنانية والجشعة.

وكيف جرى التحول في الثقافة الاقتصادية؟ جرى اختصار الحديث عن العملية الاقتصادية إلى الحديث عن رقم النمو، والادعاء بأن رفع رقم النمو هو المدخل لحل كل المشكلات، «تبلور ذلك بتبني شعارات من نمط «السياسة هي قاطرة النمو» أو «التجارة هي قاطرة النمو».. وبالتالي، ينبغي تركيز «الاهتمام بالاستثمار» في هذه القطاعات لكي تنقُط النمو وترفعه، ويرفع رقم النمو يتم حل المشكلات المطلوب حلها».

الغام بالجملة

ضمن «ثقافة الاستثمار» بشكلها المبسط المعروف أعلاه، هنالك كم هائل من الأخطاء والألغام.

أولاً: ليس بالضرورة أن يحل رقم نمو عال المشكلات الاقتصادية، فإذا كان توزيع الدخل الوطني يذهب بمعظمه لمصلحة فئة قليلة ناهية، فإن ارتفاع رقم النمو لن يساعد في حل أية مشكلة من المشكلات، لأن «دع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو» هي كذبة كبرى، بات كل السوريين يعرفون، ومما قبل 2011، أن تنمتها غير المعلنة هي «دع الفقراء يزدادون بؤساً وفقراً». للتذكير، فإن توزيع الثروة - الدخل الوطني، في سورية عام 2010 كان بالشكل التالي: «75% لأصحاب

**ليس بالضرورة
أن يحل رقم نمو
عال المشكلات
الاقتصادية فإذا
كان توزيع الدخل
الوطني يذهب
بمعظمه لمصلحة
فئة قليلة ناهية
فلن يساعد في
حل أية مشكلة من
المشكلات**

هل سيزول الدولار كعملة احتياط عالمية؟



كما سيعزز تحول التركيز على الطلب من الخارجي إلى المحلي. وعليه فجعل اليوان أقوى سيساعد على تدويله، لأن المستثمرين الأجانب سيحصلون على عائداته. وبالحديث عن العملات الرقمية، فكما تكهن مارك كارني رئيس بنك إنكلترا السابق في 2019، يمكن توفير عملة مهيمنة اصطناعية جديدة من خلال شبكة من العملات الرقمية التي تصدرها البنوك المركزية. من شأن هذا أن يجعل آثار صدمات أسعار الصرف والتجارة التي تطل الدولار، أقل انتشاراً عبر البلدان، وهو الأمر الذي قد يقلص من هيمنة الدولار على المنظومة المالية العالمية.

بعض المتشككين - أمثال غيتا غوبيناث، رئيسة اقتصادي صندوق النقد الدولي - يرون بأن التكنولوجيا قد تقدم حلاً أرخص وأسرع للتحويلات المالية بما يحسن النظام المالي، لكنها تركز على تطوير المؤسسات التقليدية المالية من أجل تحسين مرونة وهيكلية منطقة اليورو من جهة، ولبرلة الأسواق الصينية من جهة أخرى.

يعلنا التاريخ، أن الدولار استغرق عشرة أعوام فقط لإزالة الباوند الإسترليني من دوره كعملة احتياطية.

اليورو واليوان الصيني. لطالما كانت الصعوبة الرئيسية التي تواجه اليورو هي افتقاره إلى سوق السندات الحكومية القادرة على توفير أصول آمنة بشكل يماثل الولايات المتحدة. لكن الاستجابة للوباء دفعت الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف لاتخاذ خطوات إنشاء صندوق إنعاش للاتحاد، يتم تمويله من ديون الاتحاد التي يتم إصدارها. لا تزال هذه التحركات ضعيفة نسبياً، لكنها تشير إلى أن اليورو - وهو الذي يشكل حالياً 20% من الاحتياطيات العالمية - يمكن أن يلعب دوراً متزايداً.

بالنسبة لليوان، تلتزم بكين بتحدي الدولار وتشجع بنشاط على استخدام العملة الصينية في التعاملات التجارية الثنائية. توفر مبادرة الحزام والطريق فرص تمويل جديدة باليوان الرقمي الجديد، الأمر متسارع التطوير حالياً. كما تتمتع بكين بميزة تعافي الاقتصاد الصيني من تراجع كوفيد-19. كما أن المال الأجنبي يتدفق إلى الصين بشكل تدريجي.

يقول أفايد مارش، رئيس مركز أبحاث OMFIF الخاص بالبنوك المركزية، بأن بنك الشعب الصيني أدرك بأن رفع قيمة اليوان الصيني سيساعد على السيطرة على التضخم،

أصدر مدير صندوق التمويل الأمريكي، المستثمر ستانلي دروكنمير، تحذيراً بداية هذا الشهر، من أن الدولار قد يتوقف عن كونه العملة الاحتياطية العالمية الأكثر انتشاراً في غضون 15 عاماً. وتابع الرئيس التنفيذي للشركة القابضة «دوكن فاميلي أوفيس» قائلاً: «لا توجد أية فترة في التاريخ كانت فيها السياسة النقدية والمالية غير متوافقة مع الظروف الاقتصادية كالتى نشهدها».

المستثمرين الأجانب من أن الولايات المتحدة ستضخم قيمة ممتلكاتهم من الدولار. على مدى 100 عام ماضية، تمكنت الولايات المتحدة من تقديم أكثر مكان آمن في وقت الأزمات لسندات الخزينة. أما اليوم فيشكل التضخم أكبر خطر محتمل على هذا الأمان، حيث يقلص القيمة الحقيقية لرأس المال.

تآكل الأمان

ليس التضخم المحتمل هو المشكلة الوحيدة التي تثير قلق المستثمرين بخصوص دور الدولار في السوق المالية الدولية. المشاكل التي أثارها الوباء في سوق النقد في آذار 2020 أدت إلى أسئلة هامة أخرى حول سيولة السوق. أظهرت التحليلات التي نشرها بنك التسويات الدولية المتوضع في بازل السويسرية، بأن «جنون السيولة» قد نتج بشكل رئيسي عن قيام صناديق التحوط ببيع قسري بعد اقترابها بشكل كبير للربح من الفروقات الصغيرة بين قيمة سندات الخزينة النقدية وعقود الخزنة الأجلة بالمقابل.

هدد الاندفاع الهبوطي في السوق ملاءة صناديق التحوط ذات نسب القروض الأعلى، وحداً بقرضها إلى طلب قروضهم. أدى هذا إلى إجبار صناديق التحوط على بيع سندات، وقاد إلى عدم قدرة المتعاملين على استيعاب البيوع، الذي قاد بدوره إلى مزيد من انخفاض السعر، الأمر الذي حفز المزيد من البيع مؤدياً إلى مزيد من انخفاض السعر. لم يكن يجدر بهذا أن يحدث فيما كان يطلق عليه: «السندات الأعمق والأكثر سيولة في العالم».

تظهر بيانات وزارة الخزنة الأمريكية، أن جل هذه الاضطرابات كانت مدفوعة دولياً. فمؤشر «المستثمر الدولي» لمشتريات سندات الخزينة الأمريكية عكس حالة هرب كلاسيكية ازدادت فيها عروض بيع السندات مما قيمته 1.97 ترليون دولار في شباط 2020، إلى 2.67 ترليون دولار في آذار. مع ذلك تم تعويض ما حدث بالمبيعات الأجنبية، التي قفزت إلى 2.98 ترليون دولار، أي: أكثر بقرابة ترليون عن الذروة خلال عقد من الزمن.

أشار داريل دوفي، أستاذ التمويل في كلية الدراسات العليا للأعمال في جامعة ستانفورد، إلى أنه في الوقت الذي تسبب فيه العجز الفيدرالي القائم منذ 2008 بنمو مخزون سندات الخزنة القابلة للتداول بشكل كبير، لم تواكب ميزانيات البنوك الكبرى التي تملك متعاملين كبار هذا النمو. تم سد الفجوة من قبل بنوك الظل، مثل: صناديق التحوط التي تكون قدرتها وجاهزيتها لتوفير السيولة في وقت الأزمات محدودة.

أنقذ البنك الفيدرالي ما حدث عبر إغراق السوق بالسيولة. لكن هذا التدخل بحد ذاته يخلق مشكلة معنوية في الحاجة الدائمة لتدخل الفيدرالي لضمان السيولة بوتيرة وحجم أكبر. التهديد الآخر لدور الدولار كعملة احتياطية يأتي من السياسات غير الفاعلة. كشف ترامب عن نقاط ضعف غير متوقعة في التوازن والضوابط في النظام الأمريكي. بات الاستقرار السياسي والديمقراطية الأمريكية والتعاون الدولي محل شك، خاصة وأن بايدن لم يتراجع عن السياسات الحماية التي اتخذت في عهد ترامب.

البدائل

بشكل طبيعي، البدائل الأكثر أهمية للدولار هي:

■ جون بليندر / فايننشال تايمز ترجمة: قاسيون

لكنه ليس الوحيد الذي يعبر عن مخاوفه بشأن الطلب المفرط في الولايات المتحدة، والبيئة التضخمية، وما يصاحب ذلك من ضعف الدولار. كانت مثل هذه المخاوف عاملاً مساهماً في توتر أسواق الأسهم خلال الأسبوعين الماضيين. لا يجب أن نهمل ما يقوله شخص مثل دروكنمير، فهو من قام بالتعاون مع جورج سوروس «بإفلاس» بنك إنكلترا عندما راهن بشكل مربح للغاية في 1992 أن الباوند الإسترليني سيتترك آلية معدلات الصرف الأوروبية.

يأتي التحذير على خلفية تحول نظام احتياطيات العملات العالمي عن الدولار كاحتياطي مهمين، إلى العملات المتعددة، والذي بدأ قبل وباء كورونا والظروف الاقتصادية الاستثنائية التي ولدها.

أظهرت استطلاعات صندوق النقد الدولي بأن حصة الدولار من احتياطيات البنوك المركزية قد انخفضت بنسبة 59% خلال الربع الأول من 2020 - وهو أدنى مستوى للدولار خلال 25 عاماً، مقارنة بحصته البالغة 71% من الاحتياطيات عندما تم إطلاق اليورو في 1999. هذا الاتجاه المستمر منطقي. فكما قال باري إيشنغرين من جامعة كاليفورنيا: كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن غالبية الإنتاج الصناعي في العالم غير السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم كان من المنطقي أن يكون الدولار هو الوحدة الرئيسية التي يعتمد عليها المصدرون والمستوردون في فواتيرهم، والتي يتم فيها تقديم القروض الدولية.

أما اليوم، ونظراً لأن حصة الولايات المتحدة هي أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فلم يعد ذلك منطقياً. وبالتالي تفقد الولايات المتحدة امتيازاتها التجارية الناشئة عن الطلب على عملتها. تؤكد ذلك أحدث أرقام صندوق النقد الدولي التي تشير إلى أن الدول تحتفظ باحتياطيات من اليورو أكثر، وكذلك باليوان الصيني. لكن لا يزال تاكل امتياز الدولار يحدث بشكل شديد التدرجية.

الانذار

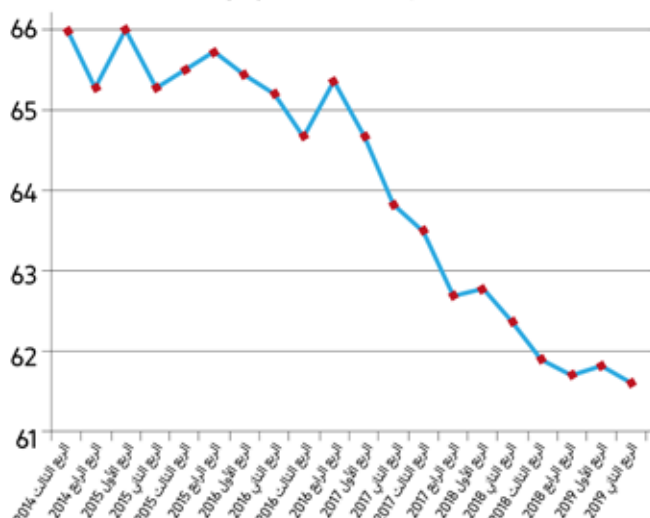
هناك اتفاق على أن أكبر تهديد في زمن السلم لوضع العملة الاحتياطية هو سوء الإدارة الاقتصادية والمالية. ومع تخلي البنك الفيدرالي الاحتياطي عن التزامه طويل الأمد بتشديد سياساته تحسباً للتضخم، وسياسة الإدارة الأمريكية المالية، تتزايد المخاوف من قيام التضخم بتقويض العملة.

وقد عبر وزير الخزنة السابق، الديمقراطي لاري سامرز، عن هذه المخاوف بأبهى صورة في مقابلة مع الفايننشال تايمز، عندما قال: إن إدارة بايدن تتبع «سياسة الاقتصاد الكلي الأقل مسؤولية منذ 40 عاماً... عندما شرح البنك الفيدرالي نموذجة الجديد، يصعب فهم سبب بقاء التوقعات ثابتة... نشهد حلقة أعقد بأنها تختلف كما ونوعاً عن أي شيء حدث منذ أيام بول فولكر على رأس البنك الفيدرالي، ومن المنطقي أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة فيما نتوقع».

بعبارة أخرى: قد تكون مصداقية البنك الفيدرالي بمكافحة التضخم على مدى السنوات الأربعين الماضية على المحك، الأمر الذي يقلق

حصة الدولار من العملات الاحتياطية العالمية

% من الاحتياطيات المرصودة



المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

بات الاستقرار السياسي والديمقراطية الأمريكية والتعاون الدولي محل شك خاصة وأن بايدن لم يتراجع عن السياسات الحماية التي اتخذت في عهد ترامب

معالجة التهرب الضريبي ضرب من العبث!



فهل من الممكن معالجة ملف التهرب الضريبي بحجمه الكبير التقديري أعلاه، عن لسان أحد أعضاء اللجنة المعنية بالموضوع بشكل رسمي، في ظل هذا التعارض بين التوجهات «في ضوء السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة»، أي: السياسات الليبرالية المعمول بها، والمهام الموكلة لعمل لجنة إصلاح النظام الضريبي بحسب قرار تشكيلها، وبين مضمون التشريعات الصادرة تباعاً؟! عبث.. ففي ظل استمرار العمل بالسياسات المحابية لمصالح الحيتان الكبار، لا إصلاح ضريبي حقيقياً، ولا عدالة ضريبية، ولا تحسيناً للمستوى المعيشي والخدمي للمواطنين، ولا من يحزنون!

من الناحية العملية، على حساب الخزينة العامة والمواطن؟!

تريليوناً ليرة تهرب ضريبي فقط

في حديث صحفي عبر إحدى وسائل الإعلام مطلع العام أيضاً، على لسان أحد أعضاء اللجنة المشكلة بالقرار أعلاه، رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بفي جامعة دمشق د. إبراهيم عدي، قال: «يقدّر التهرب الضريبي في سورية بنحو تريليون ليرة سورية، وذلك رغم صعوبة قياس حجم التهرب الضريبي بسبب تأخر وزارة المالية في إعداد قطع الحسابات وتداخل السنوات بعضها مع بعض».

ما زال الحديث الرسمي عن التهرب الضريبي عبارة عن مقولات عائمة يتم إدراجها وتداولها والترويج لها من خلال الاجتماعات المتتالية للجنة المختصة بإصلاح النظام الضريبي، أو من خلال بعض التصريحات الرسمية، فيما تمنح المزيد من الإعفاءات الضريبية الكبيرة، وبشكل رسمي ومقنون، من خلال بعض التشريعات التي تصدر تباعاً، وليس آخرها قانون الاستثمار بحلته الجديدة.

سمير علي

والملاحظة واجبة التدوين هنا، من حيث الشكل على أقل تقدير، أنه كان من المفترض أن يكون قد أنجز ما لا يقل عن 10 اجتماعات للجنة منذ تشكيلها وحتى الآن، إلا أن التصريح أعلاه يوضح أن الاجتماعات لم تتجاوز 6 فقط، فكيف هي الحال عند الحديث عن مضمون مهمة اللجنة نفسها؟ الملاحظة الثانية: هي أنه وخلال فترة عمل اللجنة، بمهامها المنصوص عليها بموجب قرار تشكيلها، صدر قانون البيوع العقارية، وكذلك قانون الاستثمار الجديد، مع ما تضمنه هذان التشريعان من حيثيات بما يتعلق بالضرائب والإعفاءات الكبيرة، والتهرب الضريبي بالنتيجة كالتفاف على بعض النصوص في متنها عند التطبيق العملي لها، على حساب الخزينة العامة وإيراداتها.

فأين هو عمل الوزارة عبر لجناتها، بحسب الوزير، على: «الحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تقوّت مبالغ ضخمة جداً على الخزينة العامة للدولة، والتي يجب أن توظف في الإنفاق العام لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والخدمات المقدمة؟! أم إن الإعفاءات الضريبية الممنوحة والمتزايدة تدخل ضمن سياق العبارة «في ضوء السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة»، أي: بما يتوافق مع السياسات الليبرالية المحابية لمصالح كبار أصحاب الأرباح على طول الخط، المغيّفين من الكثير من الضرائب والرسوم، والمتهربين ضريبياً

فقد نقل عن وزير المالية قوله، عبر إحدى الصحف المحلية مؤخراً، أن: «اللجنة المختصة بإصلاح النظام الضريبي عقدت 6 اجتماعات، وتم خلال الاجتماعين الأخيرين البدء بمناقشة مسودة التعديل لقانون الضريبة على الدخل، وأخذ ملاحظات الأعضاء بما يتوافق مع المرحلة القريبة القادمة». وكذلك نقل عن الوزير قوله: إن «الوزارة تعمل على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تقوّت مبالغ ضخمة جداً على الخزينة العامة للدولة، والتي يجب أن توظف في الإنفاق العام لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والخدمات المقدمة».

لجنة عاملة وتشريعات تبذل مهامها
يشار إلى أنه في مطلع العام الحالي أصدر وزير المالية قراراً بتشكيل لجنة برئاسته لإصلاح السياسة الضريبية في سورية، مهمتها «دراسة النظام الضريبي السوري، ومراجعة التشريعات الضريبية النافذة، واقتراح التعديلات التشريعية اللازمة في إطار إصلاح السياسة الضريبية، في ضوء السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة»، وحدد القرار اجتماعات اللجنة باجتماعين كل شهر على أقل تقدير، مع ملاحظة أن القرار لم يتضمن وضع سقف زمني لإنهاء عمل ومهمة اللجنة، بل تركه مفتوحاً.

قوانين تقصم ظهر المستأجرين والسكن حلم المواطن!



القدرة على استئجار البيوت إلا في مناطق السكن العشوائية والمخالفات، وكان التهجير فرصة لتجار الحروب وحيثان الفساد في بناء وتجهيز بيوت المخالفات بمواصفات غير صحية، وبإكساء رديء لتأجيرها لأولئك المضطرين، ومع كل ارتفاع لسعر الصرف يتم رفع بدل الإيجار مع ثبات الرواتب والأجور وانخفاض مستوى المعيشة على المواطن، ناهيك عن ابتزاز المؤجرين للمستأجرين بتهديدتهم بالإخلاء في حال عدم دفع الفارق من الزيادة، دون أن تتنظر الحكومة لهذا المواطن باستصدار قانون يحميه من جشع النهمين والمستغلين.

أما عندما انخفضت الضريبة مقابل ارتفاع قيمة العقارات رأينا الحكومة تسارع لتحصيل الضرائب على أتم وجه، أخذت بالاعتبار قيمة العقار من خلال إخراج القيد المالي لهذا العقار، بذريعة عدم التهرب من الضرائب، متجاهلة أن صاحب العقار هو المتحكم، وهو من سيتحكم في النهاية بجيوب المستأجرين.

ففي تصريح لـ سانا أكد وزير المالية: أن «قانون البيوع العقارية الجديد يهدف إلى تحقيق العدالة

مئات الألوف ضريبة؟

لقد ورد في القانون بحسب الفقرة ب من المادة 16 ما نصه أنه: «استثناء من الأحكام النافذة لضريبة دخل الأرباح الحقيقية، تخضع العقارات السكنية المؤجرة للسوريين وغير السوريين وفق أحكام القانون رقم 10/ لعام 2006 والقانون رقم 20/ لعام 2015 لضريبة دخل بمعدل 5%» من بدل الإيجار السنوي الوارد في عقد الإيجار، على ألا تقل ضريبة الدخل عن 0,0003/ ثلاثة بال عشرة آلاف من القيمة الرائجة للعقار المؤجر، وتزداد القيمة الرائجة للوحدة العقارية السكنية المشار إليها بنسبة 25% في حال تأجيرها مفروشاً». الترجمة العملية لنص المادة أعلاه، أن على المستأجر أن يتكبد مئات الآلاف من الليرات السورية لقاء ضريبة بدل الإيجار عن عام، وذلك بحسب القيمة التخمينية للعقار بموجب البيان المالي، فصاحب الملك لن يتكبد هذه النفقة الضريبية من جيبه، بل سيضيفها على عاتق المستأجر، وهو ما يجري عملياً. وتجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أن الغالبية من المستأجرين هم من الطبقة الأكثر فقراً من المواطنين، والذين ليس لديهم

إن الأزمة التي عصفت بالبلاد من عشر سنوات وإلى اليوم ضاعفت أعداد الأسر التي هجرت من منازلها وفقدتها جراء العمليات العسكرية، وبالتالي فقدوا حقهم بالسكن، عدا عن الشباب الذين فقدوا حقهم بامتلاك أي عقار نظراً لارتفاع أسعار العقارات بشكل جنوني، وانخفاض مستوى المعيشة والأجور، وأصبح امتلاك منزل للسكن ضرباً من الخيال بالنسبة لعموم المواطنين.

عمار سليم

أما الحكومة فما زالت تستهتر بهذا الحق المشروع لدى المواطنين، تارة بتعقيد عودة المهجرين إلى منازلهم، وتارة بإصدار القوانين التي تقتلع آخر قرش من جيب المستأجر الذي أرهقته المعيشة الصعبة، وليجد نفسه أمام ابتزاز واستنزاف لما تبقى له من أسباب العيش.

وما صدر من قانون جديد للبيوع العقارية، وخاصة الضريبة المقررة على الإيجار، ما هو إلا ترجمة واقعية من الحكومة لزيادة بؤس المواطن ومعاناته بعد كل ما لقي من التهجير والإفقار.

التهب، فإن مئات الألوف المترتبة على إجراء العقد سوف يتكبدتها المستأجر، وهذا ما جرت عليه العادة ابتزازاً وظلماً، وإما أن يُجرى العقد عند محام باسم عقد «العارية» بمقابل لا يقل عن 150 ألفاً يتكبدتها المواطن الممنهك من جيبه، بالإضافة إلى بدل الإيجار وأجور المكتب «الكمسيون»، لتصبح المصيبة مصيبتاً متعددة يصعب حملها وحلها.

فمتى سينصف القانون الفقراء حقاً وقولاً؟

ما أمكن بين المكلفين، إضافة إلى معالجة التهرب الضريبي في مجال بيع وشراء وتأجير العقارات، وهو ما يؤدي إلى فوات المنفعة والإيرادات على الخزينة العامة للدولة».

القانون لا يمنع من الالتفاف
تعودنا أن القوانين في مثل هذه المسائل تفتح أبواباً جديدة من

فيغوتسكي مؤسساً لمنهج علم النفس الماركسي-اللينيني «1»



«بناءً على مقارنة مادية دياكتيكية لتحليل التاريخ البشري، فإن السلوك البشري يختلف نوعياً عن سلوك الحيوان إلى الدرجة نفسها التي تختلف فيها القدرة على التكيف والتطور التاريخي للبشر عن قدرة الحيوانات على ذلك. إن التطور النفسي للبشر هو جزء من التطور التاريخي العام لجنسنا، ويجب فهمه على هذا النحو. وقبول هذه الموضوعية يعني أنه يجب علينا إيجاد منهجية جديدة للقيام بالتجارب النفسية» - عالم النفس السوفييتي ليف فيغوتسكي (1896-1934).

■ ليف فيغوتسكي
تعريب: د. أسامة دليقان

في البحث عن أساس صالح لدراسة كافية لأشكال السلوك البشرية العليا على وجه التحديد، لا يمكن الاكتفاء بطائر عمل «التنبية-الاستجابة» المستخدم لبناء الملاحظات التجريبية. فهذا لا يساعدنا، في أحسن الأحوال، سوى في تسجيل وجود الأشكال الدنيا والتابعة، والتي لا تلتقط جوهر الأشكال العليا. والأساليب الحالية لا تمكننا سوى من تحديد التباين الكمي في تعقيد المنبهات، وفي استجابات مختلف الحيوانات والبشر في مراحل مختلفة من التطور.

إن حجر الأساس لمنهجنا، الذي سألنا وصفه تحليلياً في الأقسام التالية، مُستمد مباشرة من التباين الذي رسمه إنجلز بين مذهبين في فهم التاريخ البشري: المذهب الديالكتيكي مقابل «المذهب الطبيعي» *naturalism* الذي انتقده إنجلز، والذي يتجلى في التحليل التاريخي، بحسب إنجلز، في افتراض أن الطبيعة فقط هي التي تؤثر على البشر، وأن الظروف الطبيعية فقط هي التي تحدد التطور التاريخي.

إن المذهب الديالكتيكي يعترف بتأثير الطبيعة على الإنسان، لكنه بالوقت نفسه يؤكد أن الإنسان بدوره يؤثر على الطبيعة ويخلق - من خلال التغييرات التي يحددها فيها - الظروف الطبيعية الجديدة لوجوده. هذا الموقف هو حجر الزاوية في منهجنا لدراسة وتفسير الوظائف النفسية العليا للإنسان، وبشكل الأساس لطرائق الجديدة للتجريب والتحليل التي ندعو إليها.

تعاني جميع طرائق «علم النفس» القائمة على «التنبية والاستجابة» من جوانب القصور نفسها التي نسبها إنجلز إلى المذاهب الطبيعية في مقارنة التاريخ. فكلهما [طرائق التنبية والاستجابة، والمذهب الطبيعي] ينظران إلى العلاقة بين السلوك البشري والطبيعة على أنها تفاعلية أحادية الاتجاه. ولكننا، أنا وزملائي، نعتقد أن السلوك البشري يتوصل إلى «رد الفعل التغييري على الطبيعة» والذي ينسب إنجلز إلى الأدوات [أدوات العمل]. يجب علينا إذن البحث عن طرق مناسبة لتصوّرنا هذا، وعن إطار تحليلي جديد مقترن معها.

لطالما أكدت: أن الهدف الأساسي لبحثنا هو تقديم تحليل لأعلى أشكال السلوك، ولكن الحالة الراهنة لعلم النفس المعاصر تقتضي مناقشة مشكلة التحليل نفسها، إذا كان لمنهجنا أن يعمم إلى ما هو أوسع من أمثلة خاصة معطاة.

إن أساس منهجنا في تحليل الوظائف النفسية العليا يشتمل على ثلاثة مبادئ [نعرض هنا الأول والثاني ونترك الثالث للعدد القادم - المغرب]

أولاً: تحليل العمليات لا الأشياء

يقودنا المبدأ الأول إلى التمييز بين تحليل «شيء ما» وتحليل «عملية ما». وكما بين كوفكا *Koffka* فإن التحليل السيكلوجي كان يتعامل، دائماً تقريباً، مع العمليات التي يحللها على أنها أشياء «مواضيع» مستقرة وثابتة. وكانت تتمثل مهمة التحليل في تقسيم هذه الأشكال إلى مكوناتها. يجب أن يتميز التحليل السيكلوجي للأشياء عن تحليل العمليات، فهذا الأخير يتطلب عرضاً ديناميكياً «حركياً» للنقاط الرئيسية التي تشكل تاريخ العمليات. وبالتالي، فإن علم النفس التطوري، وليس علم النفس التجريبي، هو ما يؤمن لنا النهج الجديد للتحليل الذي نحتاجه. ونحن مثل فيرنر *Werner*، ندافع عن النهج التطوري باعتباره إضافة أساسية إلى علم النفس التجريبي. إن أية عملية نفسية، سواء كانت تطور الفكر أو تطور السلوك الإرادي، هي عملية تخضع للتغيرات أمام عيني المرء. يمكن أن يقتصر التطور المعني على بضع ثوانٍ فقط، أو حتى أجزاء من الثانية «كما هو الحال في الإدراك العادي». ويمكن لهذا التطور أن يستمر أيضاً «كما في حالة العمليات الذهنية المعقدة» لعدة أيام وحتى أسابيع. وفي ظروف معينة يمكننا تتبع هذا التطور. يقدم عمل فيرنر أحد الأمثلة على كيفية تطبيق وجهة نظر تطورية على البحث التجريبي. وباستخدام مثل هذا النهج، يمكن للمرء، في ظل ظروف المختبر، أن يحرض التطور.

ويمكن أن يطبق على منهجنا تسمية «التطوري- التجريبي»، بمعنى أنه يعمل على تحرير أو خلق مصطلح لعملية تطور نفسي. وهذا المنهج مناسب بالقدر نفسه للهدف الأساسي للتحليل الديناميكي. إذا قمنا بتحليل «العملية» بدلاً من تحليل «الشيء»، فمن الواضح أن المهمة الأساسية للبحث تصبح عندئذ إعادة بناء كل مرحلة من

مراحل تطور العملية: يجب إرجاع العملية إلى مراحلها الأولية.

ثانياً: التفسير مقابل التوصيف

إن التحليل في كل من علم النفس الاستبطاني وعلم النفس المعتمد على تداعي الأفكار، ليس في جوهره - وفقاً لفهمنا - إلا توصيفاً، لا تفسيراً. فمجرد التوصيف لا يكشف العلاقات السببية الديناميكية الفعلية الكامنة وراء الظواهر.

يقارن كورت ليفين *Lewin* التحليل الظاهري «الفينومينولوجي»، المعتمد على السمات الخارجية «الأنماط الظاهرية *phenotypes*»، مع ما يسميه تحليل الأنماط الجينية *genotypes*. حيث يتم في هذا الأخير تفسير الظاهرة على أساس أصلها «نشوئها» بدلاً من مظهرها الخارجي. والفرق بين هاتين الوجهتين يمكن توضيحه من خلال أي مثال بيولوجي. فالحوت، من وجهة نظر مظهره الخارجي، يبدو أقرب إلى عائلة الأسماك منه إلى الثدييات، ولكنه في طبيعته البيولوجية أقرب إلى بقرة أو غزال منه إلى سمكة الكراكي أو سمكة القرش. وابتاع ليفين، يمكننا أن نطبق على علم النفس هذا التمييز بين وجهتي النظر: ظاهرية النمط «الوصفية» وجينية النمط «التفسيرية». وبالدراسة التطورية لمشكلة ما، فإنني أعني الكشف عن نشأتها وأساسها الديناميكي السببي. أما بدراسة النمط الظاهري، فأنا أعني التحليل الذي يبدأ مباشرة بالسمات والمظاهر الحالية للشيء أو الموضوع. ومن الممكن تقديم العديد من الأمثلة من علم النفس، التي ارتكبت فيها أخطاء جسيمة بسبب الخلط والتشوش حيال هاتين النظريتين...

[تتمة المقال في العدد القادم. المصدر: القسم الثالث من كتاب فيغوتسكي «تاريخ تطور الوظائف النفسية العليا» الذي ألفه عام 1931]

■ ليف سيميونوفيتش فيغوتسكي: ولد في 5 تشرين الثاني 1896 في بيلاروسيا «بلدته أورشا شمال شرق مينسك». عام 1917 تخرج من جامعة موسكو متخصصاً بالأدب. من 1917 إلى 1923 درس الأدب وعلم النفس بإحدى مدارس غوميل، وادار قسم المسرح بمركز تعليم الكبار ملقياً عدة محاضرات حول مشكلات الأدب والعلوم. خلال هذه الفترة أسس المجلة الأدبية «فيراسك». ونشر فيها بحثه الأدبي الأول الذي صدر لاحقاً باسم «علم نفس الفن». كما أسس مختبراً نفسياً في معهد تدريب المعلمين. وألقى دورة في علم النفس نشرت لاحقاً في مجلة «علم النفس التربوي». في عام 1924 انتقل إلى موسكو وبدأ العمل أولاً في معهد علم النفس ثم معهد علم التشوهات الذي أسسه بنفسه. وادار قسماً لتعليم الأطفال المعاقين جسدياً وعقلياً في ناركومبروس «اللجنة الشعبية للتربية والتعليم»، وقام بالتدريس في أكاديمية كروبسكايا للتربية الشيوعية بجامعة موسكو الحكومية الثانية «لاحقاً معهد موسكو الحكومي للتربية». ومعهد هيرتزين التربوي في لينينغراد. بين 1925 و1934 جمع حوله مجموعة كبيرة من العلماء الشباب العاملين في مجالات علوم النفس والتشوهات والشذوذ العقلي. اهتم بالطب وتلقى تدريباً طبياً في المعهد الطبي بموسكو ثم خاركوف، حيث ألقى دورة بعلم النفس في الأكاديمية الأوكرانية للسيكولوجيا العصبية. قبل وقت قصير من وفاته، تمت دعوته ليرأس قسم علم النفس في معهد الطب التجريبي لعموم الاتحاد السوفييتي. توفي فيغوتسكي باكراً في السابعة والثلاثين من عمره، بسبب مرض السل، بتاريخ 11 حزيران 1934 [من السيرة المختصرة ليفغوتسكي بقلم تلميذه الكسندر رومانوفيتش لوربا].



بخلاف النظرة
الديالكتيكية
للسلوك البشري
كمثال وموثر
بالطبيعية تعاني
طريقة التنبية
والاستجابة في
السيكولوجيا من
أحادية الاتجاه
نفسها التي لطالما
انتقدتها إنجلز لدى
المذهب الطبيعي

مشروع الموازنة الأمريكية... رسائل جديدة للحلفاء قبل الأعداء



صراعاً سيحدث داخل هيئات التشريع الأمريكية قبل أن يقر مشروع الموازنة إن تم أصلاً، لكننا معنيون أيضاً بالإجابة عن سؤال مهم: ما هي نتائج تكرار الحديث عن هذه التغييرات الجوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية؟

كان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب يكرر يومياً، أنه لا يرى جدوى من تبذير أموال بلاده في «حماية حدود أوروبا من روسيا»، وباتت واشنطن تعيد النظر بكل الأموال التي أنفقتها على شيطنة روسيا في دول أوروبا وتصويرها على أساس أنها جازٍ خطر يجب وضعه عند حده! لكن بايدن والذي بدأ ولايته الجديدة بإرسال «الرسائل الطيبة» إلى أوروبا، وأكد لحلفائه أن «أمريكا عادت» يقول لهم اليوم: إنه يرى ضرورة لخفض الإنفاق العسكري الأمريكي في أوروبا، وأنه تماماً كخلفه لا يرى هذا أولوية أمريكية! كيف سينعكس هذا على سياسة أوروبا تجاه روسيا؟ هل ستمضي أوروبا بتمويل حرب واشنطن ضد روسيا على حدودها ومن دماء أبنائها؟ أم أنها ستفكر ببناء علاقاتها مع روسيا بشكل مختلف، تقوم على أساس احترام الجوار وبناء علاقات شراكة حقيقية؟ كيف يمكن أن تنعكس هذه الانسحابات على سياسة الخليج العربي التي قامت دائماً على أساس وجود المظلة العسكرية الأمريكية؟ هل تتجج إيران والسعودية أخيراً بالبحث عن حلول حقيقية بعد استبعاد التحريض الأمريكي؟

تطورات كبرى سترافق هذا الواقع الجديد، تطورات تتجاوز طرح الأسئلة عبر الفعل السريع وبناء شبكات علاقات تغني عن عجز واشنطن، تطورات تسمح بإيجاد صيغة جديدة لمنطقة إستراتيجية هامة تخرجها تدريجياً من فلك واشنطن لتكون جزءاً فاعلاً من عالم جديد تقوده وتغطيه قوى جديدة.

الانسحاب القادم

لابد لنا أن نذكر أولاً: أن الخطط الأمريكية للانسحاب ليست خطة جديدة، ولكنها تتبلور أكثر فأكثر، وإن كانت السنوات السابقة قد برهنت أن واشنطن تدرس جيداً انسحابها عسكرياً من مناطق واسعة بقي الخلاف حول كيف ستقوم بهذا الانسحاب والتراجع، وقبل أن يحسم هذا الصراع الأمريكي الداخلي، بدأنا نلاحظ تغييرات في السياسات الخارجية لدول المنطقة، فالتواجد العسكري الأمريكي شكل عبءاً لسياسات بعض الدول، وثقلًا حقيقياً بالمعنى الجيوسياسي لم يكن بالإمكان التحرك دون أخذ بعين الاعتبار، لكن الحديث المتكرر عن احتمال انسحاب واشنطن بشكل واسع وسريع من منطقتنا قلب الموازين، حتى قبل أن ينجز كلياً، فالميزانية الجديدة، تؤكد مجدداً على ضرورة خفض النفقات، وتقليص ما عرف باسم «النفقات الطارئة الخارجية» تلك التي غطت نفقات حروب واشنطن في العراق وأفغانستان بالإضافة إلى «الحرب الأمريكية ضد داعش» التي مولت الوجود الأمريكي المسموم في سورية. لا بل إن الميزانية تقلص 800 مليون دولار إضافية من تلك الأموال التي رصدت لمواجهة روسيا في أوروبا. وتحاول واشنطن إلى جانب هذه الانسحابات والتمركز على حدود الصين تطوير برنامج الصواريخ لديها عبر رصد مبالغ كبيرة لهذا الهدف، لكن العقبات الموضوعة أمام هذا البرنامج يبدو أنها كبيرة جداً وخصوصاً أن الفجوة التقنية بين الصين وروسيا من جهة وواشنطن من جهة أخرى باتت أكثر اتساعاً.

نتائج الانسحاب قبل أن ينجز

الانقسام الداخلي في الولايات المتحدة سيرخي ظله الثقيل على مشروع الموازنة، ولا يمكننا القول إلا أن

الميزانية العسكرية

شكل الجانب العسكري من الموازنة الأمريكية مادة مهمة لكونه يجيب عن أسئلة ترتبط بتوجهات الإدارة الحالية على الساحة الدولية، فحتى وإن لم تُقر هذه الميزانية بشكلها الحالي، إنما يمكن من خلالها التأكيد مجدداً على ما تسعى إليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، وكيف ترتب أولوياتها.

تشير بعض التقارير إلى أن الميزانية العسكرية الأمريكية «تفضل المستقبل على الحاضر» ويستند هذا الطرح إلى خفض في الإنفاق على بعض القطاعات، مثل: شراء السفن والطائرات، وهو ما شكل صدمة لبعض القوى في الولايات المتحدة والتي كانت تأمل في ضخ جزء من هذه الأموال في مصانع الأسلحة الأمريكية التقليدية، لكن توجه الإدارة الحالية يبدو أنه يركز على جانب آخر، وهو مواجهة الصين، فالقلق الأمريكي يتعاظم من القفزات التقنية الصينية والتي يجري توظيفها في تطوير الجيش الصيني، مما يشكل تهديداً للهيمنة العسكرية الأمريكية، التي سبق أن تلقت ضربات متتالية منذ الإعلان عن الأسلحة الروسية فرط الصوتية المتطورة، والتي لم تستطع واشنطن حتى اللحظة مجاراتها. فالميزانية الجديدة تقترح إنفاق 715 مليار دولار تقول: إنه موجه نحو التنافس مع الصين من خلال التخلص من أنظمة الأسلحة القديمة والاستثمار في التقنيات الجديدة وتوسيع النفقات في أبحاث التطوير التكنولوجي.

بالإضافة إلى رصد 5,1 مليار دولار لصالح مبادرة الردع الذي أنشأها البنتاغون لمواجهة الصين في منطقتي المحيط الهندي والهادئ، وهذه الأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى التركيز عليها، وبغض النظر عن واقعية هذا الطرح أصلاً لا بد لها أن تمر عبر طريق وحيد، وهو الانسحاب الأمريكي الواسع من منطقة الشرق الأوسط وأوروبا.

أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن عن مشروع الميزانية الأمريكية الجديدة، وعلى الرغم من أن إقرار هذه الميزانية لم يحدث بعد، إلا أن نقاشاً حاداً حولها انطلق بمجرد الإعلان عنها، فالميزانية التي تقترح إنفاق 6 تريليونات دولار في العام 2022 تحمل في تفاصيلها مؤشرات حول نوايا واشنطن على الساحة الداخلية والعالمية.

■ علاء ابوفراج

نحتاج لنقاش كافة جوانب الميزانية الأمريكية إلى مادة تفصيلية موسعة، ولا يمكن الإحاطة بهذا الموضوع إلا عبر البحث في كل التفاصيل التي يوردها مشروع الموازنة، لكن بعض النقاط تستحق التوقف عندها قليلاً.

ملاحم عامة

تحاول الميزانية حسب التصريحات الرسمية تحسين البنية التحتية في الولايات الأمريكية، عبر توسيع الإنفاق ليصل إلى 85 مليار دولار، وتعلن الميزانية عن خطة لدعم الطبقات الوسطى، عبر توسيع الدعم الصحي وتأمين فرص العمل. وحول الطريقة التي تسعى الإدارة لتمويل هذا الإنفاق الهائل، تشير الميزانية إلى توجه لرفع الضرائب على أصحاب الدخل العالية والشركات الكبرى، التي يفترض أن تغطي جزءاً من نفقات الموازنة، إلا أن عجزاً في تمويلها يصل إلى 1,3 مليار دولار يتوقع أن يستمر إلى العقد القادم، حتى وإن تعافى الاقتصاد الأمريكي من نتائج كوفيد-19. وإن كانت الخطة الأمريكية لتحسين البنية التحتية، والتي تشمل تطوير مطارات وسكك قطارات وحافلات النقل العامة تلقى تأييداً على المستوى الشعبي، إلا أن الإدارة الحالية لم تقدم الإجابات الكافية للكونغرس الذي يفترض أن يقر مشروع هذه الموازنة، ويرى عدد كبير من المشرعين أن الميزانية باهظة جداً ولا تبدو واضحة في عدد كبير من جوانبها.

ليبيا بين طريق الحل وعودة التصعيد؟



يسبب التباطؤ الجاري بإخراج القوات الأجنبية من ليبيا، واستمرار غياب مؤسسة عسكرية موحدة وممثلة بحقيبة دفاع ضمن الحكومة الحالية، بتهديد مسار الحل السياسي، ووضع العراقيل أمامه، والتي بدأت أولى ملامحها بالبروز في تصريح أخير للمشير خليفة حفتر.

■ ملاذ سعد

تؤكد الأمم المتحدة، عبر أمينها العام ومبعوثها الخاص إلى ليبيا على ضرورة إخراج القوات الأجنبية والمرتبقة الأجانب من ليبيا في أسرع وقت، وقد أشار أنطونيو غوتيريش إلى أن المقاتلين الأجانب في ليبيا لا يزالون ينشطون، ويتسببون بانتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار، داعياً إلى انسحابهم معتبراً أن هذه «عناصر حاسمة بالنسبة لسلام دائم».

وصرح يان يوكبيش، المبعوث الدولي الخاص إلى ليبيا، بأن وجود المرتبقة يمثل تهديداً أمنياً، قائلاً: «التواجد المستمر لآلاف المرتبقة الأجانب وأعضاء الجماعات المسلحة والاستعانة بهم وأعمالهم تمثل تهديداً أمنياً ليس على ليبيا فقط، بل والمنطقة بأسرها» وتابع بأن «من المهم للغاية التخطيط لسحب المرتبقة الأجانب من المنطقة، وضمان تحقيقه بشكل منظم ومع نزع سلاحهم وإعادة اندماجهم بالمجتمع في أوطانهم». إلا أن ما يبدو مشكلة هو محاولة الفرقاء الليبيين مع من يقف خلفهم إقليمياً ودولياً، المناورة على موضوع انسحاب القوات الأجنبية وتوحيد المؤسسة العسكرية بحسابات سياسية تتعلق بالمكاسب وكسب النقاط على حساب البلاد وطريق الحل السياسي بها، وقد أكد رئيس المجلس

لسان قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، حيث أجرى عرضاً عسكرياً ضخماً لقواته، تلاها في اليوم نفسه التصريح التالي: «لن يكون هناك سلام مع الاحتلال ولا المرتبقة (...)» إننا قادرون على خوض الحرب مجدداً إذا تمت عرقلة الاتفاق الدولي والانتخابات، ونقول لأعدائنا: إن عدتم عدنا». لا نقصد القول بأن هذا التصريح يعينه يمثل أزمة جديدة، إنما يعبر عن طبيعة المشكلة الحاصلة، وكيفية تطورها إن لم يجر حلها سريعاً، وهو ما تحاول الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية تجاوزه.

بشكل أساسي حول مشروعية وجود القوات التركية من عدمها، بسبب الاتفاقيات الأحادية الموقعة مع أنقرة من جانب حكومة الوفاق الوطني السابقة، ورغم عدم إصرار أحد على إبقاء هذه القوات، إلا أن ما يجري محاولة كسبه والمناورة عليه هو النقاط السياسية بأن تكون القوات التركية هي آخر من يجري إخراجها كـ «منتصر»، إلا أن هذا الفعل بالحصول لا يؤثر ولا يفيد ليبيا نفسها بشيء ما بعد الخروج.

إثر هذه الإشكالات بالجانبين الميداني والسياسي، عادت لغة التصعيد بالظهور على

الأعلى للدولة في ليبيا، خالد المشري، تأكيد المجلس للمطالبة بخروج كل القوات الأجنبية والمرتبقة من البلاد واتفاقه على هذا الأمر، إلا أن ما يجري الخلاف حوله هو «اليات» و«كيفية» الخروج هذه، بوصفها «على التوازي أم التوالي»، مما يعني وجود اشتراطات متبادلة بين مختلف الأطراف بصيغة الخروج هذه، وضعف الثقة المتبادلة فيما بينهم، حول من يبدأ أولاً؟ وما ضمانات الآخر ثانياً؟ بحسابات ضيقة، ولتأتي صيغة التوازي لتحمل بين سطورها مبدأ الخطوة مقابل خطوة، وترتبط هذه الإشكالات

العراق وتوتير ما قبل الانسحاب الأمريكي

على إطلاق سراح القيادي، وإقالة رئيس لجنة مكافحة الفساد أحمد أبو رغيف من منصبه لإنهاء التوتير وتخفيض التصعيد الجاري.

لا تزال حتى اللحظة المشكلة قائمة، ومن غير الواضح كيفية حلها، لكن ما يهم الإشارة إليه ليس الأسباب القريبة المباشرة والذرائع خلف هذا الحدث، إنما وقوعه أساساً وإشارته إلى طبيعة المنظومة العراقية القائمة، ومدى التفسخ الجاري في مؤسساتها سواء التابعة للحكومة مباشرة أو غيرها، والأكثر من ذلك، بالتركيب مع الحراك العراقي، طبيعة تطور الأحداث وازدياد حدة الصراع والتوتير داخل البلاد، ويكون السبب الخفي خلف ذلك هو استمرار وجود القوات الأجنبية والتدخلات الخارجية جميعها، مما يعرقل حلحلة الأزمات وتنفيذ مطالب الحراك بالتغيير، ويزيد الأوضاع سوءاً، الأمر الذي تدفع به واشنطن نفسها كما في كل منطقة سابقة انسحبت منها، صنع توتير كبير يتلاقى الخروج به مع لحظة انفجاره لإشغال المنطقة، وإضعاف الجميع، وضرب الكل بالكل وإدامة الفوضى، لكن وعلى أية حال لم تحقق هذه الخطة حتى الآن أيّاً من طموحاتها، فسرعان ما يجري تأريضها وتخفيضها ولن يكون العراق استثناءً.

صاروخي بعد تهديد من تنسيقيات المقاومة العراقية في وقت سابق، وأثناء التظاهرة في بغداد صدرت أنباء عن انفجار سيارة مفخخة في الأنبار غربي البلاد.

أدت هذه الأحداث الثلاثة إلى التذرع بها لقمع التظاهرة والحد من توسعها وتكرارها، مضافاً إليهم ما جرى بين قوات الحشد الشعبي ورئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، وانتشار القوات العسكرية لكل من الجهتين في العاصمة بغداد ومحيط المنطقة الخضراء، وصولاً إلى الدبابات، مما أدى إلى وقف مد التظاهرات مؤقتاً.

أدى اعتقال قائد عمليات الأنبار بالحشد الشعبي «المنطقة التي جرى بها تفجير السيارة المفخخة» من قبل القوات الأمنية العراقية إلى استفزاز واضح وصريح لكيان الحشد بغطاء قانوني وقضائي، مما دفع الأخير إلى دفعه وتوريطه بردود فعل تمثلت بنشر قواته في العاصمة بغداد، ومحاصرة المنطقة الخضراء واتهامه بتهديد الدولة وإضعافها... ويعتبر الحشد الشعبي أنه لا مشكلة باعتقال القيادي السابق، إلا أن الخلاف يكمن بالطريقة التي تم بها ذلك والجهة التي نفذتها، معتبراً أن هناك جهة مختصة ضمن الحشد يجب العودة إليها قانوناً، وتجري المفاوضات



شغب واتهامات بوجود «مندسين»، وأفضت المواجهات إلى جرحى لدى كل من المتظاهرين وقوات الأمن، وإجراء عدة اعتقالات.

قبل التظاهرة بيوم تم استهداف قاعدة عين الأسد التي تحتوي قوات أمريكية بهجوم

■ حمزة طحان

لم تجر التظاهرة بغير المتوقع بالنسبة للعراقيين، حيث انتشرت قوات الجيش العراقي في العاصمة قبل يوم واحد، وتخلل التظاهرة قمع ومواجهات وأعمال

أقيمت في العاصمة العراقية بغداد يوم الثلاثاء الماضي تظاهرة حاشدة دعا إليها نشطاء وتنظيمات من الحراك التشريعي العراقي، استمراراً لحراك 2019 وتأكيداً على مطالبه، مضافاً إليها التشديد على محاربة الفساد ومحاسبة المتظاهرين و«تحقيق الرقابة الدولية على الانتخابات».

الصورة عالمياً



- أعلن الكرملين أنه تم الاتفاق على عقد محادثات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي جو بايدن في جنيف في 16 حزيران المقبل.



- قال الرئيس الإيراني حسن روحاني أنه: «تم الاتفاق على رفع العقوبات الرئيسية عن بلادنا ولكن ما زالت هناك عقوبات أخرى يجب رفعها لتنفيذ الاتفاق النووي بشكل كامل»



- كشفت وسائل إعلام صينية، عن إجراء محادثات هاتفية بين بكين وواشنطن، للمرة الأولى خلال عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن.



- أكد قائد حرس الحدود الروسي أن خليج بطرس الأكبر جزء من أراضي روسيا. ولذلك أقدمت إحدى قطع الأسطول الحربي الروسي على طرد بارجة حربية أمريكية دخلت إليه.



- تراجعت أسعار النفط بنحو طفيف، بسبب التوقعات بزيادة الإمدادات النفطية العالمية بعد رفع العقوبات عن إيران بسبب الأثر الكبير لقدرة إيران النفطية في السوق العالمية.



- قام أكثر من 30 مواطناً من كوريا الجنوبية بحركة احتجاجية تعبيراً عن معارضتهم لاستمرار تعزيز قاعدة «ثاد» العسكرية الأمريكية في بلدهم.

قصة غرام صينية-باكستانية



في شهر أيار صدح صوتان من الصين وباكستان بأغنية تقول: «العالم سيرى حبنا». المطربة التي تغني بلغة المندرين والمطرب بلغة الأوردو، أرادا تجسيد العلاقة الجيوسياسية «الرومانسية» بين البلدين، والتي أكد عليها كلا الجانبين مراراً وتكراراً.

■ إعداد: أوديت الحسين

بدأت القصة في 1976 عندما قام رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو بلقاء ماو تسي تونغ بأخر ظهور رسمي له. التزم بوتو حينها بدعم الصين في الخلافات الدولية، مقابل التزام الصين بنقل التكنولوجيا النووية لباكستان. ومنذ ذلك الحين، والعلاقات الصينية-الباكستانية مستمرة، مع زيادة في العمق في الجانب الاقتصادي في العقد الأخير.

العدال

مثل جميع قصص الغرام التي تأسر المشاهدين، لا بد وأن يكون هناك «عدال» ولائمون ينبشون عن الخلافات بين الحبيبين. وهي في حالنا: الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة والإعلام المؤثر بأمراها.

يقول هؤلاء: ما الذي يجمع بين الصين، وهي القوة العظمى التي تملك حق النقض في مجلس الأمن، وأسرع اقتصاد في العالم من حيث النمو، وذات الفائض التجاري البالغ 422 مليار دولار، والتي احتلت منذ فترة وجيزة بانتشال سكانها من الفقر المدقع، مع الباكستان الفقيرة التي لا تملك المال، والمضطرة لاستجداء صندوق النقد الدولي، والتي تقع في مؤشر التطور البشري في المركز 152 من أصل 189 كادني بلد مرتبة في آسيا؟ هل يمكن أن يكون هناك ما يجمع بين هذين إلا الاستغلال؟

ولا ينسى هؤلاء أن يتساءلوا: كيف لباكستان، الدولة المسلمة، أن تقبل بمدينة الدولة الصينية «باضطهاد» الأقلية المسلمة الأوغورية، دون أن تقع في خطر انقلاب شعوبها على سياساتها الخارجية؟ كيف للصلاوات

البرية أمام القوات الأمريكية، لن يتبقى للأمريكيين مدخل إلى أفغانستان. ومن الواضح أن العلاقة المتزايدة الصينية-الباكستانية ستشكل حافزاً للباكستانيين لرفض طلب الأمريكيين. دولة أخرى تؤثر الأوضاع مع الصين سيكون عليها إعادة حساباتها هنا كي لا تفوت على نفسها قطعة من عرس العلاقات الآسيوية: الهند. من المحتمل أن تواجه الهند صعوبات جيوسياسية بسبب استجابتها للولايات المتحدة للانضمام إلى الرباعية بهدف الضغط على الصين، فالأعداء الذين سيكون عليها مواجهتهم أكثر من الأصدقاء، علاوة عن التهديدات الأمنية التي ستتشأ من خياراتها الاقتصادية. من الغالب أن تفضل حكومة- ما بعد مودي- السلام الإقليمي على أخذ جانب في الصراع بين الصين وباكستان.

افتتح البلدان أكبر طريق سريع دولي «كاراكورام» بطول 1300 كلم، يعبر جبال ارتفاعها 4500 متر. منذ 2015 يقوم البلدان ببناء بنية تحتية ضخمة بقيمة 50 مليار دولار كجزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية. ميناء غوادر، أعمق ميناء بحري في العالم والواقع على بحر العرب، سيوفر للصين طريقاً مباشراً إلى الشرق الأوسط وشرقي إفريقيا. روسيا وبلدان آسيا الوسطى الذين لا يملكون طرق وصول مائية إلى هناك، سيكون لهم خيار الوصول إلى المياه الدافئة عبر غوادر.

أما أفغانستان الواقعة تحت الاحتلال الأمريكي منذ 2001، فهي بدورها ترغب بالانضمام إلى الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني. ورغم أن الولايات المتحدة تحاول عدم الانسحاب من أفغانستان، فحال إغلاق باكستان لسمائها وطرقها

الباكستانية لهطول المطر، أن تلتقي بتكنولوجيا الاستمطار الصينية دون أن تتضارب الإيديولوجيات والشعوب؟! ليس علينا أن ننسى بأن هذه التساؤلات يطرحها الغرب ليس عن طريق سياسييه وإعلامه فقط، بل أيضاً عبر السياسيين الباكستانيين الذين تلقوا تعليمهم في إنكلترا والولايات المتحدة، ويعيشون هناك أو في دول الخليج العربي.

الجغرافية- السياسية

ربما نجد الأجوبة الأمثل عن التساؤلات في الجغرافية- السياسية. في 1963 اتفقت الصين وباكستان على ترسيم الحدود بين منطقتي تشينغيانغ الصينية وكشمير الباكستانية، لإزالة نقطة خلاف رئيسية كانت لتتفجر مراراً كما في الحالة الهندية- الصينية. ثم في 1986

خط الشحن الاستراتيجي من ميناء غوادر الباكستاني - إلى غرب الصين في كشمير



نقل البضائع مباشرة إلى غرب الصين عبر باكستان، أسرع من نقلها عبر الصين

السباق التكنولوجي بأنواعه كحدد



الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على واردات التشخيص الكهربائي والإشعاعي والأدوات البصرية والأدوات الطبية ومنتجات الطيران من الولايات المتحدة. أما خامات الحديد والنحاس فيستوردها الاتحاد من البرازيل وكندا وتشيلي وأوكرانيا.

من المثير للاهتمام، أن كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قلقان بشأن السيادة في مجال التكنولوجيا الحساسة، وخاصة الإلكترونيات الدقيقة، والسبب في ذلك واحد: تراجع التصنيع في العقود القليلة الماضية، ومحاولة استخدام العولمة لاستغلال البلدان التي تقوم فيها عملية الإنتاج.

يثير عدم الاستقرار العالمي أيضاً مسألة الشركاء «الموثوقين»: هل ستفي دولة هشة بالتزاماتها إن ساءت أوضاعها الاقتصادية والسياسية؟

من المخاطر الأخرى: العقوبات ذات التأثيرات طويلة المدى، حيث إن القاعدة هي: أن تفرض هذه العقوبات على القطاعات الاقتصادية التي تملك تأثيراً مباشراً على التنافس الاقتصادي والقدرات الدفاعية. يمكننا أن نستشهد بالجهد الأمريكي الحثيث للإضرار بالاقتصاد الروسي، حيث وضعت الولايات المتحدة المؤسسات الدفاعية الروسية والمؤسسات البحثية والقطاعات السلعية على القائمة السوداء. وتبعاً لهذه العقوبات على الدول الأخرى غير قادرة على شراء منتجات وخدمات رئيسية بالنسبة لها. مثال: شراء تركيا لمنظومات الدفاع الجوي الروسية S-400 الذي قاد لفرض العقوبات عليها، الأمر الذي قاطع جزءاً من الواردات التركية من كندا، كالتّي تحوي مكونات مطلوبة للصناعة التركية للطائرات بدون طيار.

ماذا عن أوروبا؟

يعتقد البعض في أوروبا، بأنه حتى أزمة المناخ قد تهدد الوصول إلى منتجات أساسية لازمة للابتكارات التكنولوجية. توصل الاتحاد الأوروبي إلى ثلاثة استنتاجات فيما يتعلق بجيو- سياسة سلاسل التوريد:

روسيا والصين. هذا السبب الذي حدا بجو بايدن لإصدار أمر تنفيذي في نيسان 2021 من أجل إعادة تقييم سلاسل التوريد المستخدمة من قبل الصناعات الأمريكية الرئيسية: الدفاع، والصحة العامة، والنقل، والمعلوماتية، من أجل تفادي أي نقص في المعدات الطبية وأشباه الموصلات والكثير من السلع الأخرى.

المخاطر هنا مضاعفة. مثال: شركة الابتكار الكورية الجنوبية SK، وهي التي تزود فولكسفاغن في الولايات المتحدة بالبطاريات، تم وضعها على اللائحة السوداء بتهمة سرقة حقوق فكرية. وكنتيجة، تم منع توريد المنتجات من كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة. اعتبرت الولايات المتحدة الصين شريك استيراد إشكالي من عديد الأوجه. حتى الشركاء الأكثر قرباً، مثل: كندا والاتحاد الأوروبي، قد يخلقون مشكلات للولايات المتحدة إن وجدوا بأن الصفقات الاقتصادية والتجارية غير متكافئة، لیتهموا واشتطن بمحاولة الغش «الأمر الذي لديهم عليه أدلة كثيرة».

ضبط سلاسل التوريد

سلاسل التوريد أمر حيوي للاستخدامات التكنولوجية وللصناعة العسكرية. ربما لهذا السبب قامت وكالة أبحاث الدفاع الأمريكية بتوقيع اتفاق مع شركة إنتل مدتها ثلاث سنوات في آذار 2021 لتطوير وتصنيع منصات تطبيقات محلية لأنظمة إلكترونيات الدفاع والطيران التجاري.

تثير مشكلة مشابهة قلق الاتحاد الأوروبي، تبعاً لازدياد اعتماده على الواردات من مختلف البلدان في السنوات الأخيرة. مثال: يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير نسبياً على روسيا كمصدر للنیکل (72,5% من الواردات)، بينما يتم استيراد أكثر من 30% من آلات معالجة البيانات الأتوماتيكية ومعدات الاتصالات وآلات الطاقة الكهربائية من الصين. تزود الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي بأكثر من 50% من المحركات والقوالب غير الكهربائية، كما يعتمد

تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في الجيو- سياسة، رغم أن هذه الحقيقة غالباً ما يتم تجاهلها. قاد تطوير التكنولوجيا البحرية من قبل إلى انفصال سطوة البحر عن سطوة الأرض، وأضيفت الهيمنة إلى الأجواء والفضاء في القرن العشرين. شهد القرن الحادي والعشرين ظهور بُعد جديد: الفضاء السيبراني، وهو اصطناعي بالكامل، ويخضع لتحسينات مستمرة. لذلك هو ذو طبيعة متقلبة وسلسة، لكن مهمة للغاية بالنسبة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ليونيد سافين ترجمة: قاسيون

حبس المعرفة

إذا ما حفرنا أعمق فقد نصل إلى أسباب أخرى أيضاً. أوردت سيسيليا ريكاب «بأن الابتكارات الفكرية ليست فقط- ولا بشكل رئيسي- نتاجاً لأقسام البحث والتطوير الداخلية في الشركات الكبرى. يقوم ابتكارهم للمعرفة على تسعيرها بالنقود والاستيلاء عليها من شبكات الابتكار المتعددة، والمنظمة على شكل خطوات معيارية «منذ البداية وصولاً إلى منظمات الأبحاث والجامعات». التوزيع اللا- المتكافئ بشكل مستمر للابتكار في العالم هو الحقيقة الهيكلية للاحتكار الفكري الرأسمالي. تنشأ الابتكارات الفكرية في بلدان المركز، لا سيما في الولايات المتحدة، لكن آثارها تغطي بقية العالم. يجب من هذا المنطلق على الدول الطرفية أن تضع أجندتها الخاصة لمكافحة الابتكارات الفكرية، بهدف وضع حدود لجميع أنواع الاستيلاء «البيانات والمعرفة وكذلك السلع الطبيعية التي تكون أساسية لسلاسل القيمة الرقمية». التناقض هنا يأتي من سعي الدول الطرفية إلى التفكير في عواقب مثل هذه الابتكارات واحتوائها، بينما تبدل دول المركز جهوداً كلية لتحقيق اكتفائها الذاتي وسيطرتها التكنولوجية.

في آذار 2021، أشار تقرير- لصالح الكونغرس الأمريكي عن المنافسة بين القوى العظمى- مراراً وتكراراً لمخاطر الاختلافات التكنولوجية- ليس فقط في ميدان التسلح، بل أيضاً في تكنولوجيا الشبكات، والتكنولوجيا الكمية، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا التطبيقية... إلخ. هذا جميعه في سياق المواجهة التكنولوجية الأمريكية مع

يُظهر المثال التاريخي لإطلاق القمر الصناعي السوفييتي سبوتنيك عام 1957، وإطلاق أمريكا لقمرها الصناعي في 1958- وهو السياق الذي ولد فيه الإنترنت- أهمية التكنولوجيا في الجيو- سياسة. في الوقت ذاته، الوصول إلى التكنولوجيا، وتقرير من يمكنه شرائها ومن يمكنه بيعها، جزء من أهمية السيطرة الكاملة. لهذا السبب عرقلت الولايات المتحدة صفقة شراء الصين لشركة الطيران الأوكرانية «موتور سيش»، الأمر الذي كان سيسمح لبكين ببناء محركات للطائرات. كان ذلك سهلاً نسبياً بالنسبة لواشنطن، تبعاً لمدى تأثير البيت الأبيض على كييف. تراقب أجهزة المخابرات والسياسة الأمريكية العالم عن كثب لضمان عدم تأثير مثل هذه الصفقات على الابتكارات الحالية للشركات الأمريكية.

لكن في الوقت ذاته، تشكل هذه الابتكارات خطراً على البلدان الأخرى، حتى عندما تشمل تكنولوجيا هامة. في 14 كانون الأول 2020 كمثل، باتت عدة تطبيقات من غوغل غير متاحة حول العالم لمدة ساعة أو نحو ذلك. بالنظر إلى كم الأشخاص الكبير الذين يستخدمون خدمات غوغل في أنحاء العالم جميعها، سبب الأمر قدراً كبيراً من الإزعاج. نظراً لأن عدداً من شركات المعلوماتية الغربية أصبحت بمثابة السّم لبلدان معينة، باتت البدائل المحلية والحماة شديدة الضرورة من وجهة نظر الأمن الوطني.

عرقلت الولايات المتحدة صفقة شراء الصين لشركة الطيران الأوكرانية موتور سيش الأمر الذي كان سيسمح لبكين ببناء محركات للطائرات

للموقع الإستراتيجي في عالم متغير

«مبادلة»، قد خرج بشكل فاعل من السباق على الريادة العالمية بعد الإعلان عن تخليه عن جهود تطوير عقد 7 نانومتر، ويعود ذلك بشكل رئيسي لتكاليف الأدوات الباهظة.

تكنولوجيا متكاملة

تطوير تكنولوجيا الكمبيوتر هو عنصر أساسي آخر في هذا السباق. في 2019، طورت غوغل كمبيوتر qubit-53 الكمومي، الجهاز القادر على حل مشكلات معقدة في ثلاث دقائق. قد لا يبدو هذا مثيراً للإعجاب بشكل كبير، لكن بمجرد أن تدرك بأنه حتى يحل كمبيوتر غير كمومي ذات المشكلة سيسغرق حوالي ألف عام، ستبدأ في فهم قوة الحوسبة الكمومية.

سواء أكانت الشركات كبيرة أم صغيرة، تستثمر كميات ضخمة من الموارد في تطوير الكمبيوترات الكمومية، ويرى كثيرون بأنها ستكون «بيضة القبان» التالية في عالم التكنولوجيا. وفقاً لبعض التقديرات، ستصل قيمة سوق الحوسبة الكمومية إلى 770 مليون دولار بحلول عام 2025. شهد عام 2017 و2018 «سعار الذهب» الكمومي، حيث ضخ المستثمرون 450 مليون دولار في مجال الحوسبة الكمومية.

أعلنت شركة IBM مؤخراً عن نيتها لخطط بناء كمبيوتر كومي بسعة ألف كيلو بايت بحلول عام 2023.

يحتل النقل أيضاً حيزاً هاماً في التقنيات المتطورة. تعد شركات، مثل: أوبر وتسلا وكروز ووايمو بمستقبل تقود فيه السيارات روبوتات تأخذنا حيث نريد بوضع نقرات على هواتفنا الخلوية. تحاول شركة «تو-سيمبل» أن تدفع بالامر قدماً عبر خلق تكنولوجيا فريدة مع عدد من شركائها الإستراتيجيين. يعملها مع صانع الشاحنات نافيسستار وعملق الشحن يو. بي. إس، تجري تو-سيمبل بعض العمليات التجريبية بالفعل في أريزونا وتكساس، بما في ذلك النقل من مستودع إلى آخر في مسارات مستقلة. تخطط الشركة للوصول إلى مستوى الاستقلالية الرابع بحلول عام 2024، ما يعني بأن الشاحنات ستكون قادرة على العمل دون سائقين من البشر في ظروف محددة، مثل: أوقات معينة من اليوم أو ضمن طقس محدد أو مسارات معينة مسبقاً.

تعمل صناعة السيارات الصينية بدورها بنشاط على تطوير مركبات ذاتية القيادة. في الوقت ذاته، تستخدم الصين نهجاً يدمج الذكاء الاصطناعي مع تكنولوجيا الجيل الخامس، الأمر اللازم لضمان التنافس بين تطوير القطاعات المختلفة. «النظام الصديق للبيئة للمركبات ذاتية القيادة» هو جزء من مبادرة البنية التحتية التي أطلقتها الصين في أيار 2020. كما أنها مدرجة في الخطة الخمسية، وكانت حصتها من التمويل حوالي 1.4 ترليون دولار أمريكي.

ينطبق السباق التكنولوجي على التسلح. فرغم أن بعض الأسلحة التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة موجودة بالفعل، فالتكنولوجيا الأحدث تجعل من الممكن خلق المزيد من الأجهزة القوية الأكثر فاعلية.

النظرات المختلفة للعالم الخارجي «بما في ذلك التهديد» قد تبقى في جوهر التفكير الجيو-سياسي والثقافة الإستراتيجية لعقود قادمة. مع ذلك، سيكون للتكنولوجيا تأثير كبير عليها، ويجب أن يؤخذ هذا العامل في الاعتبار في تقييمات المخاطر والتوقعات المستقبلية.



الرقائق التابعة لهواوي «Hisilicon» تعمل مع شركة TSMC على أحدث إصدار لسلسلة كيرين التي تحوي عقد 5 نانومتر.

رغم المهارات المتزايدة بسرعة لشركات التكنولوجيا الصينية في مجالات، مثل: شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وتطبيقات الهواتف الخلوية والحوسبة الكمية، لا تزال بكين متأخرة بكثير عن مصنعي أشباه الموصلات المتطورة في العالم. لهذا لا تزال الشركات الصينية، من أجل تحقيق أهدافها الطموحة والحفاظ على قدراتها التنافسية في السوق العالمية، تعتمد على الشركات التي تصنع الرقائق الأكثر تقدماً في الخارج.

تكثف الصين جهودها لإتقان تكنولوجيا صناعة أشباه الموصلات المتقدمة. من خلال «صندوق الاستثمار الوطني الضخم للدارات المتكاملة» الذي تم إنشاؤه عام 2014 وأعيد تمويله في 2019، وكذلك من خلال الصناديق الإقليمية والمحلية الأخرى، خصصت الصين ما يزيد عن 200 مليار دولار- وهي أكبر من تكلفة إطلاق مركبة أبولو الأمريكية إلى القمر أثناء الحرب الباردة مع حساب نسب التضخم- بهدف اللحاق بركب الشركات المتقدمة في صناعة أشباه الموصلات. أعلنت شركة «SMIC» الصينية بأنها ستكون قادرة في أب على تحويل معادنها الليثوغرافية الموجودة إلى قياس 7 نانومتر، ورغم أن هذه الخطوة تعد بمثابة الاختراق بالنسبة للشركة، إلا أنها لا تزال متأخرة عن رائدي صناعة أشباه الموصلات.

بالنسبة لإننل وسامسونغ وTSMC، فهم مجبرون على اتباع طرق جديدة للعمل معاً وتشارك التكاليف للبقاء ضمن وتيرة الابتكار والتطوير. ارتفعت تكاليف أقسام البحث والتطوير والإنفاق الرأسمالي في شركات تصنيع أشباه الموصلات الأمريكية من 40 مليار دولار في 2007 إلى 72 مليار في 2019، الأمر الذي يعكس التكاليف المتزايدة. في 2018، كان هناك لاعب كبير آخر: GlobalFoundries، المملوك من قبل صندوق التمويل السيادي الإماراتي

أشباه الموصلات

أشباه الموصلات هي حزمة حاسمة في سباق التكنولوجيا الحديثة. بعد عقود من التطور في الإنتاج التجاري للرقائق التي تحوي أعداداً متزايدة من الدارات، أدّى ذلك إلى تغيير جذري في اقتصادات الحوسبة، وأعاد تشكيل الاقتصاد العالمي بشكل جذري. ثورة الكمبيوتر الشخصي في الثمانينات، ثم ثورة الإنترنت في التسعينات، وثورة الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جميعها بنيت على ثورات السيليكون.

سيتمتع الجيل التالي من التطبيقات الصناعية والاستهلاكية- المرتكزة على شبكات الجيل الخامس- على التحسينات في الأداء وقوة الحوسبة التي توفرها الرقائق المتطورة. تعدّ قدرة الوصول إلى أشباه الموصلات المتطورة أمراً شديداً الأهمية أيضاً لتوازن القوة العسكرية العالمية، نظراً لاستخدامها في الحوسبة عالية الأداء، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء «IoT»، وكذلك بسبب الدور الحاسم التي تلعبه في منصات الأسلحة العصرية وأسلحة الجيل القادم.

في الوقت الحاضر هناك شركتان فقط- سامسونغ الكورية الجنوبية وTSMC التايوانية- تصنعان أشباه موصلات على نطاق صناعي لأكثر «عقد العمليات» تقدماً. تنتج هاتان الشركتان حالياً عقداً بقياس 7 نانومتر بكميات تجارية. علماً أنهما كانتا تسعيان وتخططان لتصنيع عقد بقياس 5 نانومتر، ثم الوصول إلى 3 نانومتر في منتصف 2020. حاولت شركة تصنيع الرقائق المدمجة الأمريكية إننل أن تنتج بدورها رقائق بقياس عقد 7 نانومتر، لكنها واجهت صعوبات في تحقيق هدفها، لتعلن في تموز 2020 بأن إنتاجها لرقائق الجيل التالي سيتأخر حتى عام 2022.

في الوقت الحالي، رقائق 7 نانومتر- بما في ذلك نظام هواوي كيرين 990 المصنع من قبل TSMC التايوانية- هي أشباه الموصلات الأكثر تطوراً والموضوعة في الاستخدام التجاري. كانت شركة تصنيع

- هناك مخاطر كبرى مرتبطة بتنوع التجارة بسبب هشاشة الدولة، والإكراه الاقتصادي، وهشاشة المناخ.

- من المرجح أن تنطبق إستراتيجية التنوع على المواد الخام، أو المكونات، وليس على قطاعات التقنية- العالية، مثل: معالجة البيانات، أو الاتصالات، أو الحوسبة الخارقة، والتي تحتاج إلى استثمارات أكبر لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- يشكل الشركاء التجاريون الحاليون للاتحاد الأوروبي أساساً جيداً للتنوع.

لكنّ التجارب الأوروبية- في محاولة الاستقلال والاكتفاء الذاتي- أثبتت فشلها في الكثير من المرات:

مشروع ميننيل، أطلقته فرنسا في الثمانينات في محاولة لخلق إنترنت خاص بها عبر محطات خاصة، من أجل توفير حسابات مصرفية وصفحات صفراء وخدمات أخرى بالمجان. فشل.

مشروع غاليليو للفضاء، أعلن عنه الاتحاد الأوروبي في 1999 في محاولة من الأوروبيين لإنشاء نظام تحديد المواقع خاص بهم، انتهى به المطاف بالفشل أيضاً بعد عدة سنوات. فقط في 2011، تمكن الاتحاد الأوروبي من إطلاق قمره الصناعي الأول، والذي لم يصبح فاعلاً بشكل كامل حتى عام 2019. كنتيجة، تأخر المشروع سنوات عن الجدول المقرر له. وتخطى ميزانيته ثلاث مرات، ولم يزد أحدًا بابتكارات أو بتكنولوجيا جديدة.

كانت هناك محاولة أيضاً لإنشاء نظام تخزين للبيانات صديق للبيئة «GAIA-X» تم إطلاقه في 2020 كجزء من محاولة تدعيم السيادة الأوروبية الرقمية. استثمرت بداية 22 شركة في المشروع، لكنه لم يقد لأي شيء مثمر حتى الآن. كان هدف النظام واضحاً: تقليص الاعتماد على مخدّمات حفظ البيانات التابعة للشركات الأمريكية أمازون ومايكروسوفت. يقوم الاتحاد الأوروبي كذلك بتقديم إجراءات خاصة وتسهيلات رسوم جمركية بأمل كسب ميزة تنافسية. لكنّ المثير للسخرية أن مايكروسوفت هي إحدى الشركات المساهمة في نظام التخزين الأوروبي.

تعمل صناعة

السيارات الصينية

بنشاط على تطوير

مركبات ذاتية

القيادة و تستخدم

نهجاً يدمج الذكاء

الاصطناعي مع

تكنولوجيا الجيل

الخامس

ميكي ماوس وبينوكيو وإضراب العمال..



قبل ثمانين عاماً، أعلن عمال أفلام الكرتون الإضراب عن العمل، وأدى إضراب رسامي وعمال الرسوم المتحركة من ديزني، الذي بدأ في استوديو كاليفورنيا في 29 أيار 1941، إلى تغيير معايير العمل في هذه الصناعة، وألهم العاملين الآخرين في المجال الثقافي لانتزاع المزيد من الحقوق من أرباب العمل.

■ آلاّن كرد

اختلف هذا الإضراب عن إضرابات عمال المناجم والمصانع والمزارع بشيء فريد. إذ طبع المضربون شعاراتهم على صور أبطال أفلام الكرتون الشهيرة، مثل: «ميكي ماوس وغيره». وشاهد الناس في شوارع كاليفورنيا ميكي ماوس مطالباً بحقوق العمال.

قصة صعود وهبوط الأجور

قبل سنوات قليلة من الإضراب، لم تتمتع والت ديزني بالنجاح التجاري فحسب، بل بقوة عاملة أجورها أعلى نسبياً من بقية القطاعات. وكان فيلم «بياض الثلج والأقزام السبعة» الذي عرض لأول مرة عام 1937، بمثابة سحق لشباك التذاكر. وتمت مقارنة عمل ديزني بعمل تشارلي شابلن من حيث أهميته للثقافة الأمريكية.

كان موظفو ديزني من بين أفضل الموظفين أجراً، وتمتعوا ببيئة عمل جيدة نوعاً ما. وشاركهم ديزني بنسبة 20% من الأرباح كمكافآت. وكان لدى الاستوديو مدرسة فنية داخلية لتدريب رسامي الرسوم المتحركة.

غيرت الحرب العالمية الثانية الوضع بشكل كبير. في عام 1937، بدأت ديزني في بناء استوديو في بربانك، كاليفورنيا، بتمويل من الائتمان مع افتراض استمرار النجاح. لكن الحرب دمرت السوق الأوروبية لأفلامه. كان بينوكيو في شباك التذاكر عند بدء الحرب عام 1940، وسرعان ما أصبحت ديزني مدينة بقيمة 4.5 ملايين دولار. سعى والت ديزني إلى تعويض هذه الخسائر بقمص أجور العمال، وسرعان ما اختفت تلك «البينة الجيدة للعمل»، وأنشأ تسلسلاً هرمياً صارماً، وذهبت الفوائد لقلّة من الناس. وقام معظم الفنانين الجدد بمهام روتينية مملة وحصلوا على 20 دولاراً في الأسبوع، بينما كان على كبار الفنانين القيام بمزيد من الأعمال الإبداعية، ويمكن أن يكسبوا ما يصل إلى 250 دولاراً في الأسبوع.

كما أجبر العمال على التوقيع على وثائق تزعم أنهم يعملون أربعين ساعة فقط في الأسبوع، في حين أنهم في الواقع يعملون أكثر من ذلك بكثير. وأراد رسامو الكرتون الحصول على اعتمادات احترافية لأعمالهم، حيث زعموا أن ديزني غالباً ما تنسب الفضل لنفسها.

شعر الجميع بأن الاتحاد أصبح ضرورة، ويجب القتال لحماية الأجور واستمرار دفع الرواتب. وفي عام 1941

بدأت نقابة رسامي الأفلام الكرتونية تدعو للاجتماع وتقديم المطالب في ديزني وبقيّة الاستوديوهات.

ميكي ماوس يتحرك

حاول أرباب العمل استمالة العمال الغاضبين، وخداعهم بالوعد «الوعد الكاذبة هي أشهر خدعة لأرباب العمل والحكومات في خداع العمال»، وطالبوا العمال بالمزيد من الإنتاج، ولكن العمال الغاضبين قرروا الإضراب وبدء التحرك الفعلي.

غادر حوالي نصف الرسامين البالغ عددهم حوالي 1000 رسام. وفي اليوم الأول، التقطت ديزني صوراً لخط الاعتصام، وصور العمال الذين جاؤوا إلى الاستوديو لتوثيق المحرضين.

لم يكن لدى العديد من العمال خبرة في الحركة العمالية، ولم يفهموا ببساطة مدى شدة الصراع بين العمل ورأس المال الذي اختبروه لأول مرة بهذا الشكل، وكرس الرسامون خبرتهم الفنية لصنع لافتات الإضراب ضد ديزني مصحوبة بصور أشهر الشخصيات الكرتونية.

تدفق التضامن من النقابات الأخرى في صناعة الترفيه. ودعمت جمعية محوري أفلام الصور المتحركة الإضراب برفضها معالجة أفلام ديزني في معامل تكنيكولور وويليامز وبائي. وقامت المنظمات الداعمة، مثل: رابطة النساء وجمهور فيلم من أجل الديمقراطية باعتصام في المسارح التي تعرض أفلام ديزني. وأعاد رسامو الكاريكاتير التضامن مع النقابات الأخرى، على سبيل المثال: وضعت لافتات تضامن مع إضراب عمال السيارات في لوس أنجلوس.

والاجتماعي والرسوم المتحركة، وعقد مؤتمر نقابات الاستوديوهات الذي بحث أوضاع عمال هوليوود وتوحيد عمال مختلف الحرف.

كان رسامو الأفلام المتحركة الشباب الذين شاركوا في الإضراب من الجيل الذي شكله الكساد العظيم. لقد نظروا إلى فنهم من خلال عدسة الوعي الطبقي ورؤية اجتماعية أوسع. وكان بعضهم قد اجتمع في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي في مجموعة صغيرة من رسامي الأفلام المتحركة الكرتونية التابعين للحزب الشيوعي، والمتأثرين بشدة بالحادثة السوفييتية ودرس الكثير منهم في لينينغراد.

حتى إن بعضهم، مثل: أوجز هوبلي قد اقترح في مؤتمر كتاب جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس عام 1943 أن تتبع الرسوم المتحركة مسار تشارلي شابلن، واستخدموا نفس الرموز الكاريكاتورية والاجتماعية في أعمالهم.

كانت هذه المبادرات انعكاساً لعصر كانت فيه الانتفاضات النقابية الصناعية تُشعر العمال الفنيين بإحساس أكبر بسلطتهم ومسؤوليتهم الاجتماعية. ونظراً لأن الصناعات الثقافية تهيم بشكل متزايد على الحياة اليومية في ظل النيولبرالية، فإن هذا المنظور مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

■ *نقلًا عن مقال «قبل ثمانين عاماً من اليوم، اضرب عمال أفلام الكرتون المتحركة» المنشور في مجلة جاكوبين بتاريخ 29 أيار 2021. بقلم باول بريسكود، أستاذ الدراسات الاجتماعية في المدرسة الثانوية وعضو نقابة المعلمين في فيلادلفيا.

مع استمرار الإضراب، اعتبرت ديزني الإضراب كاعتداء شخصي، وعلى الرغم من وجود عدد قليل جداً من اليساريين في نقابة رسامي أفلام الكرتون، فقد نشرت ديزني رسالة تدّعي فيها أن «التحريض الشيوعي والقيادة والأنشطة الشيوعية هي التي أدت إلى هذا الإضراب».

كان هتلر الصناعة والمال الأمريكي «روكفلر» يدعم والت ديزني، ويسيطر في الوقت نفسه على نصف النقابات الأمريكية، وقد بدأ بحشد نقاباته ضد إضراب رسامي أفلام الكرتون، وإضراب عمال السيارات. ودخلت وزارة الخارجية الأمريكية على الخط باتصالها بنقابات أمريكا الجنوبية المرتبطة بها لمنع التضامن مع المضربين.

نتج عن الإضراب مفاوضات واشنطن التي أعادت العمال المفصولين قبل الإضراب مع منع فصلهم بشكل دائم، وجرّت معادلة الأجور ونظام دفع الرواتب ونظام التصنيفات وإجراءات التظلم.

أدى إضراب عام 1941 إلى تغيير معايير العمل في صناعة الرسوم المتحركة. بالنسبة للعديد من الفنانين الأصغر سناً، تضاعفت رواتبهم، وتم تحديد أسبوع عمل لمدة أربعين ساعة فقط. واختفت ساعات العمل الإضافية المجانية، واستطاع العمال انتزاع مجموعة من المكاسب، مثل: راتب التقاعد وبعض مزايا التأمين الصحي، ووضعت أسماء الرسامين لأول مرة بجانب أعمالهم.

الرسوم المتحركة الحمراء فتح الإضراب أفقاً جديدة لتنظيم العاملين في المجال الثقافي



كان رسامو

الأفلام

المتحركة الشباب

الذين شاركوا

في الإضراب

من الجيل الذي

شكله الكساد

العظيم ونظروا

إلى فنهم من

خلال عدسة

الوعي الطبقي

دار النشر الذكية

تستعد البشرية لتوديع الشكل المعروف لدور نشر الكتب، وسيستبدلها شكل جديد من دور النشر تدعى: «دار النشر الذكية». وتتفاعل مجموعة من العوامل في قضية موت الشكل القديم لدور النشر وولادة الشكل الجديد.

■ قاسيون

ولعل من أبرز هذه العوامل: مستوى التطور التكنولوجي الذي وصلت إليه البشرية، وبداية الدخول إلى عالم الاقتصاد والعمل لهذه التكنولوجيا، مثل: المنظومات الذكية ومنصات الاقتصاد الرقمي وغير ذلك. وما يرافق ذلك من تقسيم جديد للعمل قد يحدث.

تصاعد الأزمة الرأسمالية وظروف الوباء الأخير وتأثير ذلك على عالم نشر الكتب، وانخفاض قدرة دور النشر الصغيرة على العمل بسبب تأثيرات الأزمة وانخفاض المبيعات. «سجلت بريطانيا كواحدة من أكثر البلدان انخفاضاً في مبيعات الكتب». وهروب دور النشر الكبيرة والعلاقة إلى الاقتصاد الإلكتروني تعويضاً لفقدان الأسواق. ففي الصين على سبيل المثال، بدأت تختفي بعض أشكال العمل القديمة، أو بدأت تنقل على الأقل. ولم تعد الكثير من دور النشر الصينية تطبع الكتب بكميات كبيرة. فعند نشر كتاب ما،

كانت دور النشر تطبع كمية من الكتب وتضعها في المستودعات بانتظار بيعها وتسويقها. واستعاض عن هذا الأسلوب بتأسيس وتنشيط منصات الكتب الرقمية، وتطبع دار النشر نسخ الكتاب التي تطلب عبر الإنترنت دون حاجتها إلى مستودعات كالمسابق. كما تطبع دور النشر الكميات المطلوبة إرسالها إلى معارض الكتب أو مكتبات البيع، وسجلت الصين تحسناً في



بدأ زحف عمالقة نشر الكتب في العالم إلى هذا المجال سعياً للهيمنة، وبدأ الصغار يستخدمونه هرباً من ظروف الأزمة الرأسمالية وظروف الوباء. وقد يعني هذا الشكل الجديد من دور النشر، تحديد عملية تسليع الكتب بشكل عام في المستقبل، خاصة وأن عدداً ضخماً من الكتب التي أنتجتها البشرية خلال تاريخها، موجودة اليوم على شبكة الإنترنت مجاناً.

مبيعات الكتب رغم ظروف الوباء. ولم تعد دور النشر بحاجة إلى وجود مبانٍ ومساحات، إذ يستطيع 4 أشخاص متباعدين «ربما من 4 مدن» تأسيس وترخيص دار النشر وإدارة المبيعات عن بعد، وتنظيم مراحل عملية نشر الكتاب من التدقيق اللغوي إلى الحصول على موافقة النشر، إلى تصميم الغلاف وإخراج الكتاب، وطبعه ونشره وتسويقه.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



اندلعت الحرب الكورية عام 1950 عندما غزا الأمريكيون شبه الجزيرة الكورية في الشرق الآسيوي، وخيم خطر اندلاع حرب عالمية جديدة. وكان هذا الحدث محط اهتمام السوريين، الاهتمام الذي انعكس في الصحافة الصادرة في تلك الأيام، ونشأت حركة أنصار السلم السورية التي طالبت بانسحاب الأمريكيين من كوريا. في الصورة أحد أعداد جريدة البلد اليومية الدمشقية عام 1950 عن أخبار الحرب الكورية.



تظاهرة سيدة الأرض في تونس

افتتحت في مدينة صفاقس التونسية تظاهرة «سيدة الأرض» في دورتها الثانية بلوحات راقصة على أنغام الدبكة الفلسطينية والفن الملتزم لفرقة «الكرامة» وذلك ببادرة من المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية في صفاقس، بالشراكة مع الفرع الجامعي للثقافة التابع للاتحاد الجهوي للشغل في صفاقس. وصرح القائمون لوكالات الأنباء: أن تظاهرة «سيدة الأرض» في دورتها الثانية، التي كان من المبرمج إقامتها خلال شهر آذار الماضي وتم تأجيلها بسبب الجائحة الوبائية، تهدف أساساً إلى نصرته الشعب الفلسطيني في مقاومته للعدوان الصهيوني. وتزامنت مع الأحداث الجارية في الأرض المحتلة.



القاموس الموسوعي الصيني

صدرت يوم الخميس نسخة رسمية على الإنترنت من «تسيهاي»، وهي قاموس وموسوعة واسعة النطاق للغة الصينية. وتم تصميم النسخة على الإنترنت لأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الذكية، ما سهل الوصول إليها عبر تطبيق «ويتشات» وغيره. ويستند القاموس إلى الإصدار السابع والأحدث من نسخته المطبوعة، ويحتوي على حوالي 130 ألف مدخل، في حين يتم إثراء بعض الإدخالات بالصوت، وحتى مقاطع الفيديو. ويعد تسيهاي، الذي نشر لأول مرة في عام 1936، علامة بارزة في تاريخ الصين للنشر وصناعة القواميس والمعاجم «الليكسوغرافيا» حسب وكالة شينخوا.

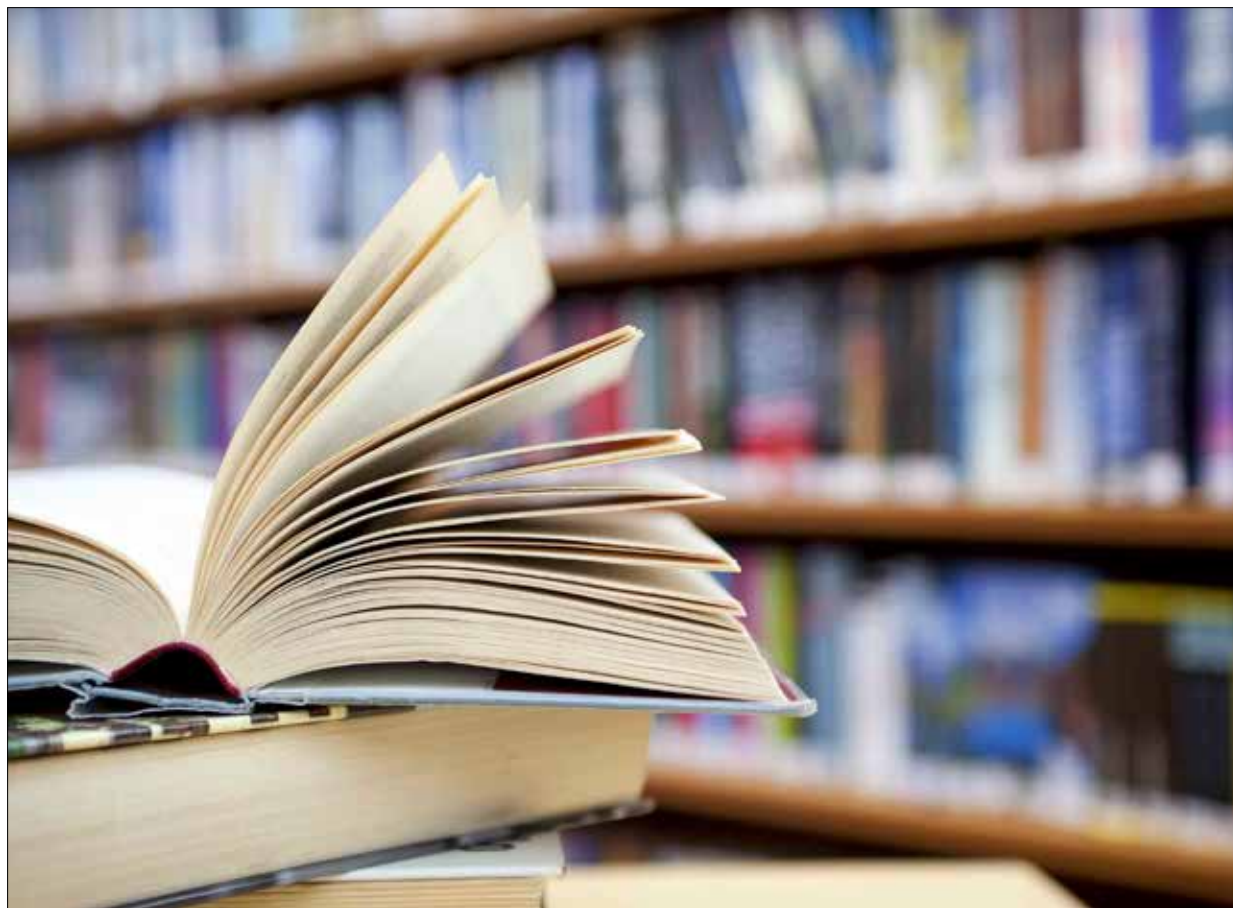
للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحمضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/05/30» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

إصدارات عالمية حول الرأسمالية والاشتراكية



تناقش العديد من الإصدارات الجديدة حول العالم مستقبل البشرية وتبحث عن برامج وطرق للتخلص من الرأسمالية. ومنها الإصدارات التي تنوعت مواضيعها وطروحاتها عن جرائم الرأسمالية بحق الأرض والبشر.

■ قاسيون

إبادة البيئة الطبيعية

يتحدث ديفيد وايت في كتابه الصادر عن جامعة مانشستر 2021 «أقتلوا الشركات قبل أن تقتلنا» حول مواجهة التغير المناخي المدمر. حيث تفترض خطط الأعمال الخاصة بعمالة الوقود الأحفوري ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار خمس درجات، وهي زيادة ستقتل الملايين، إن لم يكن المليارات. يجادل وايت بالقول: إن المشكلة لن تحل عن طريق إصلاحات جزئية، ويقترح خطة لإنهاء الشركات.

الأمة الحمراء

يدعو كتاب «الأمة الحمراء» عمل السكان الأصليين لإنقاذ أرضنا 2021 إلى برنامج من أجل إنهاء الاستعمار والرأسمالية حتى تصبح الأرض صالحة للسكنى.

فالكتاب الجديد الصادر عن كومون نوتشنز، أغفل اسم مؤلفه، ودعا المؤلف المجهول في نداء إلى شعوب الأرض من أجل ميثاق للسلم والعدالة من القاع لإنقاذ الكوكب والبشرية من الرأسمالية.

المياه الجارية

تقول أيمي جرين، وفي كتابها الجديد الصادر عن جامعة جون هوبكينز 2021 «المياه الجارية» إيفرغليدز والسكر الكبير: قبل قرن من الزمان، كانت منطقة إيفرغليدز، إحدى أكبر الأراضي الرطبة في العالم، تغطي أكثر من 3 ملايين فدان. واليوم، تشكل نصف هذا الحجم وتتقلص باستمرار. وتكشف غرين في كتابها كيف تقاوم شركات السكر الكبرى جهود وقف الدمار وتعتمد أرباح شركات السكر الكبرى في فلوريدا الأمريكية على تدمير النظام البيئي للأراضي الرطبة. وتعتبر إيفرغليدز نموذجاً وتحذيراً لجهود استعادة البيئة في كل مكان.

كوكب النخيل

في كتاب «كوكب النخيل 2021» الصادر مؤخراً، تكشف جوسلين سي زوكerman كيف انتهى المطاف بزيت النخيل في كل شيء، وكيف عرّض هذا المنتج حياة العالم للخطر. تضاعف إنتاج زيت النخيل تقريباً في

العقد الماضي، ويوجد شكل منه في نصف المنتجات الموجودة على رفوف البقالة في الولايات المتحدة وتسرب هذا المنتج إلى كل ركن من أركان حياة الناس في الولايات المتحدة. لقد بنيت ثورة زيت النخيل على الأرض المسروقة والمسخرة التي اجتاحت الثقافات ودمرت المناظر الطبيعية في بقاع العالم.

وتربط جوسلين في كتابها، التاريخ والعلم والسياسة والغذاء من خلال الأشخاص الذين انقلب حياتهم رأساً على عقب بسبب هذا المكون الخفي.

الأعمال الكاملة لإيوجين ديبس

صدر في الولايات المتحدة مؤخراً، الأعمال الكاملة في ثلاثة مجلدات لإيوجين ديبس زعيم الحزب الاشتراكي الأمريكي.

بدأ ديبس يظهر على الساحة كزعيم لإضراب عمال السكك الحديدية عام 1894، وهو الإضراب الذي شل أعمال النقل في كامل الولايات المتحدة لمدة أسبوعين. وبرز كأشهر اشتراكي في أمريكا.

أنشأ ديبس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الأمريكي عام 1897، وخاض الانتخابات الرئاسية عام 1900. وأنشأ الحزب الاشتراكي الأمريكي عام 1901، والذي سرعان ما أصبح ثالث أكبر حزب في الساحة الأمريكية.

ولعل من أبرز أعماله، هو إنشاء منظمة عمال العالم الصناعيين عام 1905 بتأثير الثورة الروسية الأولى مع زعماء نقابات عمال السكك الحديدية في أمريكا واتحاد عمال المناجم في العالم الغربي وحزب العمال الاشتراكي وعمال



لقد بنيت ثورة زيت النخيل على الأرض المسروقة والسخرة التي اجتاحت الثقافات ودمرت المناظر الطبيعية في بقاع العالم

المصانع بهدف تحرير الطبقة العاملة. قادت منظمة عمال العالم الصناعيين الحركة العمالية الأمريكية المتصاعدة في أمريكا سنوات 1905-1914. وأغرقت الإضرابات العمالية السلمية بالدماء، إذ أطلقت الشرطة ومرترقة الشركات النار على العمال وعائلاتهم باستمرار. وفي العام 1918 ألقي القبض على إيوجين ديبس. وأخلي سبيله بعد تدهور صحته في السجن عام 1921. لقد حطمت الحرب العالمية الأولى والقمع الأمريكي المتصاعد الحزب الاشتراكي ومنظمة عمال العالم الصناعيين واعتقلت قادتهم. وانتهت مرحلة كاملة من تاريخ الطبقة العاملة الأمريكية، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة بتأثير ثورة أكتوبر.

قضايا غير صحيحة

في الصحف الكبرى والصغرى، في المسارح والاجتماعات الشعبية، في الجامعات ودور النشر، في جميع أنحاء الولايات المتحدة، هناك أحاديث ونقاشات كثيرة حول الاشتراكية. والفريد في الموضوع أن كثيراً من القضايا المطروحة غير صحيحة أو لا علاقة لها بالاشتراكية.

ومن جهة أخرى، تعكس هذه النشاطات أشياء صحيحة، وتخبرنا أن شيئاً ما يجري في الشارع الأمريكي، وسنذكر بعض الأمثلة لهذه التناقضات: العد التنزلي للاشتراكية: هو كتاب صدر في أيلول 2020 لديفين نونيس، وأنه كان قوله بأن هناك عداً تنزلياً للاشتراكية صحيح تاريخياً، فإن قوله إن الحزب الديمقراطي أصبح حزباً اشتراكياً أو يسيطر عليه الاشتراكيون فهو محض خيال.

نوفمبر الأحمر: هو كتاب لجويل بولك صدر في تموز 2020، ويسأل فيه الكاتب: هل سيصوت الأمريكيون لترامب أم للاشتراكية؟ سؤال لافت للنظر!

يقول هذا الكاتب في كتابه: الأمر لم ينته بعد، والاشتراكية لا تزال في ازدياد، وهو يقصد الحزب الديمقراطي الذي كان ينافس ترامب في ذلك الوقت!

ومرة أخرى، سيبحث الأمريكيون عن الاشتراكية، وهذا صحيح بالمعنى التاريخي، أما القول بأن الحزب الديمقراطي حزب اشتراكي، فهذا محض خيال.

في مثال ثالث: خرج كاتب بنفس صهيوني يدعى أندريه زنامينسكي في كتابه «الاشتراكية عقيدة علمانية» بفتوح فلسفية يستحق عليها أن يوضع إلى جانب الكنغر الأسترالي في المتحف.

فهو يدعي أن البروليتاريا «شعب الله المختار»، وأن ماركس وإنجلز جعلوا الاشتراكية عقيدة علمية عبر «اختراع البروليتاريا»! فالقول هنا: إن اشتراكية ماركس إنجلز اشتراكية علمية صحيح. أما نقيض الصحيح فهو استخدام المصطلحات الصهيونية والادعاء باختراع البروليتاريا.

وهناك عشرات الأمثلة الأخرى التي تضح بها الصحف والكتب، ونفهم من كل ذلك أن الاشتراكية أصبحت محور حديث هؤلاء، بعضها صحيح وبعضها خاطئ، بعضها معاد وبعضها صديق. والحركة الشعبية تستعيد التراث الاشتراكي الأمريكي إلى الواجهة رغم عدم وجود حزب للطبقة العاملة الأمريكية في الوقت الحالي.